United Arab Emirates
وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
Ministry of State for Federal National Council Affairs

كلية دبي للإدارة الحكومية
DUBAI SCHOOL OF GOVERNMENT

التجربة البرلمانية للمرأة الإماراتية

دراسة حول أولى انتخابات المجلس الوطني الاتحادي

كلية دبي للإدارة الحكومية

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

فريق البحث الرئيسي: د. مي الدباغ، لانا نسيبة

فريق البحث المساعد: هدى سجواني، شيماء قرقاش

فبراير 2009

التجربة البرلمانية للمرأة الإماراتية

دراسة حول أولى انتخابات المجلس الوطني الاتحادي

كلية دبي للإدارة الحكومية

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

فريق البحث الرئيسي: د. مي الدباغ، لانا نسيبة

فريق البحث المساعد: هدى سجواني، شيماء قرقاش

فبراير 2009

شارك في هذا التقرير كل من كلية دبي للإدارة الحكومية ووزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
جميع الحقوق محفوظة.

الآراء الواردة في هذا التقرير تخص فريق البحث و لا تمثل بالضرورة آراء وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي و لا آراء كلية دبي للإدارة الحكومية .

لا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير في أي صورة، سواءً عبر الوسائل الالكترونية أو الآلية (بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو تخزين المعلومات، أو إعادة الطباعة) دون تصريح خطي من كلية دبي للإدارة الحكومية أو وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.

© 2009 كلية دبي للإدارة الحكومية، ووزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

نشر في 2009 من قبل كلية دبي للإدارة الحكومية

برج المؤتمرات، الطابق الثالث عشر، ص.ب. 72229، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
www.dsg.ae

المحتويات

الكلمة الافتتاحية 7

تمهيد 8

نبذة موجزة 9

ملخص تنفيذي 10

مقدمة 12

الباب الأول

المرأة العربية والسياسة: الأنماط الإقليمية 17

البيئة الثقافية والممارسات التقليدية 18

الحقوق القانونية والدستورية 18

التحديات الاقتصادية 18

دور الدولة 18

العمليات الانتخابية وأنظمة الحصص الانتخابية 19

الباب الثاني

المرأة والسياسة: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي 23

الباب الثالث

المرأة الإماراتية وانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 29

الباب الرابع

منهجية الدراسة والنتائج والتوصيات

منهجية الدراسة 33

العينة 33

الإجراءات 33

تحليل البيانات 34

نتائج الدراسة 36

خصائص المشاركين 36

الاتجاهات بشأن المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 36

الاتجاهات العامة نحو المشاركة السياسية للمرأة 37

الاتجاهات حول دور المرأة في السياسة 38

الاتجاهات حول نظام الحصص 39

تقييم تجربة الانتخابات 40

التجارب السابقة 40

دوافع خوض غمار الحياة السياسية 40

قضايا التوازن بين العمل والأسرة والدعم الأسري أثناء الانتخابات 41

الصعوبات أثناء الانتخابات 42
الإعداد الشخصي والاستشارات 43
التدريب الرسمي 43
الميزانيات 44
التواصل مع الناخبين 44
الحملات 45

تقييم التجربة البرلمانية في المجلس الوطني الاتحادي 45
توزيع العضوات في لجان المجلس 45
توزيع عضوات المجلس في مواقع صنع القرار 46
مجالات العمل التي يظهر فيها دور المرأة 46
لجنة شؤون المرأة 47
المساواة في خدمات المجلس الوطني الاتحادي 47

التواصل مع وسائل الإعلام والآلية الوطنية للمرأة 47
نظرة الإعلام لدور المرأة في السياسة 48
التواصل مع الجمعيات النسائية والآلية الوطنية للمرأة 48

التوصيات 49
التوصيات بشأن العملية الانتخابية 49
توصيات بشآن المجلس الوطني الاتحادي 49
توصيات عامة 50

المراجع 51

الملاحق 54

الكلمة الافتتاحية

تُعد الانتخابات التي أجريت مؤخراً علامة تاريخية في عملية التطور السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة. بدءً بالبرنامج السياسي من مراحله الثلاث الذي حدده رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، في كلمته التي ألقاها في ديسمبر من العام 2005 بمناسبة العيد الوطني. هذه الانتخابات تمثل خطوة جديدة في وقت تشهد الإمارات فيه تطوراً وتقدماً هائلين على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ينظر المحللون لانتخابات ديسمبر 2006 والمراحل التالية للبرنامج الرئاسي للبرنامج الذي وضعه رئيس الدولة للتطور السياسي ضمن سياق عملية بناء الأمة على مدار السبعة وثلاثين عاماً الماضية. وتسعى القيادة الإماراتية، من خلال تمكين المجلس الوطني الاتحادي وتوسيع آفاق المشاركة السياسية لمواطني الدولة، إلى تطوير العمل البرلماني اتساقاً مع استراتيجية مجلس الوزراء الإماراتي برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وذلك لضمان استمرار الدولة في منهجها كدولة عربية تتسم بالتسامح والتقدم والنجاح مع الحفاظ على استقرارها ورخائها.

وهناك العديد من التطورات الجديرة بالاهتمام التي حدثت نتيجة لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي، والتي كانت بمثابة عملية تعلم لجميع الأطراف المشاركة فيها، وبالأخص للمرأة الإماراتية، التي تمكنت للمرة الأولى من خوض الانتخابات بالمجلس الوطني الاتحادي. وقد لعبت المرأة دوراً هائلاً كان مؤشراً هاماً لمدى تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة. أظهرت المرأة الإماراتية قدرتها على خوض غمار الحياة السياسية الوطنية بنجاح، وهي حقيقة أكدتها مساهمتها النشطة والدؤوبة في جلسات المجلس الوطني الاتحادي والمناقشات التشريعية على مدار العامين الماضيين منذ إجراء الانتخابات.

ويهدف التقرير إلى دراسة وتحليل تجربة المرأة في أول عملية انتخابية تجري بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويرتكز التقرير على بحوث ومقابلات مبدئية استمرت قرابة العام، وتبرز الدراسة الموضوعات الرئيسية التي تخص طبيعة تجربة مشاركة المرأة في الإمارات، كذلك نطاق هذه التجربة وبعض التحديات والصعوبات المشتركة التي تواجهها المرأة في الوطن العربي.

تعرض هذه الدراسة تقييماً أكاديمياً مستقلاً يوضح مدى إدراك المرأة لوصولها إلى المشاركة السياسية ضمن سياق الجدل الدائر حول دور المرأة في المنطقة.

كما يهدف هذه الدراسة إلى عرض بعض التوصيات بشأن أنواع السياسات التي يمكن أن تسهل من المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية. ويتمثل هدف حكومة الإمارات في تشجيع المرأة على الاستفادة الكاملة من إمكانياتها كجزءٍ من صميم استراتيجيتنا الوطنية. ولأننا نقر بعدم وجود دولة مثالية، لذلك قمنا بإتاحة البحث لهذه الدراسة للتوصل لمزيدٍ من التحسين ومن أجل السعي المستمر نحو عمليات اتخاذ قرار مبنية على سياسة مطَّلِعة وحكم أفضل لمواطنينا.

د. أنور محمد قرقاش

وزير الدولة للشؤون الخارجية، و وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

ورئيس مجلس أمناء كلية دبي للإدارة الحكومية

تمهيد

تحول الجدل الدائر في المنطقة في الآونة الأخيرة تدريجياً إلى شبه إجماع حول ضرورة إحداث تغييرات جذرية في السياسة العامة. وتم تحديد مجالات عديدة كأولويات لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل، والذي تشكل المساواة بين الجنسين جزءاً كبيراً به.

وفي جوهر هذه المقترحات التي تنادي بالإصلاح يظهر تحدٍ كبير بشأن التغيير المؤسسي أو إدارة الحكومة بشكل أفضل. وفي هذا الشأن، بات من الواضح أن تعزيز الإدارة الحكومية يمتد لما هو أفضل من مجرد تحسين الأداء البيروقراطي؛ ويشمل قدراً أكبر من الشفافية، وسيادة القانون، والمحاسبة فيما يخص تشكيل السياسات. وكما أكد الرأي العام السائد في الوطن العربي، يتضمن هذا الإصلاح زيادة الحريات المدنية وحرية الصحافة، وكذلك إتاحة فرص جديدة للمشاركة المتزايدة في الحياة السياسية.

ومن منطلق الالتزام المعلن لكلية دبي للإدارة الحكومية، قام برنامج النوع الاجتماعي والسياسة العامة في كلية دبي للإدارة الحكومية بالاشتراك مع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بإجراء دراسة حول انتخابات دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2006 التي تعد مرحلة تاريخية حاسمة في مجال المشاركة السياسية للمرأة. وتهدف الدراسة إلى تقديم توصيات سياسية حول كيفية تحسين المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بشكلٍ عام. وبناءً على مقابلاتٍ شاملة مع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، واستطلاع آراء مرشحي الانتخابات، والاطلاع على المادة الأرشيفية، تدل نتائج هذه الدراسة على إيجابية التجربة، وفي نفس الوقت تُبرز الجوانب التي يمكن فيها للتغييرات السياسية أن تحسن من مشاركة المرأة الإماراتية في الانتخابات المستقبلية.

إننا في كلية دبي للإدارة الحكومية ملتزمون بتعزيز الإدارة الحكومية من خلال بناء قدرات الوطن العربي على تطبيق سياسات عامة فعالّة. ومن خلال برنامج النوع الاجتماعي والسياسة العامة، نهدف إلى المساهمة في الجهود الأكاديمية الخاصة بالنوع الاجتماعي والسياسة العامة في الوطن العربي، وفي نفس الوقت دمج منظور النوع الاجتماعي في منهج تعليم القادة الذين يتلقون تعليمهم في كلية دبي للإدارة الحكومية.

ويمثل عدم المساواة بين الجنسين – أي التمييز في وصول النساء إلى الموارد والفرص – قضية سياسية هامة وخطيرة في الوطن العربي اليوم. ونأمل من خلال تضافر الجهود في هذه الدراسة المساهمة في التوصل إلى فهمٍ أفضل لكيفية سد الفجوة الموجودة بين الجنسين في مجال المشاركة السياسية.

د. طارق يوسف

عميد كلية دبي للإدارة الحكومية

نبذة موجزة

ما زال تطور المشاركة البرلمانية للمرأة منخفضاً بشكلٍ ملحوظ على مستوى العالم؛ واستجابةً لذلك قدمت معظم الحكومات مجموعة تدابير سياسية لمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين في المجال السياسي. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأت مؤخراً عملية الانتخابات البرلمانية، حيث جرت الانتخابات في عام 2006 وقد شملت النساء كناخبات ومرشحات للمرة الأولى. وتعد هذه المرحلة التاريخية الحاسمة فرصة ملائمة لتحليل دخول النساء كناخبات في الحياة البرلمانية في دولة الإمارات، وللمساهمة في الجدل الدائر على مستوى العالم بشأن سد الفجوة السياسية بين الجنسين. واستناداً إلى المقابلات التي أجريت مع أعضاء المجلس، واستطلاع آراء المرشحين المشاركين في الانتخابات الإماراتية من الذكور والإناث، بالإضافة إلى المادة الأرشيفية لحملات الانتخابات، تبحث هذه الدراسة في الموضوعات الرئيسية حول طبيعة دور المرأة في العملية السياسية. وتُبرز نتائج هذه الدراسة النقاط المشتركة بين تجارب السياسيين من الجنسين، وكذلك التحديات الخاصة بمشاركة النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل التوصيات التي اعتمدت على نتائج هذه الدراسة دعم الحكومة المستمر من أجل تحقيق عملية سياسية أكثر شمولية، والتدريب الجيد للمرشحين والبرلمانيين، وكذلك تحقيق المساواة في حقوق المواطَنة، وتعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي.

ملخص تنفيذي

كان لعملية إعادة الهيكلة التي جرت مؤخراً في المجلس الوطني الاتحادي – بعد إجراء الانتخابات التي تُعد الأولى من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة - دورٌ كبير في تمكين المرأة الإماراتية من الانتقال من فترة لم تحظ المرأة فيها بأي تمثيل في المجلس إلى مرحلة حصلت فيها على حوالي ربع مقاعد المجلس. وقد ساهمت هذه الهيكلة الجديدة في تقليص الفجوة التي كانت موجودة بين الجنسين في المشاركة السياسية، وكانت إيذانا ببدء مرحلة جديدة من الحياة البرلمانية المتوازنة في عضويتها من الجنسين.

ورغم تأييد الكثير من الكتاب والمحللين لهذه الانتخابات كخطوةٍ أولى نحو توسيع المشاركة السياسية، لم تخل الانتخابات من الانتقادات. ومن هنا، فإن تقييم الانتخابات الإماراتية الأولى من منظور النوع الاجتماعي[1] ليس بالأمر المناسب فحسب، ولكنه هامٌ جداً من أجل فهم أكثر للطرق التي يمكن من خلالها تطوير المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المستقبلية. وتهدف هذه الدراسة للوقوف على مشاركة المرأة ودخولها لمعترك السياسة عبر الانتخابات الأولى للمجلس الوطني الاتحادي، والتي أجريت في شهر ديسمبر 2006. وذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء المجلس، واستطلاع آراء المرشحين من الذكور والإناث المشاركين في الانتخابات في الإمارات، وأيضاً من خلال استخدام المواد الإعلامية الأرشيفية التي تغطي فترة الانتخابات. كما تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات سياسية بشأن كيفية تطوير المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المستقبلية.

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع وبيانات المقابلات التي قيمت الاتجاهات بشأن المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات أن معظم الرجال والنساء في عينة البحث لديهم نظرة إيجابية بالنسبة لمشاركة المرأة، خاصةً فيما يتعلق بالمساندة الحكومية، ولكنهم انتقدوا الدور الذي يقوم به الناخبون والمجتمع ككل في تسهيل هذه المشاركة. وقد ظهرت الفروق بين الجنسين في مواقفهم تجاه المشاركة السياسية للمرأة فقط عندما وجهت لهم أسئلة أكثر تفصيلاً حول نوعية مساهمة المرأة في العملية السياسية؛ فقد رأت النساء في هذه الدراسة مساهمة نوعية لمشاركة المرأة (وليست كمية فقط) وأن هذه المساهمة لها أثر ملموس. ورغم أن النساء بشكلٍ عام يملن إلى استخدام نظام الحصص أكثر من الرجال، لم توجد اختلافات بين الجانبين فيما يتعلق بفعالية نظام الحصص إذا تم تقديمه من قبل الحكومة. وكانت قدرة كلا الجانبين ضعيفة في دعم وجهات نظرهم حول نظام الحصص حيث أنهم لم يستطيعوا الاستدلال بأمثلة لنظم الحصص المطبقة في دول أخرى.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بشأن تجارب الرجال والنساء في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي أن للجانبين تجارب مشتركة، منها بشكلٍ عام، حصول المرشحين من الرجال والنساء على الدعم الأسري لدخول الانتخابات، الدوافع وراء مشاركتهم في الانتخابات، وحاجتهم إلى تلقي مزيدٍ من التدريب في الجوانب المختلفة من عملية الانتخابات، ومواجهة بعض الصعوبات في حملاتهم والوصول إلى الناخبين. وعلاوةً على ذلك، أعرب كلا الجانبين عن إيمانهما بالشفافية في الانتخابات، ولكنهم أرادوها أن تكون أكثر شمولية، وأن تنتج عنها صلاحيات تشريعية أقوى للمجلس. كما تم التعرف على بعض الاتجاهات التي يتميز بها كل من الجنسين على حدة. فقد ذكر الرجال مساعدة زوجاتهم لهم في إدارة حملاتهم وأنهن لعبن دوراً أساسياً في الوصول إلى الناخبين، بخلاف النساء في ذلك. وكذلك وضع الرجال ميزانيات أعلى لحملاتهم الانتخابية، وكانت إعلاناتهم تختلف عن إعلانات النساء في حجمها ومحتواها ومعلومات الاتصال المتاحة بها.

أيضاً أظهرت نتائج تقييم التجربة البرلمانية للمرأة في المجلس أن آراء معظم أعضاء المجلس في توزيع النساء في لجان المجلس الوطني الاتحادي كانت إيجابية بشكلٍ عام ، على الرغم من أن قلة عدد أعضاء المجلس من النساء كانت، حسب وصفهم، عاملاً رئيسياً في قصور مشاركة النساء في جميع اللجان. كما أن بعض الأسئلة المفصلة حول أهمية وجود كلا الجنسين في اللجان البرلمانية وفي مواقع اتخاذ القرار كشفت عن اختلافات بين آراء النساء والرجال. بشكل خاص، ترى النساء - أكثر من الرجال - أن فكرة التنوع هي مسألة مبدأ، وأنها تسهم في رفع جودة كلٍ من العمل البرلماني وبيئة العمل. وقد انقسم أعضاء المجلس في رأيهم حول الحاجة لوجود لجنة خاصة تعنى بشؤون المرأة. ومع ذلك، أقرت الأغلبية أن تكوين لجنة لشؤون المرأة سوف يساهم في تطوير القوانين الخاصة بقضايا المرأة، فقط إذا لم يتم تهميشها. وعليه، اتفق معظم أعضاء المجلس على أن لجنة شؤون المرأة يجب أن تضم رجالاً ونساءً كأعضاء فيها، وأن يتم التركيز على قضايا الأسرة أكثر من قضايا المرأة في حد ذاتها. أما فيما يتعلق بتأثير العضوات على اتخاذ القرار في المجلس، فقد تركزت معظم الأمثلة على التشريعات ذات الأهمية للصحة والحقوق القانونية. ولا يعتقد معظم الأعضاء بأن مشاركة المرأة في المجلس الوطني الاتحادي قد غيرت من ثقافة المجلس، غير أن العديد من الأمثلة أثبتت خلاف ذلك. وأخيراً، فيما يتعلق بنوعية خدمات المجلس الوطني الاتحادي المقدمة لأعضاء المجلس رجالا ونساء، فقد أوضحت النتائج أن الرجال يحصلون على خدمات أكثر من النساء.

1 "النوع الاجتماعي" مصطلح يشير إلى التشكيل الثقافي والاجتماعي لأدوار النساء والرجال ومرادفه لفظ gender باللغة الانجليزية وذلك وفقاً للأغلبية العظمى من الأعمال التي سبق نشرها في هذا المجال بينما تمت ترجمته إلى المساواة بين الجنسين فقط عند اقترانه بال gender equality مراعاةً للسياق.

أظهرت نتائج البحث التي قيمت تواصل عضوات المجلس مع وسائل الإعلام والآلية الوطنية للمرأة أن الإعلام كان إيجابياً بوجه عام في تغطية المشاركة السياسية للنساء في دولة الإمارات العربية المتحدة . ولكن هذه التغطية كانت ضعيفة فيما يتعلق بشرح دور المجلس الوطني الاتحادي ووظيفته ومساهمة العضوات في المجلس. كما أشادت العضوات بالدور الإيجابي الذي لعبه كل من الاتحاد النسائي العام والمنظمات غير الحكومية، وطالبن بتوسيع نطاق هذا الدور في المستقبل. وبشكلٍ عام، أعربت عضوات المجلس عن الحاجة لتكوين علاقات وطيدة مع المنظمات المعنية بدعم المشاركة السياسية للمرأة، عن طريق المساعدة في الانتخابات والتواصل مع الجمهور وجمع البيانات.

تمثل نتائج كل من الاستطلاعات والمقابلات قاعدةً أساسية لعددٍ من التوصيات المتعلقة بالعملية الانتخابية والمجلس الوطني الاتحادي على وجه الخصوص، مضافاً إليها عموم المقترحات حول موضوع المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتركز هذه التوصيات على هدف ذي شقين؛ زيادة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، وخلق وسائل لتعزيز أدائهن ومهامهن التشريعية. وفيما يلي موجز عن التوصيات المكونة من ثلاثة محاور:

- **العملية الانتخابية :** استخدام نظام الحصص المحايدة، وتوفير التدريب الجيد للمرشحين، وإشراك عدد أعلى من النساء في العملية الانتخابية، وسد الفجوة الموجودة في حقوق المواطَنة، وتمديد فترة الحملة الانتخابية.

- **المجلس الوطني الاتحادي :** إنشاء لجنة لشؤون الأسرة، وتطوير خدمات المجلس الوطني الاتحادي لعضوات المجلس، ودعم وضع السياسات القائمة على البحث، وقياس أداء عضوات المجلس.

- **توصيات عامة :** زيادة معدل خبرات المرأة في السياسة، وزيادة الوعي العام حول دور المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، وزيادة سبل مشاركة المجتمع المدني، وخلق شراكات حقيقية مع الإعلام وتمكين المجلس الوطني الاتحادي.

وختاماً، يمثل دخول المرأة في العملية السياسية كناخبة، ومرشحة، وعضو في المجلس نقطة بدء لخلق ثقافة سياسية أكثر مشاركة وأكثر شمولية في الإمارات. من الضروري أن يتوفر الدعم المستمر من صناع القرار مجتمعا مع الدقة في تخطيط وتنفيذ السياسات من قبل كل من الهيئات الحكومية والغير حكومية، إذا كان لهذه العملية أن تستمر بنجاح بعد هذا الجيل الأول من عضوات المجلس.

مقدمة

"سنعمل على أن يكون مجلساً أكبر قدرةً وفاعليةً والتصاقاً بقضايا الوطن وهموم المواطنين، تترسخ من خلاله قيم المشاركة الحقة ونهج الشورى."

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، 2 ديسمبر، 2005

"المكان الذي لا توجد فيه امرأة لا توجد فيه روح. إذاً المرأة هي روح المكان."

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، 18 ديسمبر، 2006

"في يوم الانتخابات خصصوا لبعض النساء مقاعد في المقدمة ولكن واحد من المشاركين عارض هذا الشيء وأمرنا بأن نجلس في الخلف فكيف بعدنا ما دخلنا في المجلس وهو مب متقبل هالشيء".
مقابلة مع إحدى المرشحات في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي، 26 ديسمبر 2007.

كان لعملية إعادة الهيكلة التي جرت مؤخراً في المجلس الوطني الاتحادي – بعد إجراء أول انتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة - دورٌ كبير في تمكين المرأة الإماراتية من الانتقال من وضع لم تحظ المرأة فيه بأي تمثيل في المجلس إلى مرحلة حصلت فيها على حوالي ربع مقاعد المجلس الوطني الاتحادي. وقد نتج عن المشاركة التاريخية للمرأة في العملية السياسية الرسمية دخول 65 مرشحة في الانتخابات، نجحت واحدة منهن في الحصول على مقعد في المجلس الوطني الاتحادي، وتلى ذلك تعيين ثمانية نساء من الإمارات المختلفة. وقد مكنت هذه الهيكلة الجديدة دولة الإمارات من سد الفجوة التي كانت موجودة بين الجنسين في المشاركة السياسية بصورةٍ كبيرة، كما أعلنت بدء مرحلة جديدة من الحياة البرلمانية المتوازنة في عضويتها من الجنسين. وقد أعلنت الحكومة إجراء الانتخابات عام 2006 كخطوة أولى في عملية متعددة المراحل لتقديم ثقافة سياسية قوامها المشاركة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشير التصريحات الرسمية بشأن عمليات الإصلاح المخططة إلى أن الخطوات المستقبلية سوف تتضمن زيادة في الصلاحيات التشريعية للمجلس الوطني الاتحادي، وزيادة عدد الأعضاء، وحق التصويت لجميع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم تأييد بعض الكتاب والمحللين لهذه الانتخابات كخطوةٍ أولى ناجحة نحو توسيع المشاركة السياسية، فالبعض الآخر انتقد ضيق نطاق العملية الانتخابية. علاوةً على ذلك، لم تستطع سوى امرأة واحدة فقط الفوز بمقعد برلماني، رغم مشاركة العديد من المرشحات المؤهلات، وهو ما أثار بعض التساؤلات بشأن فعالية حملات النساء، وإدراك الناخبين لملاءمة المرشحات، والاعتبارات الخاصة بالتمييز بين الجنسين في العملية الانتخابية. ورغم مشاركة المرأة في الحياة السياسية الإماراتية على أعلى المستويات، بما في ذلك المناصب الوزارية المعينة في مجلس الوزراء الاتحادي، والسلك الدبلوماسي والهيئات الحكومية الأخرى، كانت هذه العملية الانتخابية هي الأولى لجهة سياسية. ومن هنا، فإن تقييم الانتخابات الإماراتية الأولى من منظور النوع الاجتماعي[2] ليس بالأمر المناسب فحسب، بل إنه ضروريٌ جداً من أجل فهم أفضل للطرق التي يمكن من خلالها تطوير المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات المستقبلية.

وحيث أن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في بحث تجربة دخول المرأة في هذه المرحلة السياسية في الإمارات عبر الانتخابات الأولى للمجلس الوطني الاتحادي، والتي أجريت في شهر ديسمبر من العام 2006، فقد تضمنت أسئلة البحث الخاصة بمشاركة المرأة في الانتخابات الأسئلة التالية:

1) ما هي الاتجاهات السائدة نحو المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات؟ ما هي حقيقة فهم رجال ونساء الإمارات لدور المرأة في العملية السياسية؟ كيف يرى الرجال والنساء المساهمة السياسية للنساء؟ ما هي آراء الرجال والنساء بشأن نظام الحصص في الانتخابات للجنسين؟

2) ما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين المرشحين الذكور والإناث في تجربة خوض العملية السياسية؟ ما هي الدوافع لدخولهم الحياة السياسية؟ ما هي الصعوبات الرئيسية التي واجهت عملية الانتخابات؟ هل تلقى المرشحون أي تدريب؟ وما هي المجالات التي تلقوا فيها التدريب؟ هل تمكنوا من إدارة ميزانياتهم بصورة فعالة؟ هل كان المرشحون قادرين على الوصول إلى الناخبين؟ ما هي القضايا الرئيسية التي اختارها المرشحون لحملاتهم؟

3) ما هو الوضع الحالي لعضوات المجلس الوطني الاتحادي؟ ما هو رأي أعضاء المجلس من الذكور والإناث بشأن أهمية مشاركة كلا الجنسين في لجان المجلس الوطني الاتحادي؟ ما هو رأي أعضاء المجلس بشأن مشاركة الجنسين في مواقع صنع القرار في المجلس الوطني الاتحادي؟ هل يؤيد أعضاء المجلس إنشاء لجنة لشؤون المرأة؟ هل تتوفر خدمات المجلس الوطني الاتحادي للرجال والنساء بصورة متساوية؟ ما هو تصور عضوات المجلس لعلاقتهن مع الإعلام والجمعيات النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

2 "النوع الاجتماعي" مصطلح معناه التشكيل الثقافي و الاجتماعي لأدوار النساء و الرجال ومرادفه لفظ gender باللغة الانجليزية وذلك وفقاً للأغلبية العظمى من الأعمال التي سبق نشرها في هذا المجال بينما تمت ترجمته إلى المساواة بين الجنسين فقط عند اقترانه بال gender equality مراعاةً للسياق.

ومن خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء المجلس، واستطلاع آراء المرشحين من الذكور والإناث المشاركين في أولى انتخابات دولة الإمارات، وكذلك من خلال استخدام المواد الإعلامية الأرشيفية التي تغطي فترة الانتخابات، كان هدف الدراسة تقديم توصيات سياسية بشأن كيفية تطوير المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المستقبلية. يمكن أن تكون هذه الدراسة مصدراً مفيداً للباحثين والصحافيين وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من الأطراف الأخرى المهتمة بتنمية دور المرأة في الحياة السياسية في الإمارات، وفي الوطن العربي بشكلٍ عام.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أبواب رئيسية حيث يتطرق الباب الأول لموضوع مشاركة المرأة السياسية في الوطن العربي، ويلقي الضوء على الأبحاث التي أجريت حول وضع المشاركة السياسية للمرأة العربية، ويحدد إطاراً يعمل على فهم التحديات الرئيسية التي تعيق تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. ويقدم الباب الثاني تحليلاً بحثياً موجزاً للمشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم إطار مقارَن لفهم تجربة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ،ويوضح الباب الثالث سياق المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات، ويشرح النظام الانتخابي وعملية انتخابات عام 2006. ويتناول الباب الرابع منهجية الدراسة والنتائج والتوصيات التي تهدف إلى الارتقاء بمشاركة المرأة السياسية في الانتخابات المستقبلية.

الباب الأول

المرأة العربية والسياسة: الأنماط الإقليمية

المرأة العربية والسياسة: الأنماط الإقليمية

بدأت العديد من الدول في الوطن العربي توسيع آفاق مشاركة المرأة في العملية السياسية؛ حيث منحت بعض الدول امتيازاتٍ للمرأة في دستورها بعد الاستقلال، في حين قدَّمت دولٌ أخرى هذا الامتياز من خلال تعديلات دستورية. ومع ذلك، لا يُعتبر حفظ حقوق المرأة السياسية في دستور أي دولة ضماناً كافياً للتنفيذ الفعلي على أرض الواقع؛ فرغم زيادة عدد الأعضاء الإناث في البرلمانات العربية من 3.5% في عام 2000 إلى 9.6% عام 2008، لا يزال تمثيل النساء في العملية السياسية وفي الحكومات ضعيفاً. ويُلاحظ أن المعدل الإقليمي للمشاركة السياسية للمرأة في السلطة التشريعية للدول العربية أقل من 10% حالياً، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي بواقع (17.8%)، وفي الواقع هو أقل معدل إقليمي في العالم (الاتحاد الدولي البرلماني 2008).

ويرى العديد من كبار المفكرين وصناع القرار العرب أن عدم تمكين المرأة يعد أحد أوجه الخلل الثلاث الرئيسية في المنطقة العربية، وذلك حسب تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عام 2002 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002). وبشكلٍ عام، يعد عدم المساواة بين الجنسين واحداً من أهم معوقات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وأيضاً مؤشراً لـ "لغياب الحرية الإنسانية" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002).

كما أن تمكين المرأة وترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين في الفرص والموارد عنصران في غاية الأهمية لدعم عملية "الديمقراطية"، أو بالأحرى عمليات الانفتاح والإصلاح التي بدأت العديد من الأنظمة السياسية باتباعها في المنطقة العربية. ورغم أن مناقشة "الديمقراطية" بمفهومها الغربي ما زالت غير مناسبة في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا إذا قُصِدَ بالديمقراطية المشاركة السياسية والمسؤولية والتعددية (Nonneman 2007). وتعني الديمقراطية حسب هذا التعريف حقوق المواطَنة والمشاركة والشمولية بقدر ما هي متعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات والمحاسبة والمتابعة. ولا يكون شكل المؤسسات وحده الذي يحدد طبيعة ونوعية الديمقراطية أو خصائصها، بل يحددها أيضاً مدى مشاركة المجموعات الاجتماعية المختلفة في هذه المؤسسات. ينتج عن غياب المرأة عن الحياة السياسية ما يطلق عليه "ديمقراطية الرجل" – أو بالأحرى الديمقراطية "الناقصة". ومن هنا نجد ترابطاً كبيراً بين كلٍ من الديمقراطية وحقوق المرأة، بل ويعتمد كلٍ منهما على الآخر. ومن هنا يظهر أن وضع سياسات تحمي حقوق المرأة وتعزز من مشاركتها السياسية في الحكم – في التشريع والقضاء والمجتمع المدني يصبح ضرورة هامة. (Karam 1999). فالديمقراطية بحاجة إلى المرأة حتى تكون شاملة ونموذجية وتمثل نظاماً دائماً للحكومة (Moghadam 2003).

ورغم أن الوطن العربي يحتل موقع ثاني أقل منطقة في العالم فيما يتعلق بمقياس تمكين المرأة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُغفل هذا الترتيب الإقليمي التفاوت بين دول المنطقة فيما يتعلق بالظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية، وكذلك فيما يخص تنوع تجارب المرأة في المشاركة السياسية (Farah 2006). على سبيل المثال، رغم أن تمثيل المرأة ما زال يُنظر إليه في المنطقة على أنه سلبيٌّ مقارنةً بباقي دول العالم، فقد استطاعت بعض الدول العربية تحقيق زيادة تخطت النسبة المقررة في "منهاج عمل بكين" وهي (30%)؛ فقد حققت العراق نسبة 31% من تمثيل المرأة مقارنة بنسبة 0% في العديد من الدول الأخرى (Sabbagh 2005). علاوةً على ذلك، ما زالت الفجوة بين الدول التي تأتي على رأس القائمة مثل تونس والإمارات وبين باقي الدول العربية كبيرة. (انظر الجدول رقم 1).

ومن أهم الانتقادات الموجهة لاستخدام نظام المؤشرات القياسية لقياس ومقارنة المشاركة السياسية للمرأة هو افتراض أن السياسة لا تُمارس إلا ضمن نطاق المجال "العام" الذي يشغله ويسيطر عليه الرجال. ومع ذلك، فقد أثبتت بعض البحوث أن عملية صنع القرار هي جزء لا يتجزأ من نظام الدولة، سواءٌ بطريقة مباشرة في ميدان المؤسسات العامة، أو في المجال الخاص (Karam 1999). وبالتالي، فالحدود بين المجال العام والخاص غير واضحة، والاستخدام الحصري لفكرة المجال "العام" على أنه منفصل عن المجال "الخاص" فكرة مغلوطة. وفي مثل هذا الطرح، يتسع تعريف العمل السياسي ليتضمن استخدام السلطة والنفوذ ذو التأثير بأي شكل من الأشكال. وقد حاول العديد من الأكاديميين رفض النظرة السائدة للسياسة على أنها نشاط مقصور على المجال المؤسسي والرسمي، مستبدلين ذلك بتعريفات أكثر شمولية لتضم سلسلة أوسع من الأنشطة تعرف بالأنشطة السياسية، وتدعم فكرة أن النساء في الوطن العربي قد اشتركن بالفعل في عملية صنع القرار على مدار قرون ضمن سياقات اجتماعية وتاريخية متعددة.

وبالرغم من أن اقتصار تعريف المشاركة السياسية للمرأة على دورها في المؤسسات السياسية الرسمية يعد إطاراً ضيقاً للغاية، غير أنه يمكن من خلاله توضيح مدى المشاركة المباشرة للمرأة في العملية السياسية. وعليه، فمن المهم فهم العقبات التي يمكن أن تعوق تمثيل المرأة العربية في المؤسسات السياسية الرسمية. ورغم الاختلافات الكبيرة الموجودة في الواقع الاقتصادي والسياسي والتاريخي والاجتماعي الذي يؤثر على كل دولة عربية على حدة، هناك بعض العناصر المشتركة بين هذه الدول. وفيما يلي عرض موجز حول العقبات المشتركة التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي لوضع تجربة السياسة للمرأة الإماراتية ضمن سياقٍ إقليمي.

الجدول 1
المرأة في البرلمانات المحلية (الاتحاد البرلماني الدولي 2008)

الدول العربية	الترتيب	نسبة المرأة في الهيئة التشريعية الدنيا	نسبة المرأة في الهيئة التشريعية العليا
العراق	32	25.5	-----
تونس	41	22.8	15
دولة الإمارات العربية المتحدة	43	22.5	–
الجمهورية العربية السورية	89	12.4	–
المغرب	100	10.5	1.1
الجزائر	113	7.7	2.9
الأردن	120	6.4	12.7
لبنان	123	4.7	–
مملكة البحرين	129	2.5	25
مصر	130	1.8	6.8
دولة الكويت	131	1.5	–
اليمن	133	0.3	1.8
سلطنة عُمان	134	0	20
دولة قطر	130	0	–
المملكة العربية السعودية	130	0	–

البيئة الثقافية والممارسات التقليدية

يُرجع بعض الكتاب المشاركة المنخفضة للمرأة في الحياة العامة إلى الدين، وخاصةً الثقافة الإسلامية؛ ومع ذلك تغفل هذه النظرة حقيقة أن النساء انتخبن إلى المناصب القيادية في العديد من الدول الإسلامية، مثل بنغلاديش وإندونيسيا وباكستان (Sabbagh 2005). أما المعارضون للجدل الثقافي يؤكدون أن الثقافة وحدها ليست تفسيراً كافياً للقيود المفروضة على مشاركة المرأة في الحياة العامة، ولكن هناك عوامل أخرى تدخل في ذلك، من بينها أيديولوجية الدولة والتنمية الاقتصادية (Moghadam 2003). ويرى باحثون آخرون أن هناك جوانب ثقافية توجد أيضاً في المجتمعات غير المسلمة وتشكل أساساً للقيود الثقافية على مشاركة المرأة في الحياة العامة (Karam 1999). ومن أهمها ما يسمى النظام "الأبوي الجديد" والذي ينشأ نتيجةً للعولمة والمؤثرات الخارجية ويتم فيه إعادة إنتاج القيم التقليدية كرد فعل ضد التهديدات التي تجلبها الحداثة (Sharabi 1992). ففي هذه الحالة يمكن لهذه الحركات الرجعية والمتمثلة في تعزيز عادات وقيم هيمنة الرجل أن تؤثر سلباً على تقدم المرأة في الحياة السياسية.

الحقوق القانونية والدستورية

رغم التعديلات الدستورية الإيجابية في بعض الدول العربية، لا زالت التفرقة القانونية معوقاً رئيسياً للمشاركة السياسية للمرأة. ورغم المساواة الدستورية الموجودة في عددٍ من الدول العربية، لا تحظى المرأة بشكلٍ عام بمعاملة متساوية أمام القانون في أمور مثل الضمان الاجتماعي، والميراث، والوضع القانوني، والمحاكم الجنائية. بالإضافة إلى المميزات التي تمنحها الدولة. وتعتبر التفرقة القانونية إحدى عوائق تحقيق المساواة في النظام السياسي على مستوى العالم العربي. ورغم أن معظم الدول العربية قد وقعت على معاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وطبقت عدداً من التزاماتها بموجب هذه المعاهدة، لا يزال هناك مجالا كبيراً للتحسين.

التحديات الاقتصادية

تؤثر عوامل الفقر والأمية على المشاركة السياسية للمرأة في العديد من الدول العربية، بل وعلى مستوى العالم. وحتى بالنسبة لبعض الدول التي تكون فيها معدلات الأمية والفقر إيجابية مقارنةً بالمعدلات العالمية، لا يزال هناك تباين ملحوظ بين إمكانيات التمويل الانتخابي المتاحة للرجال، مقارنة بالنساء. وفي الكثير من الحالات، فقد تسبب عدم قدرة النساء الحصول على المال لتمويل حملاتهن الانتخابية أو الدعم المادي من عائلاتهن في عجزهن عن الدخول كمرشحات في الانتخابات.

دور الدولة

لا شك أن دور الدولة يحتل بؤرة الجدل المعاصر في الوطن العربي فيما يتعلق بحقوق المرأة ومشاركتها السياسية. فقد يُنظر إلى دور الدولة في الوطن العربي على أنه مُشكِل كما أنه في الوقت ذاته عاملٌ رئيسي لتقدم المشاركة السياسية للمرأة. ولقد ساعدت الإرادة السياسية العالية لتشجيع

مشاركة المرأة في العديد من الدول العربية من خلال تعيينها في المناصب الوزارية وتطبيق نظام الحصص في البرلمانات على خلق فرصة أفضل لتواجد المرأة على المستوى السياسي. ومع ذلك، قد يؤدي هذا الدعم إلى خلق أسلوب نخبوي لمشاركة المرأة لا يسمح بالتغيير الاجتماعي على المستوى الشعبي وينشأ عنه ربط فكرة مشاركة المرأة بهيمنة الدولة. كما أن القيود التي تفرضها الدولة على المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً في تقليص مساحة مهمة يتم فيها وضع مشاركة المرأة على جدول الأعمال السياسي للعالم العربي. وبالمثل، يسهم غياب الأحزاب السياسية في بعض الدول العربية أيضاً في حصر الآليات التي يمكن للمرأة من خلالها التأثير على الجدل السياسي الذي يقع داخل جدول أعمال جماعي محدد يشمل الرجال. وبالمقابل في الدول التي يوجد بها أحزاب سياسية، تمتنع العضوات في الأحزاب عن الدفاع عن قضايا المرأة لتجنب تهميشهن في سياسات الحزب أو حصرهن في القضايا السياسية التي تخص المرأة فحسب.

العمليات الانتخابية وأنظمة الحصص الانتخابية

يوجد نظامان للانتخابات الديمقراطية: الأول يسمى بنظام التعددية للأغلبية والثاني يعرف بنظام التمثيل النسبي. نظام الانتخابات التعددية للأغلبية هو نظام ينجح فيه المرشح الذي يحصل على أكبر نسبة من الأصوات، وهو النظام المستخدم في الغالبية العظمى من دول العالم العربي (Reynolds and Reilly 1997). بشكل عام لا يؤدي هذا النظام إلى نجاح عدد كبير من النساء في دخول الهيئات التشريعية الوطنية. أما نظام التمثيل النسبي، والمطبق في ثلاث دول عربية فقط، فيعتبر في صالح التمثيل التشريعي للمرأة. وفي هذا السياق، تعتبر مسألة الحصص مسألة هامة في مناقشة آليات زيادة عدد النساء في الهيئات التشريعية لأن عملية النهوض الحقيقية لمشاركة المرأة السياسية تتضمن تكوين كتلة جماعية مؤثرة في هيئات صنع القرار. ورغم أن مفهوم الحصص يلاقي مقاومة من الذين يعتبرونه تحاملاً على الرجال المؤهلين ويؤدي إلى تمثيل "رمزي". يرى العديد أن نظام الحصص يعد أداة هامة للقضاء على التمييز ضد النساء في كل المجتمعات (Dahlerup 2007). وفي الحقيقة، تعتبر قضية التمثيل الرمزي قضية معقدة ذات جوانب عديدة، حيث أن التعيينات القائمة على نظام الحصص يمكن أن تؤدي أيضاً إلى اتهام من يتم تعيينهن بأن التعيينات لم تتم عن جدارة واستحقاق بل بناءً على وضعهن الاجتماعي ولغرض تحسين الصورة (Norris 2007). ويمكن للحكومات أن تعالج قضايا أخرى في العمليات الانتخابية لضمان المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، بما في ذلك ضرورة خلق بيئة تشعر فيها المرأة بالأمان الكافي للمشاركة دون التعرض لعنف أو تهديد. (UNIFEM 2004).

الباب الثاني

المرأة والسياسة: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

المرأة والسياسة: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

لصياغة التجربة السياسية للمرأة الإماراتية لابد من النظر في العقبات المشتركة التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص، في دول مجلس التعاون الخليجي الست. وتمثل الاتجاهات التاريخية والسياسية وكذلك الهياكل الاجتماعية السياسية والاقتصادية المتشابهة لدول مجلس التعاون الخليجي ، قواسم مشتركة ومهمة ضمن سياق إقليمي أكثر تبايناً. (Norton et al. 1997; Herb 2002).

وفي الوقت الذي تسجل فيه دول الخليج مستويات أفضل نسبياً مقارنةً بغيرها من الدول العربية في مجال توفير التعليم والرعاية الصحية للمرأة، تشير التقارير الصادرة عن منظمة بيت الحرية (Freedom House) إلى أن المستويات المتعلقة بالحقوق المدنية والقانونية والسياسية للمرأة في دول الخليج لا تزال منخفضة (Nazir 2005). وبرغم ذلك، مُنحت المرأة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين حق التصويت، كما تقلدت مناصب حكومية عالية. فشغلت المرأة منصب وزيرة بمجلس الوزراء في خمس من دول مجلس التعاون الخليجي، وفي جميع دول المجلس تم اختيار سيدات كعضوات في هيئات نيابية مختلفة. ومع ذلك، ما زال اشتراك المرأة في العملية السياسية لا يضاهي قوتها الاقتصادية، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن مجموع صافي الثروة التي تملكها النساء في الخليج تبلغ حوالي 350 مليار دولار أمريكي (Robson 2008).

وتشير الأبحاث التي أجريت حول التطورات السياسية للمرأة في دول الخليج إلى أن الدولة تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل السياسات والتشريعات الاجتماعية بما يخلق فرصاً لإشراك المرأة في الحياة العامة. فتلعب الدولة دور "الحارس" على بوابة الحياة السياسية (Moghadam 2003). وبالعكس، هناك جدلٌ دائر يعتبر أن الدعم الذي توليه حكومات المنطقة للحقوق السياسية للمرأة بوجهٍ عام، لا يكفي للتغلب على الشعور القوي ضد المشاركة السياسية للمرأة داخل المجتمع كما هو الحال بالنسبة للتفرقة الاقتصادية والاجتماعية (Kitbi 2006). وتنبغي الإشارة إلى أن العلاقة بين الدولة والحراك النسائي في دول مجلس التعاون الخليجي ليست بسيطة، بل هي علاقة جدلية، ويجب فهمها في سياق العوامل المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة والتفاعلات فيما بينها. (Al-Dabbagh 2008).

تبرز أربعة اتجاهات بحثية رئيسية بصفتها عوامل مؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي. الاتجاه الأول يتضمن الإصلاحات التشريعية والدستورية نحو التوسع في سبل المشاركة وتأسيس عملية صنع القرار. والاتجاه الثاني المطبق في بعض دول الخليج هو تبني آلية "التعيين" التي تسمح بعملية مشاركة برلمانية للمرأة تقودها الدولة. ويتمثل الاتجاه الثالث في تبني الوجه العام لعملية المساواة بين الجنسين التي تقودها الدولة في شكل عضوات الأسر الحاكمة، وخاصةً زوجات الحكام، اللاتي يمثلن الدور الرسمي لدعم التغيير الاجتماعي والمنهجي. أما الاتجاه الرابع فيتعلق بالتأثيرات الطائفية والقبَلية التي تؤثر على الثقافة السياسية، وسير عملية الانتخابات ونتائجها. ورغم أن هذه الآليات لا تغطي كل العوامل التي تؤثر على الحياة السياسية للمرأة في دول الخليج، ولكنها توضح الأسباب وراء وجود دور سياسي حيوي للمرأة في بعض دول مجلس التعاون وغيابها شبه المطلق في البعض الآخر.

بالنسبة لمملكة البحرين، توجد جميع الاتجاهات الأربعة الرئيسية في المشهد السياسي. وقد بدأ التغيير على المناخ السياسي في مملكة البحرين في أوائل التسعينيات، مع ظهور مجلس استشاري معَّين (مجلس الشورى)- بجانب مجلس الأعضاء المنتخب والتي تكون له سلطة استشارية علاوةً على سلطة مراجعة التشريعات. وقد زاد من سرعة هذا الاتجاه الإصلاحي وضع الأساسيات لنظام ملكي دستوري بهيئتين تشريعيتين لهما نفس الصلاحيات التشريعية. وعلى الرغم من ذلك، لم تتول المرأة البحرينية منصباً وطنياً عاماً حتى عام 2000 عندما أمر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين بتعيين أربع سيدات في مجلس الشورى المكون من 40 عضواً. وبالرغم من إعلان دستور جديد في العام 2002 منح المرأة حق التصويت والمنافسة الانتخابية للمجلس التشريعي غير المُعَيّن في المجلس، لم يجر انتخاب أي امرأة في انتخابات 2002. وقد تم تعيين ست سيدات في مجلس الشورى في مرحلة لاحقة. وفي انتخابات 2006، فازت امرأة واحدة بمقعد بعد إعلان فوزها بالتزكية في مجلس الأعضاء، ولكن بدون نظام التعيين، لما كان هناك تمثيل للمرأة في أي من الهيئتين. وقد لعب الدعم الرسمي الذي قدمته صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة الملك حمد ملك البحرين، دوراً كبيراً في التغلب على المعارضات الثقافية والاجتماعية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومع ذلك، فقد تأثر نجاح المرشحات من النساء بالعوامل الدينية والطائفية التي تُميز الساحة السياسية في مملكة البحرين.

وكان الإصلاح التشريعي في دولة الكويت عملية مهمة ومعقدة حملت بين طياتها تبعات لمشاركة المرأة. ورغم أن التجربة البرلمانية في دولة الكويت أقوى من نظيراتها الخليجية، قوبلت محاولة 1999 -التي قام بها أمير الكويت آنذاك الأمير جابر الصباح لتعديل قانون الانتخابات بموجب مرسوم أميري- بالفشل بسبب معارضة أغلبية أعضاء البرلمان، ولحقها بعد ذلك مشروع قانون (Al-Mughni and Tetreault 2003). لم تحصل المرأة على حق التصويت ودخول انتخابات البلدية حتى التعديل القانوني في أكتوبر 2003 والذي لحقه تعديل قانوني في عام 2005 يضمن حقوق المرأة في الانتخابات البرلمانية. ورغم ذلك، لم يتم انتخاب أي امرأة في انتخابات 2006 أو 2008

التي تميزت بنماذج التصويت القبلي ومعارضة دينية قوية لمشاركة المرأة. وبالفعل، فبمجرد ما مُنحت المرأة حق التصويت والمنافسة في الانتخابات، أضيفت فقرة تنص على ضرورة التزام المرأة بالشريعة عند القيام بحملات انتخابية وعند التصويت من قبل بعض الأعضاء الإسلاميين في البرلمان (Jones 2006). لذلك وصفت دولة الكويت على أنها نموذجٌ يمكن أن يجسد النتائج المتناقضة لمجريات العملية الديمقراطية في الخليج حيث أن توسيع المشاركة السياسية قد ينتج عنه ظهور وترسيخ السياسات الرجعية (Herb 2002). وقد يشكل عدم وجود آلية للتعيين في النظام السياسي الكويتي، وكذلك عدم وجود دعم رسمي كافي، عائقاً أمام دخول المرأة في هذه المجالس في المستقبل القريب.

ورغم أن دولة قطر تعاني من قضايا مشابهة من حيث مجتمعها المحافظ ومعارضة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة، فقد أعطى دستور دولة قطر، والمعتمد في مذكرة أبريل 2003 المرأة الحق في التصويت والمنافسة في الانتخابات البرلمانية (Kapiszweski 2003). وفي مايو 2008، أقر مجلس الشورى المعين في دولة قطر قانون انتخابات جديد مَهَّد الطريق لثلثي الأعضاء البالغ عددهم 45 عضواً للانتخاب مباشرةً. وسيكون للمجلس صلاحية اعتماد الميزانية، ومساءلة الوزراء والتصويت على عزلهم وفقاً للدستور الجديد (Herb 2002). ورغم أن دولة قطر لم تجر انتخابات برلمانية بعد، فازت امرأة واحدة بمقعد في انتخابات المجلس البلدي في أبريل 2003، لتكون أول مرة تفوز فيها امرأة بتصويت عام في دولة خليجية. وفي حالة عدم نجاح المرأة في العملية البرلمانية في دولة قطر، فقد يتم استخدام نظام الحصص لضمان تمثيلهن. وفي الغالب سيتم تعيين المرأة لأن العديد من التصريحات الرسمية تشير إلى الحاجة لمشاركة المرأة في الحياة العامة. وتعتبر سياسات التطوير التي تقودها سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قوة دافعة لاتجاه التحرر وتغيير العادات الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة.

وبالمقارنة مع دول الخليج الأخرى، تعتمد المملكة العربية السعودية على الشريعة الإسلامية كأساسٍ لدستورها، ولم تتم الموافقة على التصويت العام للنساء في أي عملية انتخابات، باستثناء انتخابات غرف التجارة والصناعة في العام 2004. ورغم ذلك كانت هناك بعض اتجاهات للإصلاح التشريعي في المملكة. وكان إعلان القانون الأساسي لعام 1992 وإنشاء مجلس الشورى المعين في العام 1993 من بين أولى علامات الإصلاح نحو مزيدٍ من المشاركة المؤسسية في المملكة. وقد تأسس مجلس الشورى المكون من 60 عضواً معيناً ثم زاد عددهم إلى 150 عضواً منهم ستة نساء. ومع ذلك، وعلى خلاف دول الخليج الأخرى، لم تستخدم المملكة العربية السعودية أي نوع من أنواع أنظمة التعيين لإشراك المرأة في العملية السياسية مع نظيرها الرجل، باستثناء الكفاءات الاستشارية المحدودة فقط. واستمر الفصل بين الجنسين على المستوى المؤسسي سمة أساسية للحياة العامة في السعودية. ولم يُسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية عام 2005، وهي الممارسة الديمقراطية الأولى في المملكة منذ الستينيات، رغم الوعود بإشراك المرأة في الانتخابات المستقبلية. وبالرغم من ذلك فقد لعبت بعض الشخصيات النسائية في الأسرة الحاكمة دوراً مهماً في إبداء الدعم الرسمي لمشاريع تتعلق بمشاركة المرأة في المجال العام مثل سمو الأميرة عادلة بنت عبد الله آل سعود، كريمة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود التي لعبت دوراً بارزاً على المشهد السياسي بمساندتها لحقوق المرأة ومنح الدعم للجمعيات والمنظمات النسائية.

أما بالنسبة لسلطنة عُمان فقد أطلقت عملية التطوير السياسي بناءً على مبادرة من الحاكم، بلا مطالبة ولا معارضة تذكر من العامة (Kapiszewski 2003). وقد بدأت العملية الانتخابية في سلطنة عُمان بموجب مرسوم أصدره السلطان قابوس بضرورة بترشيح شخصين من كل مقاطعة من مقاطعات سلطنة عُمان، وعددها 59 بغرض تكوين المجلس الجديد. ويتم اختيار المرشحين من قبل كبار القوم في كل مقاطعة ثم يقوم السلطان بعد ذلك بتعيين واحدٍ من الشخصين الذي يتم اختيارهما لتمثيل المقاطعة في المجلس. وتم تعيين امرأتين في المجلس، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها النساء في العملية السياسية بدول الخليج (Al-Haj 1996)، مما يؤكد من جديد أهمية آلية "التعيين" لإشراك المرأة في عمليات الإصلاح السياسي. كما أصبحت سلطنة عُمان الدولة الأولى في الخليج التي تمنح المرأة حق التصويت من خلال تعديل القانون الأساسي في 1996. ودخلت المرأة مجلس الشورى لأول مرة عام 2000، واستطاعت الفوز بمقعدين في المجلس. وفي عام 2003، أسست سلطنة عُمان نظام التصويت العام لجميع المواطنين فوق سن 21 عاماً. وفي الانتخابات التالية تم إعادة انتخاب امرأتين من مجلس عام 2000، وقد أثبتا كفاءتهما في الحياة العامة (Kitbi 2004). ومع ذلك لم تكن المرأة مؤخراً قادرة على الاحتفاظ بنصيبها من المقاعد الانتخابية عندما ذهب العمانيون للتصويت في أكتوبر 2007؛ وفي الواقع، لم تُنتخب أي من النساء العشرين اللاتي اشتركن في انتخابات 2007 للمجلس. ورغم ذلك، عند تأسيس مجلس الدولة في عام 1997، تم اختيار خمس نساء للهيئة النيابية المعينة المكونة من 41 مقعداً، وتشغل المرأة حالياً 14 من إجمالي 70 مقعداً في هذا المجلس.

وتوضح هذه النبذة المختصرة لخمسة نماذج من دول الخليج العربي أنه في الحالات التي تمت فيها إصلاحات دستورية وقانونية لزيادة المشاركة وتأسيس صنع القرار، حيث وضعت آلية التعيين للمشاركة في البرلمان، وحيث وجدت النساء دعماً رسمياً قوياً فقد استطاعت النساء الحصول على فرصة أكبر لدخول البرلمان أو الحياة العامة. وبذلك فإشراك النساء في التجربة السياسية وإن كانت التجربة حديثة أو محدودة يرسخ فكرة أن المجال السياسي مفتوح للنساء والرجال معاً وأن ذلك من المسلمات الغير قابلة للنقاش.
هذه الاتجاهات تنطبق أيضاً على دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كانت الوسيلة الرئيسية لتطبيق سياسات المشاركة من خلال المجلس الوطني الاتحادي. ويمارس المجلس

الوطني الاتحادي، الذي تأسس في العام 1972 كهيئة استشارية بعد تكوين اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطات استشارية أكثر من كونها تشريعية. وقد سمح قرار المجلس الأعلى الاتحادي رقم 4 بتغيير آليات تشكيل المجلس الوطني الاتحادي بانتخاب نصف أعضاء المجلس من خلال هيئة انتخابية تمثل الإمارات الأعضاء. وفي حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، مثلت مشاركة المرأة جزءاً لا يتجزأ من عملية التطوير السياسي وتعديل الدستور مقارنةً ببعض دول الخليج حيث تبقى قضية أهلية المرأة للانتخاب جزءاً من الجدل العام المشروع في تلك الدول. وفي انتخابات 2006 بدولة الإمارات، كانت الشيخة فاطمة بنت مبارك، حرم المغفور له سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان شخصية داعمة للمشاركة السياسية للمرأة. ورغم فوز امرأة واحدة خلال الانتخابات، في إمارة أبو ظبي، فقد تم تعيين ثماني سيدات بعدها. وكانت التعيينات الحكومية هي الآلية الرئيسية لضمان تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، والتي تتضمن أعلى نسبة لتمثيل المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الباب الثالث

المرأة الإماراتية وانتخابات المجلس الوطني الاتحادي

المرأة الإماراتية وانتخابات المجلس الوطني الاتحادي

رأي البعض أن الانتخابات التي أجريت في الإمارات في ديسمبر 2006 تعد علامة بارزة في تاريخ الدولة، بينما انتقدها البعض الآخر على أنها عملية محدودة للغاية يجب توسيع نطاقها. وقد انطلق برنامج رئيس الدولة للتطوير السياسي، الذي سيجري تنفيذه على ثلاثة مراحل، بانتخاب نصف عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من خلال هيئة انتخابية معينة في ديسمبر 2006. ومن المتوقع أن تشمل المرحلة الثانية زيادة في صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي وزيادة في عدد أعضائه. أما المرحلة الأخيرة فتتضمن انتخابات عامة ومباشرة ينتخب فيها مواطنو الدولة نصف الهيئة النيابية في المجلس الوطني الاتحادي (انظر الملحق 1 للإطلاع على مواد الدستور وعلى تنظيم المجلس الوطني الاتحادي ولجانه). ولم تكن المرأة قد حصلت بعد على أي مقعد في المجلس الوطني الاتحادي حتى انتخابات عام 2006.

وقد استندت مشروعية اجراء انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لما ورد في دستور الدولة فيما يتعلق بكيفية تشكيل المجلس الوطني الاتحادي حيث نصت المادة (69) من الدستور على أن يترك لكل إمارة تحديد طرق اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الاتحادي. وحيث أن أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد قد وافقوا في قرار المجلس الأعلى رقم (4) 2006 على أن يكون برنامج رئيس الدولة هو برنامج عمل وطني للدولة فقد حدد قرار رئيس الدولة رقم (3) 2006 بالنص على إجراء انتخابات المجلس الوطني الاتحادي من خلال هيئات انتخاب بمعدل مضاعف المائة لعدد الأعضاء الذين يمثلون الإمارة في المجلس.

وقد تأسست اللجنة الوطنية للانتخابات الإماراتية في أغسطس 2006 لإدارة أول عملية انتخابات تُجرى في الدولة، ورأس اللجنة وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من خلال قرار رئيس الدولة رقم 3 لعام 2006. وقد تولت وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي مهمة الأمانة العامة للجنة الوطنية للانتخابات. وكانت الخطوة الأولى لهذه اللجنة هي إدارة قوائم الهيئة الانتخابية التي قدمتها دواوين الحاكم بكل إمارة من الإمارات السبع. وقد أثار نظام الهيئة الانتخابية نقد كثير من المراقبين الدوليين. على الرغم من أن الموقف الرسمي يعتبرها خطوة أولى ضرورية لإنشاء نظام جديد لأول انتخابات تجرى في الدولة. جديرٌ بالذكر أنه لا يوجد قانون انتخابات في الإمارات، وعليه كان على الحكومة إصدار التعليمات التنفيذية للانتخابات بصفتها الإطار القانوني لإجرائها. وقام ديوان الحاكم بتعيين أعضاء الهيئة الانتخابية في كل إمارة من الإمارات السبع بمضاعفات المائة لعدد المقاعد المخصصة لكل إمارة بموجب الدستور.

وقد أنشأت كل إمارة من الإمارات السبع لجاناً محلية لتنظيم عملية الانتخابات، وتألفت كل لجنة من خمسة أعضاء يمثلون مجالات مختلفة: رئيس اللجنة، وممثل عن الديوان، وممثل عن الشرطة، وأي ممثلَين آخرَين عن القطاع "المحلي". وكانت جميع هذه اللجان الفرعية مسؤولة عن القيام بكافة الترتيبات مع اللجنة الوطنية للانتخابات فيما يتعلق بالمهام التنظيمية والإدارية المرتبطة بتنظيم الانتخابات في كل إمارة.

وقد لعبت النساء دوراً بارزاً إلى حد ما في إدارة انتخابات الإمارات؛ حيث رأست امرأتان مركزين من أصل سبعة مراكز انتخابية يجرى فيها التصويت في (أبو ظبي والفجيرة) وكانت هناك نائبتان للرئيس في (الشارقة وعجمان). وكان لرؤساء المراكز الانتخابية في أنحاء الإمارات دوراً ملحوظاً في العملية الانتخابية حيث كانوا مسؤولين عن الإشراف على فريق إدارة الانتخابات وعلى نظام التصويت في كل مركز وضمان شفافية العملية، على الرغم

الجدول 2

نتائج انتخابات المجلس الوطني الاتحادي (2006) من تقرير اللجنة الوطنية للانتخابات

الإمارة	إجمالي الهيئة الانتخابية	عدد النساء المرشحات المسجلات	عدد الذكور المرشحين المسجلين	إجمالي عدد المرشحين المسجلين	المقاعد بالانتخاب	إجمالي المقاعد
أبو ظبي	1741	14	86	100	4	8
دبي	1520	15	67	82	4	8
الشارقة	1017	29	72	101	3	6
عجمان	436	2	22	24	2	4
أم القيوين	403	1	28	29	2	4
رأس الخيمة	1061	3	80	83	3	6
الفجيرة	417	1	36	37	2	4
الإجمالي	6595	65	391	456	20	40

من أنه لم تكن هناك عضوات من النساء في اللجنة الوطنية للانتخابات. وكانت إحدى أهداف اللجنة الوطنية للانتخابات أن يكون تمثيل النساء كرؤساء على المراكز الانتخابية بنسبة 50%. (اتصال شخصي مع معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، 2008) وكان هدف ذلك، وإن لم يكن هذا الهدف سهلاً، هو ضمان توفير جميع المتطلبات التنظيمية الممكنة لتسهيل مشاركة المرأة وخلق جو مشجع لمشاركتها. بالإضافة لذلك، فقد أفرز ظهور النساء كرؤساء للمراكز بشكل غير مباشر وجوداً للمرأة في مواقع المسؤولية السياسية في عملية انتخابات هي الأولى من نوعها. وقد كان معدل المشاركة العامة في الانتخابات بالإمارات 74.4%، وهو معدلٌ عالٍ بالنسبة للرجال والنساء (انظر الملحق 2 للاطلاع على معدلات المشاركة حسب الإمارة والنوع الاجتماعي).

ورغم ارتفاع المشاركة الإجمالية للمرأة في هذه العملية السياسية، فهي بلا شكٍ مشاركة قابلة للتحسين، خاصةً إذا ركزت الحكومة على تقديم سياسات عامة تعتمد على أسس علمية وتؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة. هدف دراسة تجربة المرأة الإماراتية في أولى انتخابات المجلس الوطني الاتحادي هو تقصّي النجاح الذي حققته والتحديات التي واجهتها المرأة، علاوة على تقديم توصيات سياسية مدروسة حول كيفية تطوير المساواة بين الجنسين في نظام الحكم بالإمارات. ولا تنحصر أهمية هذه الأهداف في تحسين سمعة الدولة وصورتها دولياً، بل تتعداها إلى ما هو أبعد من ذلك حيث الحاجة الحقيقية لإشراك الشريحة النسائية الإماراتية في عملية التطور السريعة التي تجري في الدولة وخاصةً في مجال السياسة وصنع القرار.

الباب الرابع

منهجية الدراسة والنتائج والتوصيات

منهجية الدراسة

العينة

تضم العينة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي وأعضاء من الهيئة الانتخابية الإماراتية الذين رشّحوا أنفسهم وخاضوا انتخابات المجلس الوطني الاتحادي عام 2006. وقد حصل فريق البحث على تفويضٍ رسمي لإجراء مقابلات مع أعضاء المجلس. كما حصل فريق البحث على العناوين البريدية للمرشحين في انتخابات 2006 لتوزيع الاستبيان عليهم. وقد قامت باحثتان إماراتيتان تتحدثان اللغتين (العربية والانجليزية) من قبل كل من كلية دبي للإدارة الحكومية ووزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بإجراء المقابلات حيث قامتا بجمع البيانات في الفترة من نوفمبر 2007 حتى فبراير 2008.

وقد وافق جميع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي على المشاركة في هذه الدراسة (حيث بلغ معدل المشاركة من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذكور والإناث نسبة 100%).[3] وقد أجريت المقابلات مع أعضاء المجلس داخل مبنى المجلس الوطني الاتحادي في أبو ظبي، ومكاتب المجلس الوطني الاتحادي في دبي، وفي وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في دبي. ووافق أغلبية أعضاء المجلس على تسجيل مقابلاتهم. وقد اطلع جميع المرشحين الذكور وعددهم 346 والمرشحات الإناث وعددهن 48 ممن خضن انتخابات 2006 على خطاب من الأمين العام لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن دعوتهم للمشاركة في هذه الدراسة.[4] وكان معدل المشاركة في الاستبيان منخفضاً، وتم استلام 50 استبياناً كاملاً (انظر الجدول 3).[5] وإجمالاً، شملت الدراسة 95 مشارك ومشاركة، من بينهم 45 مقابلة.

ويمكن أن تُعزى المشاركة المحدودة في الدراسة من قبل المرشحين إلى عددٍ من الأسباب المحتملة: أول هذه الأسباب هو تغير معلومات الاتصال الخاصة ببعض المرشحين في سجل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، والثاني هو عدم ثقة بعض المشاركين أن نتائج البحث لن تفصح عن هويتهم.[6] وكان هناك بعض التباين في معدل المشاركة بين الإمارات السبع، مما قد يدل على أن المشاركين من الإمارات المختلفة يختلفون في تقييم أهمية وجدوى الدراسة (انظر الجدول 4). وأخيراً، أعرب عددٌ من المرشحين عن عدم رغبتهم في المشاركة في الدراسة، إما لأنهم يرون أن آراءهم لن تؤثر على النظام السياسي أو لأنهم لا يعتقدون أن المشاركة السياسية للمرأة تستحق اهتماماً خاصاً. وعليه، كانت أغلب المشاركات في هذه الدراسة لأشخاص يؤمنون بأهمية التفاعل في العملية السياسية، وأهمية البحوث العلمية، وكذلك ضرورة المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات.

الإجراءات

تم تصميم استبيان شامل مكوّن من أحد عشر صفحة لمعالجة الجوانب المتعددة الخاصة بمشاركة المرأة في العملية السياسية، مثل:

- الاتجاهات بشأن المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- تقييم تجربة الانتخابات ؛
- تقييم التجربة البرلمانية في المجلس الوطني الاتحادي؛
- التواصل مع وسائل الإعلام والآليات الوطنية الخاصة بالمرأة؛

انظر الصندوق رقم 1 للمزيد من الموضوعات التفصيلية. ومن أجل تعزيز الإطار المقارن لنتائج البحث، استخدمت العديد من الأسئلة التي وردت في الاستبيان الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي في تقريره السياسة: رؤية المرأة (2002). واعتمد هذا التقرير على مجموعة من الاستبيانات التي تحلل تجارب ما يقرب من 200 امرأة في السياسة من 65 دولة حول العالم.[7] وقد سمح لنا هذا التقرير بمقارنة إجابات عضوات المجلس مع

الجدول 3
معدلات الاستجابة لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي ومرشحي انتخابات عام 2006

	المجلس الوطني الاتحادي	المرشحون في الانتخابات
السيدات	9 (100%)	13 (27%)
الذكور	31 (100%)	42 (12%)

3 تعتمد هذه الدراسة على مقابلات مع 37 عضواً من إجمالي 40 عضواً من أعضاء المجلس أما الثلاثة الباقون فقد قاموا بتعبئة استبيانات تتضمن أسئلة الدراسة.

4 وبالإضافة إلى الاستبيانات، تم التواصل مع ثمانية سيدات لإجراء مقابلات معهن لجمع تقارير أكثر نوعية عن خبرات المرأة في العملية السياسية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

5 وقد أعيدت إلينا الاستبيانات بالبريد أو الفاكس أو البريد الالكتروني كما تلقينا أربعة استبيانات، كان اثنان منهم غير كاملين وفقد اثنان آخران. وقد تم تسجيل معظم المقابلات إلا في حالة رفض المشاركين التسجيل فقد اعتمدنا على ملاحظات الباحثات اللاتي قمن بالمقابلات.

6 بناء على مكالمات هاتفية للمتابعة مع عدد من المرشحين في العملية الانتخابية والذين لم يكملوا الاستبيان.

7 http://www.ipu.org/english/surveys.htm#INSIGHT

الجدول 4
معدل استجابة المشاركين في كل إمارة

	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	رأس الخيمة	أم القيوين	الفجيرة
معدل الاستجابة في كل إمارة	22%	25%	19%	32%	17%	30%	14%

غيرهن من عضوات البرلمانات في العالم. تضمن التقرير 21 سؤالاً مفتوحا وقابل لإجابات متعددة، بينما الغالبية الباقية من الأسئلة كانت بإجابة "نعم" أو "لا".[8] وكانت المقابلات قد غطت جميع البنود المتضمنة في الاستبيان. وقد تُرجمت النسخة النهائية من الاستبيان إلى اللغة العربية (وهي لغة الغالبية العظمى من الذين أجرينا معهم مقابلات).[9] وتمت مراجعتها من قبل عدة متخصصين في اللغة العربية لضمان الاتساق بين النسختين الإنجليزية والعربية. وقد اختبرت النسخة العربية الأولية على عضوات في فريق العمل يتحدثن العربية بكلية دبي للإدارة الحكومية. وبعد الأخذ في الاعتبار الملاحظات والمقترحات الواردة وإتمام التعديلات، أعيدت صياغة النسخة الأخيرة من المقابلة/ الاستبيان من قبل الباحثين وتم إرسالها إلى وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بغرض اعتمادها.

تحليل البيانات

أدرجت جميع الإجابات الكاملة في برنامج تحليل إحصائي يطلق عليه "المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (SPSS)، من أجل تحليل البيانات. وتضمنت التحليلات تلخيص خصائص العينة الديمغرافية، وجدولة الإجابات، وإجراء اختبارات الدلالة لتقييم الفرق بين إجابات الرجال وإجابات النساء على مستوى إحصائي ذي دلالة. وقد تم على وجه الخصوص إجراء اختبار (x^2) "Pearson chi-square" لمقارنة الفروق بين إجابات الرجال والنساء.[10] (انظر الملحق 3 للاطلاع على القائمة الكاملة لنتائج الاختبار). وبالإضافة إلى ذلك، تم تجميع إجابات العضوات في تقرير "السياسة: رؤية المرأة" للاتحاد البرلماني الدولي لتوفير إطار مقارنة لإجابات عضوات المجلس في مجموعة جزئية من الأسئلة.

وتم تحليل البيانات النوعية من قبل ثلاثة باحثين قاموا بفحص النصوص المكتوبة للمقابلات. وتم التعرف على الأنماط المتكررة، و التوصل إلى إجماع على أبرز الأنماط. وقد عززت العديد من النتائج النوعية نتائج التحليل الكمي. وفي بعض الحالات، أظهر التحليل النوعي جانباً أكثر اختلافاً وعمقاً من التحليل الكمي.

8 انظر الملحق 3 للتعرف على الأسئلة الواردة في الاستبيان.

9 أجريت مقابلات مع اثنين من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي واثنين من خارج أعضاء المجلس الوطني الاتحادي باللغة الانجليزية بناءً على اختيارات الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلة.

10 رغم صغر حجم العينة نسبياً وصعوبة تحديد اختيار العينة عشوائياً ، تم إجراء اختبارات الدلالة (Significance tests)، لتعزيز الجدية المنهجية للتحليل واختيار برنامج إحصائي (SPSS) يُستخدم لاختبار فرضية عدم ارتباط الأعمدة والصفوف في العرض الجدولي للبيانات Pearson's chi-square. وقد تم تحديد مستوى الدلالة عند نسبة (0.05). أما بالنسبة للاختلافات التي لا تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية فلم تعتمد في نتائج الدراسة.

الصندوق رقم 1
الموضوعات الرئيسية والفرعية في الاستبيان

1 - خصائص المشاركين

الجنس، والسن، والحالة المدنية/ الاجتماعية/ عدد المُعالين، مجال ومستوى التعليم/ التدريب المهني، المهنة، والإمارة.

2 - الاتجاهات بشأن المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

- الاتجاهات العامة نحو المشاركة السياسية للمرأة
- الاتجاهات حول دور المرأة في السياسة
- الاتجاهات حول نظام الحصص

3 - تقييم تجربة الانتخابات

- التجارب السابقة
- دوافع خوض غمار الحياة السياسية
- قضايا التوازن بين العمل والأسرة والدعم الأسري أثناء الانتخابات

4 - الصعوبات أثناء الانتخابات

- الإعداد الشخصي والاستشارات
- التدريب الرسمي
- الميزانيات
- التواصل مع الناخبين
- الحملات

4 - تقييم التجربة البرلمانية في المجلس الوطني الاتحادي

- توزيع العضوات في لجان المجلس
- توزيع عضوات المجلس في مواقع صنع القرار
- مجالات العمل التي يظهر فيها دور المرأة
- لجنة شؤون المرأة
- المساواة في خدمات المجلس الوطني الاتحادي

5 - التواصل مع وسائل الإعلام والآلية الوطنية للمرأة

- نظرة الإعلام لدور المرأة في السياسة
- التواصل مع الجمعيات النسائية والآلية الوطنية للمرأة

ملحوظة: أجاب جميع المشاركين على الموضوعات (1، 2)؛ وأجاب المرشحون في انتخابات 2006 على الأسئلة المتعلقة بالانتخابات في الموضوع رقم (3)؛ وأجاب الأعضاء الحاليون في المجلس الوطني الاتحادي على الأسئلة الخاصة بتجربتهم في المجلس في الموضوع رقم (4)؛ وأجابت عضوات المجلس الوطني الاتحادي على الأسئلة في الموضوع رقم (5).

نتائج الدراسة

خصائص المشاركين

تراوح عمر المشاركين بين 26 و 59 عاماً، بمتوسط 44 عاماً (متوسط= 43.9، الانحراف المعياري= 8). بلغت نسبة الذكور حوالي ثلاثة أرباع العينة ، مما يعكس زيادة عددهم عن عدد النساء في المجلس الوطني الاتحادي والهيئة الانتخابية. وكان ثلاثة أرباع العينة من حملة درجة البكالوريوس كحد أدنى. وكان معظم المشاركين من المتزوجين (بنسبة 85%) ولديهم أطفال (بنسبة 85%). وكان متوسط عدد الأطفال في العينة 4.7 (الانحراف المعياري= 3.8). كما ضمت العينة نسبة قليلة جداً من مشاركين لديهم مُعالين من ذوي الاحتياجات الخاصة (بنسبة 2%) أو مُعالين من كبار السن (بنسبة 17%). وكان أعلى عدد للمشاركين من إمارة أبو ظبي (بنسبة 23%)، بينما كان أقل عدد بها من إمارة الفجيرة (5%).

وعند مقارنة النساء بالرجال في العينة نرى أن خصائصهن مطابقة للرجال، باستثناء اثنين من المحددات: الحالة الاجتماعية وعدد الأطفال. وضمت العينة نسبة نساء غير متزوجات (36%) أكثر من الرجال غير المتزوجين (4%)، بينما كانت نسبة الرجال المتزوجين (95%) أكثر من النساء المتزوجات (55%). علاوةً على ذلك، كان متوسط عدد الأطفال للنساء 1.7 (الانحراف المعياري= 2.4)، في حين كان متوسط عدد الأطفال للرجال في العينة 5.6 (الانحراف المعياري= 3.6). وعليه، كان المشاركون الذكور والإناث في العينة متشابهين فيما يتعلق بالعمر والمؤهلات العلمية، بينما كان المشاركون الرجال المتزوجون لديهم نسبة أطفال أعلى من المشاركات الإناث.

الاتجاهات بشأن المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتناول الفصل الأول من الدراسة الاتجاهات بشأن المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات، وشمل الفصل الأول أسئلة عامة حول مدى قبول فكرة المشاركة السياسية للمرأة، وأسئلة محددة حول نوعية مساهمة المرأة في العملية السياسية

الجدول 5
مخطط خصائص المشاركين في العينة

(إجمالي المشاركين في العينة= 95)

المُحددات	النسبة المئوية
العمر	
26-30	4
31-40	32
41-50	43
51-59	21
الجنس	
ذكور	77
إناث	23
الإمارة	
أبو ظبي	23
دبي	21
الشارقة	19
عجمان	8
رأس الخيمة	15
الفجيرة	5
أم القيوين	9
الحالة الاجتماعية	
أعزب	12
متزوج	85
مطلق	2
أرمل	1
التعليم	
مدرسة ثانوية	6
دبلومة جامعية	20
حاصل على ليسانس أو بكالوريوس	41
ماجستير	18
دكتوراه	15

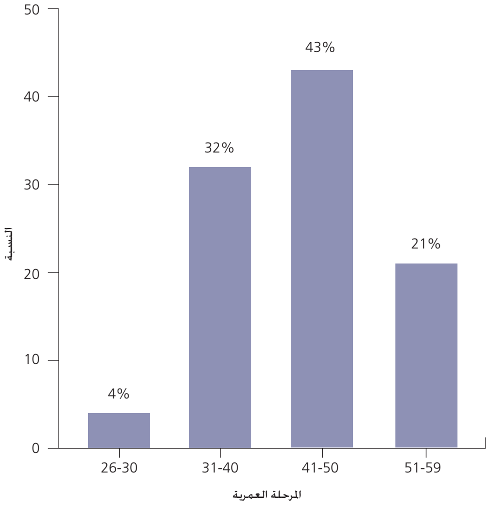

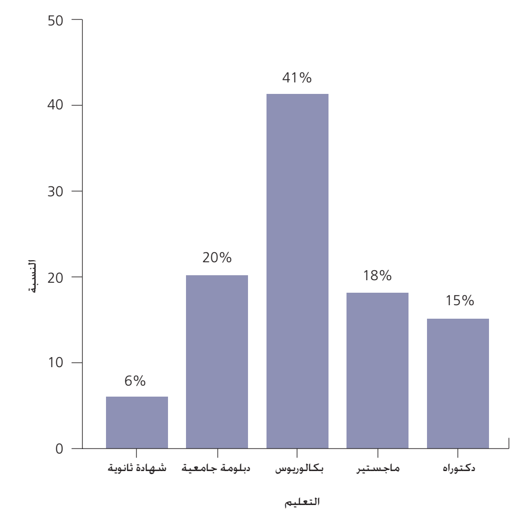

ومدى فعالية نظام الحصص. وقد أجاب المشاركون (من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ومرشحي الانتخابات) على هذه الأسئلة. وبشكلٍ عام، كان لدى معظم الرجال والنساء المشاركين في الدراسة اتجاهات إيجابية حول المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات، وخاصةً من خلال الدعم الحكومي، ولكنهم انتقدوا الدور الذي يلعبه الناخبون والمجتمع بوجهٍ عام لتسهيل هذه المشاركة. وقد ظهرت الفروق بين الجنسين في اتجاهاتهم حول المشاركة السياسية للمرأة فقط عندما سألنا المشاركين أسئلة أكثر تفصيلاً حول مساهمة المرأة في العملية السياسية؛ حيث ترى النساء المشاركات في هذه الدراسة دوراً أكثر جدية لمشاركة المرأة من الناحية النوعية مما ينتج عنه تغييراً ملموساً ومساهمة إيجابية في السياسات. ورغم أن النساء بوجهٍ عام يؤيدن استخدام نظام الحصص أكثر من الرجال، لم تكن هناك فروق بين الجانبين بشأن فعالية نظام الحصص إذا كان مدعوماً من قبل الحكومة. وقد اتضح ضعف قدرة كلا الجانبين على إثبات وجهات نظرهم الشخصية حول نظام الحصص بمعلومات عن التجارب الناجحة وغير الناجحة في استخدام هذا النظام في دول أخرى.

الاتجاهات العامة نحو المشاركة السياسية للمرأة

بوجهٍ عام، قدم المشاركون تصريحات عامة حول أهمية وتوافر فرص المشاركة السياسية للمرأة. على سبيل المثال، كشفت نتائج الاستبيان أن ثلاثة أرباع المشاركين يعتقدون أن المرأة في الإمارات تلعب دوراً نشطاً في الحياة السياسية (النساء= 77%، والرجال= 71%)، وأن المرأة تتمتع بفرص قانونية للمشاركة في المجلس الوطني الاتحادي مساوية للرجال (النساء= 68%، والرجال= 88%)، وأن هناك مساواة بين الرجال والنساء في صياغة السياسات (النساء= 75%، والرجال= 62%). وبشكلٍ أكثر أهمية، اعتمدت النظرة الإيجابية للمشاركين بصورة أقل حول دور المرأة في السياسة على مشاركة المرأة كناخبات (النساء= 50%، والرجال= 57%)، وبصورة أكثر على نسبة النساء في المجلس الوطني الاتحادي (النساء= 89%، والرجال= 67%) وفي الحكومة (النساء= 90%، والرجال= 75%). وقد يشير هذا إلى أن آراء المشاركين حول المشاركة السياسية للمرأة في الإمارات تكون أكثر إيجابية في المواقف التي تلعب فيها الحكومة دوراً نشطاً في تسهيل مشاركة المرأة مقارنةً بغيرها. وقد ثبتت هذه النتيجة من خلال انتقادات المشاركين لاتجاهات الناخبين. يرى معظم المشاركين أن الناخبين في الإمارات لا توجد لديهم ثقة كبيرة في المرأة مقارنةً بالرجل (النساء= 87%، والرجال= 72%)، ولا يؤيدون بقوة فكرة استعداد الناخبين لانتخاب المرأة في المجلس الوطني الاتحادي (النساء= 38%، والرجال= 61%). وهذا يتناقض مع نتائج دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي التي أوردت آراءاً أكثر إيجابية لشعور الناخب نحو المرشحات الإناث: يرى 75% من العضوات حول العالم أن الناخبين في دولهم كانوا بشكلٍ عام مستعدين لانتخاب المرأة في البرلمان المحلي (الاتحاد البرلماني الدولي، 2000، 92).

وعموماً، فقد دعمت البيانات النوعية نتائج التحليل الكمّي. وقد ورد في معظم إجابات الرجال والنساء على حدٍ سواء ذكر دور الحكومة كنصيرٍ لحقوق المرأة. قال أحد المرشحين من إمارة دبي:

"أنا أعتقد كان لها { أي المرأة } دور لكن تغيرت منذ تولي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بصفته حاكم دبي وأيضاً رئاسة الحكومة. أنا أعتقد أمور كثيرة تغيرت، مفاهيم كثيرة قد كانت هامشية فصارت أساسية في المجتمع."

وفي الحقيقة، يُنظر إلى مشاركة المرأة في السياسة على أنها التزام نحو الحكومة ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكلٍ عام ويتمثل هذا التصور في رأي أحد المشاركين كالتالي:

"من تجربتي الشخصية لا أمانع أن تتولى إحدى أفراد عائلتي أي مسؤولية في أي مجال من مجالات العمل في الدولة، و أرى أن ذلك واجب على المرأة تجاه وطنها وخدمة مجتمعها."

وفي بعض الحالات، صور بعض المشاركين في الدراسة دور الحكومة كقوة مناهضة للاتجاهات الاجتماعية الرجعية وأنها تستمد شرعيتها من الحقوق المحفوظة للمرأة في الدين والإسلام، وكمثال على ذلك ذكرت إحدى المشاركات التالي:

"لقد أعطى الله المرأة حق المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتاريخنا شاهد على ذلك. وإن كان هناك بعض الأفراد الذين ليس لهم دور في المجتمع يعارضون دور المرأة في عملية التنمية الشاملة في جميع المجالات، ففي رأيي أنهم لا يشكلون عائقاً أمام الدخول في الحياة البرلمانية، وخاصة الآن فُتحت لها جميع الأبواب ويساعدها أصحاب القرار في الدولة بعد الله سبحانه وتعالى."

في الرد على السؤال عن دور القيم والمعتقدات الحالية في دولة الإمارات التي تقف كعائق في المشاركة السياسية للمرأة، انقسم المشاركون من الرجال والنساء على حدٍ سواء (النساء= 50%، والرجال= 48%). على سبيل المثال، في مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذكور، كان هناك انقسام واضح في الآراء بين الماضي (الذي تمثله العادات والتقاليد) والحاضر (الذي تمثله الحداثة والتمدن):

ووفقاً لرأي أحد المشاركين:

"لأن إذا تكلمنا عن العادات والتقاليد فالمرأة هذه الأيام تشتغل وتدخل كل المجالات. هذه القضية انتهت الآن...في الماضي القريب كانت المرأة المتعلمة تواجه الصعوبات في العمل حتى في قطاع التعليم. أما الآن صار لدى الرجل قناعة تامة بأنه لا بد للمرأة أن تشارك تدريجياً في كل المحافل بما فيها الانتخابات."

ومع ذلك، يرى مشاركون آخرون مثل إحدى المرشحات في إمارة من الإمارات الشرقية أن الفرق بين الماضي التقليدي والحاضر الحديث ما زال غير واضحاً، ولا زالت النساء تعاني من قيود اجتماعية على مشاركتهن.[11]:

"واجهنا معاناة لأن نحنا.. مجتمع قبلي و ما يتقبلون أن المرأة تكون في منصب قيادي.... وأود أن أذكر قصة هنا: "في يوم الانتخابات خصصوا للنساء الثلاث... مقاعد في المقدمة و لكن واحد من المشاركين عارض هذا الشيء و أمرنا بأن نجلس في الخلف. فكيف بعدنا ما دخلنا في المجلس وهو مب متقبل هالشيء".

وخلاصة القول، كانت اتجاهات معظم الرجال والنساء متشابهة بشأن الأفكار العامة حول المشاركة السياسية للمرأة. وإجمالاً، كان للمشاركين من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي والمرشحين من الهيئة الانتخابية لعام 2006 أراءً إيجابية حول جهود الدعم الحكومي للمشاركة السياسية للمرأة، ولكنهم انتقدوا الدور الذي يلعبه الناخبون والمجتمع بشكلٍ عام في تسهيل هذه المشاركة.

الاتجاهات حول دور المرأة في السياسة

ظهرت الفروق بين الجنسين في اتجاهاتهم حول المشاركة السياسية للمرأة فقط عندما سألنا المشاركين أسئلة أكثر تفصيلاً حول مساهمة المرأة في العملية السياسية. وبوجهٍ خاص، تظهر النتائج أن النساء يرون أنهن يتمتعن بمواهب خاصة في السياسة أكثر من الرجال (النساء= 84%، والرجال= 38%)، وأن المرأة يمكنها تغيير السياسة (النساء= 90%، والرجال= 54%)، وأن السياسيات الإناث يتمتعن بثقة الجمهور في السياسة (النساء= 71%، والرجال= 45%)، وأن المشاركة المتزايدة للمرأة في الحياة السياسية تغير النتائج السياسية (النساء= 78%، والرجال= 47%).[12] يشير هذا إلى تأييد المشاركين بشكلٍ عام لفكرة مشاركة المرأة في العملية السياسية، إلا أنهم يختلفون في فهمهم للدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة بالفعل في هذه العملية. ترى النساء المشاركات في هذه الدراسة أن مشاركة المرأة مهمة، ليس فقط من الناحية الكمية بل بسبب مساهمتها النوعية التي ينتج عنها بيئة عمل صحية وسياسات متكاملة. وكانت إجاباتهن مشابهة لغيرهن من عضوات البرلمانات حول العالم، اللاتي يرون أن مشاركة المرأة في العملية السياسية قد غيرت المخرجات السياسية بشكلٍ كبير (87.4%) (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 30).

وبالمثل، أظهرت البيانات النوعية فروقاً واضحة بين فهم كل من الرجال والنساء لدور المرأة في السياسة. أظهرت إجابات الرجال إلى حد كبير أن تصورهم لمساهمة المرأة في المجال السياسي يعتمد في الأساس على قدرتها على إثبات جدارتها والنجاح في "اختبار" تحدده اتجاهات المجتمع. على سبيل المثال، أشار الكثيرون إلى طبيعة المشاركة السياسية للمرأة السابقة لأوانها، وحاجة المرأة لإثبات قدرتها قبل تقييم مساهمتها:

"لا تجربة ولا واقع معاش ولكن ثقافة وقياساً على ما جرى في دولة الكويت ومملكة البحرين وكذلك دولة قطر، فأعتقد أن المرأة ما تزال في خطواتها الأولى ولم نستقرأ بعد أية مؤثرات. أو بشكل عام "أشعر أن المرأة غير مؤهلة بعد لتصبح كياناً نشطاً في المجال السياسي."

وعندما سئل المشاركين عن المسؤوليات والمساهمات الخاصة للمرأة في مجال السياسة، تضمنت الإجابات المسؤوليات الخاصة للمرأة تجاه أسرتها؛ ومثال على ذلك التعليق التالي: "موظفة في وزارة تشتغل وعندها التزامات، تشتغل في المجال السياسي والحياة السياسية، وهذا قد يتطلب من الحياة السياسية في الدولة حضور مؤتمرات، ندوات، السفر إلى الخارج للالتقاء مع أشخاص، وهذا كله يؤثر على حياتها. أو" لها مسؤولية خاصة وإذا كانت في نفس الوقت ربة بيت زاد الحمل عليها وصار لها مسؤوليتان."

نستنتج مما ورد أن الفرق الذي تتركه مشاركة المرأة ، إما أنه غير ملموس أو أنه مرتبط بصورة قوية بدورها في الأسرة، حتى عندما لم تتعرض الأسئلة بشكل مباشر لأدوار المرأة خارج نطاق العمل. وفي المقابل، أظهرت إجابات النساء خلال المقابلات أن تأثير مشاركة المرأة في السياسة كان إيجابيا وملموسا بوضوح. وقد نتج عن مشاركة المرأة بيئة عمل

11 { تم الاحتفاظ بالصيغة الأصلية لجميع أجوبة المقابلات إلا إذا ورد ذكر اسم قد يفصح عن هوية صاحب أو صاحبة التعليق فقد تم حذفه واستبداله بثلاث نقاط إشارة للحذف }...

12كذلك كان تأييد النساء لفكرة أن المرأة لديها مسؤولية خاصة لتمثيل احتياجات واهتمامات النساء الأخريات أكثر من تأييد الرجال (النساء= 90%، والرجال= 69%). ولكن الدلالة الإحصائية لهذا الفارق لم تكن قوية. كما جاءت هذه النتيجة مطابقة لنتائج استبيان الاتحاد البرلماني الدولي، الذي كشف عن اعتقاد عضوات البرلمان أن السياسيات الإناث يمثلن احتياجات شريحة المرأة (بنسبة 89%) (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 43).

صحية وسياسات أفضل:

"إن المزدوجات السياسية السليمة والصحية التي يشارك فيها أفراد المجتمع ذكور وإناث وإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل في رأيي أنه استثمار مربح للدولة ومردود ممتاز."

وترى النساء أن تأثير المشاركة السياسية للمرأة يعني أيضاً الشراكة من أجل هدف مشترك. والذي عبرت عنه إحدى المشاركات كالتالي:

"يعد أمن الدولة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً من أولويات كل من الرجل والمرأة وكليهما مشاركان في عملية تنمية الدول وتطورها والمحافظة على هذا التطور. كما أننا نطمح إلى المزيد من التقدم للوصول إلى العالمية في ظل ديننا الحنيف وعراقتنا الأصيلة وتراثنا وهويتنا الخاصة كإماراتيين."

خلاصة القول، تشير النتائج إلى أن الاتجاهات العامة حول المشاركة السياسية للمرأة كانت إيجابية لكلٍ من الرجال والنساء، ولكن الأسئلة الأكثر تفصيلاً حول تأثير المشاركة السياسية للمرأة ودورها أظهرت تباينا بين الجانبين.

الاتجاهات حول نظام الحصص

عند السؤال عن نظام الحصص أو المقاعد المحجوزة، تظهر النتائج أن النساء يؤيدن نظام الحصص أكثر من الرجال، ويرون أنه يختلف عن المقاعد المحجوزة للإمارات المختلفة. ومع ذلك، سيؤيد الرجال والنساء استخدام نظام الحصص كآلية مفيدة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة إذا تمت دراسته وتنفيذه من قبل الحكومة.

وأظهرت النتائج الكمية أن النساء يؤيدن نظام الحصص أكثر من الرجال (النساء= 81%، والرجال= 57%)، وأن نظام الحصص تفضله الإناث المرشحات في انتخابات 2006 بصورة أكبر بنسبة (85%)، يليهن في ذلك العضوات في المجلس الوطني الاتحادي (بنسبة 75%)، ثم الأعضاء الذكور في المجلس الوطني الاتحادي بنسبة (60%)، ثم أخيراً المرشحين الذكور في الانتخابات بنسبة (54%).[13] والأمر الأهم من ذلك هو أن جميع النساء تقريباً يعتقدن أن الحصص المخصصة للنساء والرجال تختلف عن الحصص المخصصة للإمارات السبع المختلفة، بينما يوافقهن الرأي فقط نصف الذكور المشاركين في هذه الدراسة (النساء= 94%، والرجال= 47%). كما كشفت الأسئلة الأكثر تفصيلاً حول نظام الحصص عن نتائج مفاجئة؛ حيث يرى معظم المشاركين أن تطبيق هذا النظام سيكون مفيداً في زيادة مشاركة عدد النساء في مجال السياسة، ولن يمنع التقدم الطبيعي للنساء في المجلس (النساء= 86%، والرجال= 63%). وبسؤالهم عن علمهم بنظامي الحصص و/أو المقاعد المحجوزة للنساء المستخدمَين في الدول الأخرى، أجابت النساء بالإيجاب بمعدل أعلى من الرجال (النساء= 72%، والرجال= 32%). ومع ذلك، لم تستطع سوى نسبة بسيطة جداً من المشاركين، بغض النظر عن جنسهم، تحديد دولة بعينها – وهي ثلث النساء في العينة، كما استطاع عدد قليل فقط من الرجال تسمية دولة تطبق نظام الحصص و/أو المقاعد المحجوزة للنساء (النساء= 36%، والرجال= 15%). وعليه، فرغم أن الرجال والنساء عرضوا آرائهم (المؤيدة أو الرافضة) حول موضوع الحصص، لم تكن آرائهم مبنية على معرفة وافية بتجارب سابقة تتعلق بتطبيق نظام الحصص.

وأظهرت البيانات النوعية أن آراء المشاركين بقبول (أو رفض) نظام الحصص كانت تعتمد على آرائهم حول التمييز بين الجنسين؛ فهؤلاء الذين يرفضون نظام الحصص يؤمنون أن الفرص والموارد المتاحة للجنسين متساوية، ومن ثم فليست هناك حاجة للحصص. والأمثلة على الآراء المؤيدة للمناخ السياسي المتساوي للنساء والرجال تشمل ما يلي:

"ما نحتاج الحصص في تخصيص المرأة في فترة معينة ما بنحتاجه لان خلاص الناس فهمت دور المرأة في الحياة السياسية وأيضا أثبتت أنها قادرة إنها تعطي."

"الآن في المجلس الحالي لو صارت انتخابات مستقبلية ورشحوا نفسهم هو البارز والمشارك رح ينجح تلقائيا لأن الكل رح يقراله ويسمعله لأن عنده حس وطني ممكن يدافع عن قضاياه. حتى لو حطيتيلهم حصص أو ما حطيتيلهم حصص هم بيفرضون نفسهم، هي بتفرض نفسها علي يوم بتكون مشاركتها مشاركة ايجابية فعلا."

"أنا اعتقد هي القادرة على أن تعمل فرق في عملية التغيير نفسها. لكن ما أومن أن الحكومة تصدر القرار إن والله نسبة المرأة جي، فيجب أن يكون هناك جهد انه قد ما بتوصل النسبة. لكن في العملية الانتخابية أنا من أصحاب الرأي الي يوم بنتخب، بنتخب الأفضل سواءً إمرأة أو رجل."

وعلى العكس من الأمثلة السابقة توضح الأقوال المقتطفة أدناه أن الذين يدعمون نظام الحصص يميلون لرؤية التمييز كجزءٍ لا يتجزأ من تجربة المشاركة سياسياً وخطوة ضرورية يجب تخطيها لتتسم العملية بالشمولية الحقيقية في جميع الإمارات:

"لو ما خصصنا المقاعد، العدد ما بيكبر ولا بيزيد الحصص ربما يكون مرحلة يعني، ولكن في المستقبل بمجرد أن الحياة السياسية تتغير والمرأة تاخذ دورها فسوف يتوقف اعتماد نظام الحصص."

13 اختار خمسون بالمائة من الرجال عدم الإجابة على هذا السؤال في الاستبيان. وفي الوقت الذي تم فيه إجراء اختبارات الدلالة للمقارنات بين الرجال والنساء، كانت أحجام العينة قليلة للغاية لإجراء هذه الاختبارات لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذكور، ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الإناث، والمرشحين الذكور، والمرشحات الإناث؛ ومن ثم يمكن تفسير الاختلافات بين هذه المجموعات الأربع بشكلٍ عام، ولكن ليس كفروق إحصائية هامة.

"أعرف أن المرأة هي نفسها مش قادرة إن هي تشارك من نفسها وإنما هي معتمدة فقط على الحكومة إنها تعينها. المرحلة الأولى. متى تنتهي هالمرحلة."

"أنظر منظور من علاقة {إحدى الإمارات الشرقية} ولا امرأة طلعت أو كان المفترض أن تطلع لو كان مخصص لكل امرأة مقعد واحد على الأقل ثابت وعلى حسب حجم عدد السكان. يعني نحن لو طلع حد من بين المجتمع في نساء على كافة وفي نساء يقدرون لو طلعت واحده كان بيكون أفضل أو حلو."

"أرجع و أقول لج الثقافة.. تعرفين ليش؟ لأن لما نكون نحنا الخبرة اللي مرينا فيها تؤدي إلى تقاعس المرأة وتخوفها.. فواجب نشر ثقافة المجتمع السياسي وتوعية الرجل بدور المرأة المهم كمساعد له وليس عدو وبألا ينظر لها نظرة دونية..."

ولذلك، يرى معظم المؤيدين لنظام الحصص أنه إجراء مؤقت، رغم أهميته، بينما يرى المعارضون أن استخدامه دليل على عدم وجود فرص كافية للنساء. وعند أخذ النتائج النوعية والكمية معاً، أظهرت تأييد جميع المشاركين لتمثيل النساء الكفء من مختلف الإمارات عن طريق دعم حكومي مدروس لنظام حصص مبني على إرشادات واضحة تحدد مدتها قصيرة الأجل. كما أن هناك حاجة لتوفير المزيد من المعلومات عن نظام الحصص المستخدم في الدول الأخرى وكيف تسهل الحصص المشاركة السياسية للمرأة حتى يمكن دحض فرضية أنها تستخدم فقط عند فشل الحكومة في دعم النساء.

تقييم تجربة الانتخابات

يتناول هذا الفصل من الدراسة تجارب المرشحين في انتخابات 2006؛ وتعتمد النتائج على إجابات الذين خاضوا التجربة الانتخابية، بما في ذلك الأعضاء الحاليين في المجلس الوطني الاتحادي الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات.[14] وبشكل عام، تشير النتائج إلى تشابه آراء الرجال والنساء. وعموماً فقد لقي المرشحون من الرجال والنساء على حد سواء دعماً أسرياً لخوض الانتخابات، وكان حافزهم للقيام بترشيح أنفسهم هو خدمة المجتمع بصورة أفضل. وعبروا عن حاجتهم بشأن تلقي التدريب الأفضل في المجالات المختلفة في العملية الانتخابية، وعن مواجهة بعض الصعوبات في شن حملاتهم والوصول إلى الناخبين. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المرشحون عن إيمانهم بشفافية الانتخابات، ولكنهم يرون ضرورة أن تكون العملية أكثر شمولية لتؤدي إلى صلاحيات تشريعية أقوى. ومع ذلك، تم التعرف أيضا على بعض الاتجاهات الخاصة التي تميز بين الجنسين. ذكرالرجال أن زوجاتهن ساعدنهم في إدارة حملاتهم الانتخابية ولعبن دوراً رئيسياً في الوصول إلى الناخبين، بينما كانت مساعدة الأزواج لزوجاتهن أقل. ووضع الرجال ميزانيات أعلى لحملاتهم، وكانت إعلانات حملاتهم تختلف عن حملات النساء في حجمها ومحتواها وتوافر معلومات الاتصال (كرقم الهاتف مثلاً).

التجارب السابقة

وعند السؤال عن التجارب السابقة التي لعبت دوراً في تشجيع المرشحين على خوض الانتخابات، كشفت النتائج عن أن الرجال والنساء يتشاركون في العديد من الخبرات المتماثلة. وعلى وجه الخصوص، ذكر الجانبان وجود فرد في الأسرة يمارس السياسة (النساء= 67%، والرجال= 27%)، وأنهم يملكون خبرة وظيفية ملائمة منحتهم تفوقاً على المرشحين الآخرين (النساء= 73%، والرجال= 83%). في حين أن الخبرة السياسية المحلية اقتصرت على نصف المشاركين (النساء= 57%، والرجال= 62%). وبشكل عام، تم التنويه بأهمية الخبرات التي اكتسبتها المرأة من عملها في مجالات التدريس والصحة والحكومة والمنظمات غير الحكومية في مساعدتها في تطوير المهارات المطلوبة على الساحة السياسية. وقد احتلت معظم النساء مناصب متعددة في مجال عملهن بالمؤسسات أو كمتطوعات في الجمعيات الخيرية. وذكر الرجال والنساء أن عملهم في الحكومة والمجالس الاستشارية يمثل جزءاً هاماً في تدريبهم سياسياً، وكانت الاتجاهات الخاصة بكل من الجنسين على حدة، أيضاً واضحة، حيث ذكر العديد من الرجال أنهم عملوا في القطاع الخاص وفي الجيش، بينما لم تخض النساء هذه المجالات. وعلاوةً على ذلك، أكد عددٌ من المرشحين الذكور أيضاً أن لديهم خبرات بناءة في الاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات، بينما لم يكن للنساء خبرات في هذا المجال.

دوافع خوض غمار الحياة السياسية

ذكر جميع الرجال والنساء أن اهتمامهم بدخول السياسة كان لرغبتهم في تقديم شيء للمجتمع (النساء= 100%، والرجال= 100%). كما أيد معظم الرجال والنساء روح التحدي والمخاطرة كحافز لقرارهم خوض الانتخابات (النساء= 77%، والرجال= 71%). ومع ذلك، ذكرت النساء بنسبة أعلى من الرجال أنهن دخلن الحياة السياسية سعياً لتحقيق مشروع سياسي خاص (النساء= 86%، والرجال= 47%).[15] وتشمل الأمثلة على هذه المشروعات توفير خدمة أفضل للمرأة في بعض المجتمعات، وتحسين القطاع التعليمي. أعرب معظم المرشحين عن سعادتهم لدخولهم العملية السياسية ورغبتهم في إحداث فرق، لكن بعضهم انتقد الطبيعة المحدودة لهذه العملية، والتي ميزت شريحة صغيرة من السكان المحليين بناءً على معايير غير واضحة. وبالإضافة إلى ذلك، عبر العديد عن قلقهم بشأن المحسوبية في عملية الانتخابات؛ وفيما يلي أمثلة على هذه التخوفات على لسان بعض المرشحين:

"نعم لأن اختيار المرشحين لم يكن موفقا ولم يعتمدوا على مناطق ودوائر مجرد اختيار من قبل ناس تم تحديدهم وبعض لأصوات تم بناء على المقولة "شليني وبشيلك" ومناطق تم اختيار أشخاص غير متعلمين للتصويت. يجب أن يتم الاختيار من ناحية تم تحديدها من الدولة."

14 أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ممن لم يخوضوا تجربة انتخابات 2006 في هذا القسم من الدراسة واقتصرت العينة على المرشحين في انتخابات 2006 نساءاً ورجالاً.

15 كان معدل إجابات المرشحين على هذا السؤال منخفضاً.

"تبين أن ما يسمى بالديمقراطية وعملية التصويت كانت مجرد صورة من صور القبلية التي لا تمت بأي صلة للديمقراطية. بل شجعت القبلية وكل قبيلة آزرت مرشحيها واتحدت مع القبيلة الأخرى على حساب بعض الأعضاء المرشحين الأكفاء الذين كانت حصتهم من المفوض لهم بالترشيح أقل بكثير من القبيلة الأولى."

"الأرقام كانت غير متوفرة إلا لبعض الناس لبعض المرشحين حصلوا على بعض أرقام الهواتف للهيئة الانتخابية فكان هناك مش فير.{ظلم} فبعضهم حصلوا عليها والبعض لم يحصلوا عليها وبالتالي حتى في مسألة الانتخاب كان في صعوبة للوصول إلى أغلب أو كثير من الهيئة الانتخابية، خاصة موضوع الحرم والاتصال فيهم من ناحية مجتمعية، فبالتالي صعوبة التواصل بالعنصر النسائي خاصة، بالإضافة إلي قبول أو عدم قبول الشخص هذا الاتصال وبالتالي موضوع شرحي لموضوعي الانتخابي أو شي كتابي ما بيكون توصيله إلا عن طريق الجرايد."

توجد دراسة أخرى حول انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2006 تطابق نتائج دراستنا من حيث الانتقادات الشديدة التي تعكس تجارب قلة فقط من المرشحين، نظراً لأن معدل الرضا الشامل عن الانتخابات كان مرتفعاً، وكان ينظر إلى الحكومة واللجنة الوطنية للانتخابات على أنهما جديرتان بالثقة (Salem 2007). غير أنه من المهم توثيق وفهم هذه الملاحظات لأنها قد تكون منتشرة بشكل أوسع على الأرجح بين الأشخاص غير المدرجين في هذه الدراسة. وإذا كان لتجارب الانتخابات المستقبلية أن تنجح، فمن المهم أن تتسم بالعدل والشمولية ليصفها الجميع بالعدل والشفافية.

قضايا التوازن بين العمل والأسرة أثناء الانتخابات

تلقت نسبة عالية من المرشحين الرجال والنساء الدعم الأسري (النساء= 93%، والرجال= 76%)، وخصوصا تشجيع الأسرة لخوض الانتخابات (النساء= 92%، والرجال= 79%). فيما يلي بعض المقتطفات من المرشحات الإناث حول الدعم الأسري:

"نعم أكيد أكيد. أول الناس كان زوجي واخوي يعني أول ناس شجعوني و أبوي الله يجزيه الخير يعني لو مبتشجيعهم هم بعد. وعلى فكره حتى الرجال إلى في منطقة {...} هم كانوا يتصلون أو يقولون هذا التأثير على هذا الإنسان يعني اشتغلت في مدرسه أو مدرستين يعني معناته إنه في أثر بقى عالناس خلاهم يرشحون مع إني حرمه أو مثل ما قلت لكم كل نقطه تسويها الحرمة محسوبة عليها دخلتها، طلعتها، روحتها، جيتها،عارفه كيف لهالدرجة. أو كون الرجال شجعوني والحمد لله أنا من سنة 1995 وأنا في الميدان مدرسة وبعدين وكيلة و بعدين مديرة فهم يعرفوني... وهذي ميزة من الله سبحانه وتعالى."

"نعم الكل كان يشجعني..حتى والدي ذهب إلى عمي العود يستأذنه لأنه كان متخوف بأنه يرفض ولكن قاله عمي بالعكس خلها تشارك... و شجعني.. فالأسرة كلهم كانوا يشجعوني"

قد تشير هذه النسبة العالية من عدد المرشحات اللاتي يؤكدن دعم أسرهن لهن إلى أن هذه المجموعة محظوظة وقد لا تعكس تجاربهن تجارب أغلبية النساء في الإمارات. والأهم هو أن الدعم الأسري يعتبر شرطاً مسبقاً فعليا لمشاركة المرأة كمرشحة، نظراً لمطالبة الأفراد بتقديم نسخة من خلاصة القيد العائلي لتحديد هويتهن بغرض التسجيل في المراكز الانتخابية. والنساء مسجلات في خلاصة قيد ولي الأمر (على سبيل المثال الأب أو الزوج أو الأخ)، بدلاً من أن يكون لها وثيقة مواطَنة خاصة. ورغم أن هذا لا يمثل مشكلة للنساء التي تكون أسرهن داعمة لقرارهن في المشاركة، مثلما الحال مع المرشحات الإناث في عينة دراستنا، فهو يستثني بالتأكيد النساء اللاتي لا يحصلن على هذا الدعم. ومن المتوقع أن يُمّكن استبدال خلاصة القيد ببطاقات الهوية الوطنية المعتمدة في الآونة الأخيرة جميع النساء دون استثناء من المشاركة السياسية.

عند سؤالهم عن مشاكل التوازن بين العمل والحياة الخاصة، ذكر كلا الجانبين أنهم يحظون بمساعدة "منزلية" وأنهم يجدون ذلك أمراً ضرورياً (النساء= 100%، والرجال= 83%). وهو ما يطابق نتائج الاتحاد البرلماني الدولي الذي يفيد بأن معظم عضوات البرلمان على مستوى العالم (77.5%) ذكرن أن الخدمات المنزلية أمرٌ ضروري (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 154). ومع ذلك، فالمثير للاهتمام هو أن معظم النساء لم تكن لديهم مشكلة في التوفيق بين العمل والحياة الخاصة. وفي الواقع، كان عدد الرجال الذين ذكروا بأنهم يواجهون هذه الصعوبات أكثر من النساء (النساء= 20%، والرجال= 41 ويناقض ذلك نتائج الاتحاد البرلماني الدولي التي أشارت إلى أن 67% من عضوات البرلمان يواجهن صعوبات في موازنة مقدار الوقت المخصص للحياة الخاصة والأنشطة السياسية (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 87). وقد تابعت التحليلات المقارنة بين إجابات المتزوجات وغير المتزوجات لمعرفة ما إذا كانت الحالة الاجتماعية هي السبب في عدم ذكر صعوبات بالنسبة للمسؤوليات المنزلية خارج الوظيفة. ولم تكن هناك فروق كبيرة بين المجموعتين، حيث أشارت النساء المتزوجات وغير المتزوجات، على حد سواء، إلى عدم صعوبة الموازنة بين البيت والعمل. وتبين البيانات النوعية أن النساء المشاركات في هذه الدراسة يدركن أهمية عنصر الوقت الذي يقتضيه العمل السياسي، لكنهن يبحثن عن حلول مبتكرة ويحصلن على دعم من أفراد الأسرة للتغلب على هذه الصعوبات. على سبيل المثال:

"أساسا أنا أسرتي ولله الحمد عايشين كأصدقاء قبل ما نكون أفراد في العائلة فلله الحمد فالصداقة اللي ناشئة

بينا تساعدنا على التكييف.... و طبعا عندي شغالة تطبخ."

"أنا يعني في الوقت الحالي الأبناء كلهم ما شاء الله كبروا, يشتغلون لكن واحد عندي من الأولاد بعده في الكلية سنة ثالثة... ففي عندي من يتعاون مثلاً وحدة قريبة مني كثير ماخذه ولد إختي تحب الصغيرة وايد فكنت أأمن فيها وايد فتبقى معاها. تأخذها عندها يعني أطمن كأني موجودة والباقين كبار معتمدين على نفسهم."

"هو شي طبيعي إن الحرمة لازم ترتب وقتها حتى لو ما تشتغل.. في الصبح يكونون الاطفال في المدارس وأنا في العمل ولكن بعد ما يرجعون يكون وقت الدراسة وبعدين اخصص وقت للزيارات والمشاوير يمكن وقت الحرمة اللي تشتغل مرتب أكثر من وقت الحرمة اللي جالسة في البيت."

ومقارنةً بالمرأة، كشفت العديد من المقابلات مع الرجال أن الدعم الذي يحصلون عليه لا يقتصر على المسؤوليات المنزلية فحسب، ولكنه يتعداها إلى المساعدة في الحملة نفسها. وفيما يلي مقتطفات من تجارب بعض المرشحين:

"أمانةً يعني كانت مديرة الحملة زوجتي، فكانت مسكينة عليها عبء، فهي كانت عندها القدرة لأنها كانت خريجة سياسة فكانت هي مديرة الحملة فاعتقد هي كانت ورا النجاح وهي ساعدتني وحست إنها هي ساعدت حتى كانت أختي يوم الفرز موجودة أما هي فقالت ما أقدر."

"العلاقة الأسرية هي أهم شي عندي والتواصل الأسري، أنا أي وقت خارج نطاق العمل هو للبيت، ويعني أشارك فعليا في تربية الأولاد ومنها تبديل حفاضات وكل شي، والسفر واللعب وخروجي هنا إلى أي منطقه هنا للعب من مناطق الالعاب بدون شغالات بدون شي، يمكن اقرب لي هم حتى من والدتهم في مجال اللعب، وما أسافر إلا معاهم."

"هذا يعتبر بسيط، قبل يوم كنت في القوات المسلحة هم كانوا صغار بس الوالدة الله يرحمها كانت مغطية على كل الأمور من ناحية طلباتهم واحتياجاتهم. وأيضا أمهاتهم {وعندي 3 حريم عافكرة}، أنهم أبدا مو مقصرين ويؤدون واجباتهم بالرغم من انشغالي، فكان أساس حياتهم كان التنظيم والأمور ماشية على أحسن ما يرام. والحمد لله أبنائي كانوا متفوقين."

"الزوجة والبنت الكبيرة كانت سكرتيرتي."

ولذلك، يبدو أنه بالنسبة للنساء يرجع السبب في عدم وجود صعوبات لديهن في التوفيق بين العمل والحياة الخاصة إلى قدرتهن على إدارة هذه الصعوبات بصورة فعَّالة، بينما بالنسبة للرجال يرجع السبب إلى أن زوجاتهن لعبن دوراً أساسياً في المساعدة في الحملة وكذلك المسؤوليات المنزلية. هناك قضية بارزة ذكرها الرجال والنساء وهي التضارب في موازنة التزاماتهم المهنية وعملية الانتخابات (النساء= 54%، والرجال= 51%). ومن الناحية القانونية، كان المرشحون مطالبين بأخذ وقت من عملهم للدخول كمرشحين، وأشارت نصف الإجابات إلى صعوبة ذلك بسبب التزامات العمل (انظر الملحق 4 للاطلاع على قوانين الانتخابات). وفي الواقع، ذكر كثيرٌ من المرشحين أنهم وجدوا فترة الانتخابات فترة ملائمة للانتقال إلى وظيفة مختلفة، وأخذ إجازتهم السنوية، أو الاستقالة لتكريس جهودهم للعملية الانتخابية.

الصعوبات أثناء الانتخابات

وبشكلٍ عام، ذكرت نسبة قليلة من الرجال والنساء مشاكل تتعلق بتحولهم إلى شخصيات معروفة (النساء= 13%[13]، والرجال= 18%)، ومخاطبة الجمهور (النساء= 0%، والرجال= 8%) أو عدم الثقة بالنفس أثناء العملية الانتخابية (النساء= 7%، والرجال= 9%). وفيما يتعلق بالمشاكل التنظيمية، ذكر بعض المرشحين مشاكل تتعلق بالمواصلات (النساء= 27%، والرجال= 5%). بينما ذكر نصف المرشحين من الرجال والنساء صعوبات فيما يتعلق بالتمويل (النساء= 54%، والرجال= 39%). وذكرت النساء في الإمارات صعوبات أقل بشكلٍ عام من عضوات البرلمان في دول أخرى (صعوبات الاتحاد البرلماني الدولي: الشخصية العامة 19%، ومخاطبة الجمهور 16%، وعدم الثقة في النفس 20%). ولكن كانت لديهن صعوبات مماثلة فيما يتعلق بالمواصلات والتمويل (الاتحاد البرلماني الدولي: المواصلات 21%، والتمويل 36%). أيضاً، ذكرت نسبة أقل من عينة المرشحات الإماراتيات أنهن يعانين من التعارض بين دورهن كسياسيات وهويتهن كنساء (النساء= 7%) مقارنة بعضوات البرلمانات على مستوى العالم (31%) (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 87). وطبقاً للمقابلات الشخصية، كانت أكثر الصعوبات الملحوظة هي قصر وقت الحملة خلال فترة الانتخابات، ونقص التدريب، وصعوبة الوصول إلى الناخبين وإدارة الحملات. ويلاحظ من الإجابات قلة المشكلات المتعلقة بالسلامة وإجراءات الانتخابات الطويلة والمعقدة، وهي القضايا التي تميز الانتخابات في العديد من الدول العربية الأخرى (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM 2004). ولذلك، فالإنجاز الملحوظ هو قدرة المجلس الوطني الاتحادي للانتخابات على خلق "مساحات آمنة" للنساء للتمكن من التصويت. وقد تكون هذه نتيجة اشتراك المرأة في كل خطوة من العملية الانتخابية كعضوات في اللجان الفرعية للجنة الوطنية للانتخابات، وفي المواقع الفنية والإدارية في المراكز الانتخابية. ورغم أن أكثر من نصف المرشحات بقليل تحدثن

عن مواجهة أنماط من القيم والاتجاهات الثقافة معادية لمشاركتهن (57%). لم تذكر واحدة منهن تعرضها لأي نوع من أنواع العداء أو التهديدات أو الإهانات التشهيرية.

الإعداد الشخصي والاستشارة

ذكر معظم الرجال والنساء أنهم تمنوا الحصول على إعداد أفضل قبل خوض الانتخابات (النساء= 90%، والرجال= 68%). وعندما سئلوا عن الاستشارات التي تلقوها، ذكر حوالي نصف المرشحين أنهم تلقوا نصائح/استشارات بشأن الحملة الانتخابية (النساء= 64%، والرجال= 48%) أو عن دورهم المستقبلي كأعضاء في المجلس (النساء= 50%، والرجال= 48%). وذكر ما يقرب من ثلث المرشحين أنهم تلقوا استشارات بشأن كيفية القيام بالعمل التشريعي (النساء= 29%، والرجال= 48%). وكذلك بشأن تحليل الميزانيات المحلية (النساء= 25%، والرجال= 33%). وعندما سئلوا عن خصائص المستشارين بشكلٍ خاص، ذكر جميع الأعضاء الذكور أنهم يستفيدون من مستشارين ذكور (100%). تليهم عضوات المجلس (43% لهن مستشارات ، 63% لهن مستشارين) وكان أقل معدل للإجابات من مرشحي الانتخابات الذكور (6% لهم مستشارات إناث، و35% لهم مستشارين) وأجابت نصف النساء فقط بأن لديهن مستشارين. وأكدت جميع النساء على أن حديثات العهد بالعمل السياسي يمكنهن الاستفادة من خبرة السياسيات اللاتي سبقنهن من خلال الدعم المباشر والمشورة (100%). وكانت هذه الإجابات مشابهة للإجابات الواردة من استبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، التي تذكر أن 91% من عضوات البرلمانات يجدن أنه من المفيد تلقي التوجيهات من سياسيين أكثر خبرة (الاتحاد البرلماني الدولي، 2000، 112).

التدريب الرسمي

يُعد التدريب عنصراً أساسياً لنجاح أي عملية جديدة، وخاصةً إذا كانت تلك العملية هي عملية انتخابات لا سابق لها، يمارسها ويشارك فيها العامة لأول مرة. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن أقل من نصف المشاركين ذكروا تلقيهم للتدريب. وذكر حوالي نصف الرجال والنساء المشاركين في هذه الدراسة أنهم تلقوا التدريب على التصويت (النساء= 53%، والرجال= 34%). وذكر أقل من ربع المشاركين أنهم حصلوا على التدريب على إدارة الحملات (النساء= 21%، والرجال= 22%)، وأقل من 10% ذكروا تلقيهم التدريب على طرق التمويل (النساء= 7%، والرجال= 10%). وتشير المقابلات إلى رغبة المرشحين في تلقي المزيد من التدريب الجيد في مواقع يسهل الوصول إليها.

واستجابةً لرغبة المرشحين في التدريب، كشفت المقابلات مع أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات عن مشاركة اللجنة مع "وطني"، وهي منظمة مقرها دبي، ومكلفة بدعم الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي في دولة الإمارات في تقديم تدريب للمرشحين. ونُظِّمت مجموعة من ورش العمل لتحديد العناصر الأساسية لإدارة حملات المرشحين، وتشجيعهم على تبني قضايا هامة في حملاتهم، وكذلك حثهم على عدم إثارة قضايا تدعو للشقاق الاجتماعي في حملاتهم مثل القضايا الطائفية والدينية أو الاعتماد على السمعة والتركيز على قضايا هادفة وذات أهمية بدلاً من ذلك.[16] كما يقع على عاتق "وطني" مهمة نشر الوعي في أرجاء الدولة بأهمية هذه الانتخابات كجزء رئيسي من عملية التطور السياسي في الإمارات، وكذلك بث الشعور بالالتزام بين المواطنين الإماراتيين للمشاركة في هذه العملية ودعمها. وخلال شهر نوفمبر 2006، انعقدت ورشة عمل في كل إمارة من الإمارات السبع للمرشحين في تلك الإمارة (انظر الملحق 5 للاطلاع على جدول ورشة العمل).

كما كانت المنظمات الأخرى معنية بدعم مشاركة المرأة ونجاحها في هذه الانتخابات؛ وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع الاتحاد النسائي العام في أبوظبي كجزءٍ من مشروع يختص بقضايا النوع الاجتماعي لتوفير التدريب للمرشحات. كما عقد كلٌّ من الاتحاد النسائي العام واللجنة الوطنية للانتخابات أيضاً جلستين بعنوان "بناء قدرات المرشحات" للإناث. كانت الجلسة الأولى في يوم الاثنين الموافق 4 ديسمبر 2006 بمقر الاتحاد النسائي العام في أبو ظبي، وكان من بين المتحدثين اثنتين من عضوات البرلمان في سلطنة عُمان، وأعضاء سابقين من المجلس الوطني الاتحادي، وقد عرضتا رؤيتهما حول كيفية نجاح المرأة في الانتخابات، وكان عدد المشاركين في هذه الجلسة كبيراً. ومع ذلك، ورغم المحاولات التي قامت بها اللجنة الوطنية للانتخابات للتشجيع على عقد مزيد من الجلسات على مستوى الإمارات، لم يتحقق ذلك بسبب نقص المساندة التنظيمية وعامل الوقت. وقد ساعد هذان النوعان من التدريب أيضا على تعارف وتواصل المرشحين مع بعضهم البعض، رغم أن تقييمات التدريب لم تكن متاحة للمراجعة في هذه الدراسة.

وعلى مستوى اللجنة الوطنية للانتخابات، قام معالي وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي وكبار المسؤولين في اللجنة الوطنية للانتخابات بتنظيم سلسلة من الفعاليات المتنقلة في جميع أنحاء الدولة خلال الأسبوعين الماضيين من نوفمبر 2006. وقد خصصت هذه الفعاليات لتدريب جميع الأشخاص المحتمل ترشيحهم للانتخابات؛ وكان هدفها هو توضيح دور المرشحين والناخبين والإجراءات المنظمة للانتخابات القادمة، علاوةً على خلق قناة عامة لإلقاء الأسئلة وطرح القضايا لرفعها إلى اللجنة الوطنية للانتخابات. كما عقد معالي وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي جلسة تدريب

16 اتصالات شخصية مع محمد بحرون (نائب المنسق العام في برنامج "وطني"، البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية، مايو 2008).

خاصة لموظفي الجيش والشرطة المرشحين في الانتخابات بمقر نادي ضباط القوات المسلحة.

الميزانيات

ذكر ما يقرب من نصف المرشحين بأن ميزانياتهم تراوحت بين 4.200 ألف درهم ومليوني درهم.[17] وفي المتوسط، كانت ميزانيات النساء أقل من ميزانيات الرجال للحملات الانتخابية (انظر الجدول 6).

الجدول 6
متوسط ومعدل ميزانيات الحملات لكل من المرشحين الذكور والإناث (بالدرهم الإماراتي)

	الذكور	الإناث
المتوسط	241,000	90,000
المعدل	4,200-2,000,000	30,000-200,000

أنفق بعض المرشحين أكثر من الميزانيات المحددة لهم (النساء= 23%، والرجال= 12%) بينما لم تتعد نفقات معظم الرجال الميزانيات المحددة بخلاف النساء (النساء= 23%، والرجال= 63%). وموَّل معظم المشاركين حملاتهم بأنفسهم (النساء= 93%، والرجال 97%). وحصل ما يقرب من ربع المرشحين على الدعم المادي من أسرهم (النساء= 36%، والرجال= 15%). بينما حصل قلة من المرشحين على قروض بنكية لتمويل حملاتهم (النساء= 0%، والرجال= 7%) أو شاركوا في أنشطة تمويلية (النساء= 7%، والرجال= 2%). وأشارت المقابلات إلى رغبة المرشحين في تلقي التدريب على كيفية زيادة تمويل حملاتهم وكيفية إدارة ميزانياتهم؛ فعلى سبيل المثال، وصف أحد المرشحين المشكلة الأساسية التي واجهها في ميزانيته قائلاً: "ما كان عندنا ميزانية معينة لأننا ماكنا ندري شو بنسوي بالميزانية، مثلا كنا نسوي البروشورات بس ماكان في عمل محدد يحددون لنا." كما أشارت المقابلات الأخرى إلى أن الصعوبات التي ذكرت حول الميزانيات كانت تعكس قلة المعرفة بالعملية الانتخابية بوجهٍ عام.

التواصل مع الناخبين

بشكل عام، واجه نصف المرشحين الذكور والإناث صعوبة في الوصول إلى الناخبين (النساء= 54%، والرجال= 49%) وخاصةً في الوصول إلى الناخبين من الجنس الآخر (النساء= 47%، والرجال= 52%). وتشير المقابلات إلى أن أكبر العقبات التي واجهها المرشحون في الوصول إلى الناخبين هي عدم توافر معلومات الاتصال (كأرقام الهاتف مثلاً) الخاصة بهؤلاء الناخبين. كما كانت هناك صعوبة في التخاطب مع الجنس الآخر بسبب عائق التقاليد والبيئة الثقافية. ورغم أن هذه كانت مشكلة يواجهها المرشحون الذكور والإناث على حدٍ سواء، كانت المشكلة أكبر، بشكل خاص، بالنسبة للإناث، اللاتي يشكلن أقلية في القاعدة الانتخابية على أية حال. ويتحتم عليهن الحصول على عددٍ كبيرٍ من أصوات الناخبين الذكور من أجل الفوز. وتشمل الأمثلة على هذا العقبات وصف المرشحين الذكور والإناث:

"كانت السرية التامة من قبل اللجنة المنظمة للانتخابات عقبة في طريقنا من حيث أرقام هواتف الهيئة الانتخابية فلم نتمكن من التواصل مع الناخبين و خاصة الرجال فيهم بسبب حواجز العادات والتقاليد والتي تصعب أمر الاتصال برجل لإقناعه ببرنامجك الانتخابي."

"طبعا كان في صعوبة لأن الأمر محرج للانسان حدث مرة اني تواصلت مع سيده وصكت التيلفون على الرغم اني انا قتلها فلانه عطتني فهي محرجة خصوصا من شخص ما تعرفه فبالنسبة لي طبعا أفراد عيلتي النساء عندنا خواتي كانو يتواصلن."

"كانت هناك صعوبة ولكن تم إيجاد حل لها عن طريق أخواتي او خالاتي لمخاطبة الناخبات أو مخاطبة أزواج الناخبات أو إخوانهم."

أما بالنسبة للمرشحين الذين لم تواجههم مشاكل في الوصول إلى الناخبين فقد استخدموا الأشكال التقليدية من الحملات الانتخابية (المجالس)، أو كانوا من الإمارات الشمالية، حيث تلعب قوة العلاقات الشخصية دورا في الوصول إلى الناخبين نظراً لصغر حجم القاعدة الانتخابية.

"كانت وايد سهلة لأن أنا علاقتي قوية مع الناس يعني أنا من طبيعتي أحضر كل عرس وأزور كل شخص اسمع عنه مريض سواء في الحالات الأفراح أو الأحزان لأن هذي طبيعتي مش علشان دخول المجلس الوطني الاتحادي أنا من قبل أنا كعلاقتي مع الناس وايد قوية."

كلتا الطريقتين في الوصول إلى الناخبين وضعتا المرأة في موقف لا تُحسد عليه نظراً لعدم مقدرتها على عقد مجالس مختلطة أو الاختلاط بالرجال في مجالس مخصصة لهم. وكانت النتيجة اقتصار مساحات الحملات الانتخابية للمرشحات على مناسبات نسائية باهظة الثمن تعقد في الفنادق أو استخدام الإعلام كبديل عن لقاء المرشحين. وقد نسب عددٌ من المرشحات النسبة الضئيلة من الإناث إلى هذه القيود، وعلى لسان إحدى المرشحات:

"نعم، هناك ملاحظة في يوم الانتخاب إن النساء كانوا داخل والرجال في الخارج يروجون لأنفسهم."

وإلى أن تزيد نسبة النساء في القاعدة الانتخابية بصورة كافية بحيث تكون مساوية لنسبة الرجال لن تستطيع المرشحات

17 البيانات المفقودة تشمل 39 رجلاً، و7 سيدات.

الحصول على عدد كاف من الأصوات لكي ينتخبن بسبب الفصل الاجتماعي بين الجنسين.

الحملات

عند سؤال المشاركين عن تجاربهم في إدارة حملاتهم، ذكر معظمهم أن الفترة المخصصة للانتخابات كانت قصيرة للغاية؛ وقد أعطي المرشحون أسبوعين لإعداد حملاتهم. تكررت الشكوى مرات عديدة من أن هذه كانت عقبة كبيرة في إدارة حملات فعَّالة (انظر الملحق 6 للاطلاع على جدول الانتخابات). وترى اللجنة الوطنية للانتخابات أن فترة الأسبوعين كانت ملائمة جداً لمشروع تجريبي بهذا الحجم ويقام لأول مرة في دولة الإمارات. وقارنت التحليلات الاستكشافية للحملات والقائمة على المادة الأرشيفية المتوفرة لدى وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بين المواد الإعلانية المستخدمة في الحملات الخاصة بالمرشحين الذكور والإناث في الإمارات المختلفة وتشمل كتيبات وصحف. وكشفت التحليلات عن عددٍ من الاتجاهات العامة.[18]

أولها: انخفاض نسبة المرشحين في الإمارات الشمالية الذين لجأوا للإعلانات في حملاتهم مقارنةً بالمرشحين في دبي وأبوظبي والشارقة. وربما يرجع هذا إلى الاختلاف في الميزانيات المخصصة للدعاية الإعلامية أو الاختلاف في الوسائل المفضل استخدامها في الحملات.

ثانيها: عدم صحة الافتراضات بأن حملات النساء بوجهٍ عام كانت مبنية على قضايا اجتماعية مقارنةً بحملات الرجال. فقد كشفت التحليلات أن قضايا الحملات في الإمارات كانت متشابهة للغاية بالنسبة الذكور والإناث. وكانت هناك تسع موضوعات رئيسية هي السائدة في معظم القضايا الانتخابية (حسب ترتيب انتشارها): التعليم، والصحة، والسكان، والخدمات الاجتماعية، وقضايا المرأة، والبطالة، والشباب، وقضايا الطفل، والإسكان، والهجرة. ولذلك، تركزت معظم الحملات على السياسة الداخلية ولم تتميز بفروق من النواحي الأيدولوجية. وكانت هناك بعض الموضوعات الأقل انتشاراً في الحملات النسائية، بما في ذلك الأمن، والطاقة، والبيئة، والمسؤولية، والميزانية الوطنية، والزكاة. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع المرشحات بأن قضايا المرأة كانت تمثل أولوية شخصية للعديد منهن، إلا أن العديدات لم يردن الإعلان عن ذلك كهدفٍ أوحد.

ثالثها: أن إعلانات الحملات بالنسبة للمرشحين الذكور والإناث شملت المواقع الالكترونية ورسائل البريد الالكتروني، رغم أن حملات المرشحات نادراً ما كانت تحتوي على صورهن أو أرقام هواتفهن. رابعها: أن حملات الرجال كانت تتميز بالتقييمات الشخصية الإيجابية وسرد المميزات التي تصف قدرة واستحقاق المرشح، في حين احتوت حملات النساء على عبارات الدعايات الذاتية المحدودة للغاية، واقتصرت على عرض نسخ من سيرهن الذاتية. خامسها: أن الرجال كانوا يستخدمون إعلانات كبيرة في الصحف أكثر من النساء، مما قد يعكس الميزانيات الأعلى التي خصصها المرشحون الذكور لحملاتهم الانتخابية. وتلخيصاً لما سبق، فرغم تشابه حملات المرشحين الذكور والإناث فيما يتعلق بقضايا الحملات الانتخابية، تركزت الفروق الرئيسية حول حجم الإعلانات، وتوافر معلومات الاتصال، وصور المرشحين، وانتشار التقييمات الشخصية الإيجابية التي تصف المرشح.

تقييم التجربة البرلمانية في المجلس الوطني الاتحادي

يتناول هذا الفصل من الدراسة تجارب أعضاء المجلس واتجاهاتهم نحو دور المرأة في المجلس الوطني الاتحادي. وبشكلٍ عام، كانت اتجاهات معظم أعضاء المجلس إيجابية حول توزيع النساء في لجان المجلس الوطني الاتحادي، رغم اعتقادهم بأن هذا العدد القليل من من عضوات المجلس يشكل العامل الرئيسي في عدم مشاركة المرأة في كافة اللجان. وقد كشفت الأسئلة الأكثر تفصيلاً عن تأثير تواجد النساء في اللجان البرلمانية وفي مواقع صنع القرار عن اختلافات بين آراء الجنسين. وبشكلٍ خاص، ترى النساء أكثر من الرجال أن التنوع في اللجان ومواقع صنع القرار مسألة مبدأ وأنه يساعد في تطوير كل من العمل البرلماني وبيئة العمل. واختلف أعضاء المجلس حول ما إذا كانت هناك حاجة للجنة مخصصة لشؤون المرأة؛ ومع ذلك ترى الأغلبية أنه لو تكونت لجنة لشؤون المرأة فسوف تحسن من القوانين المتعلقة بقضايا المرأة، إلا إذا تم تهميشها. وعليه فقد اتفق معظم أعضاء المجلس على تأييد وجود أعضاء ذكور وإناث في لجنة شؤون المرأة، مع التركيز على قضايا الأسرة أكثر من قضايا المرأة نفسها. وفيما يتعلق بتأثير العضوات في صنع القرار بالمجلس، تركزت معظم الأمثلة على القوانين الخاصة بقضايا هامة كالصحة والحقوق القانونية. ورغم أن معظم العضوات لا يرون أن مشاركة المرأة في المجلس الوطني الاتحادي قد غيرت ثقافة أو أثرت على ثقافة المجلس، إلا أنهن ذكرن بعض الأمثلة المقدمة المخالفة لذلك. وأخيراً، بشأن مستوى خدمات المجلس الوطني الاتحادي التي يحصل عليها الأعضاء من الذكور والإناث، كشفت النتائج عن أن الذكور يحصلون على خدمات أكثر من الإناث في الكم والعدد.

توزيع العضوات في لجان المجلس

بوجهٍ عام، عبر المشاركون عن آراء إيجابية حول توزيع العضوات في لجان المجلس الوطني الاتحادي. ويرى معظم الأعضاء أن التوزيع الحالي للرجال والنساء في المجلس الوطني الاتحادي كافٍ (النساء= 87%، والرجال= 92%)، وأن تواجدهن في جميع اللجان أثّر إيجابياً (النساء= 100%، والرجال= 86%)، وأن غيابهن عن لجان المجلس الوطني الاتحادي له تأثير ملحوظ على التشريع (النساء= 86%، والرجال= 85%). لذا نرى أن أجوبة المشاركين في البحث ثابتة فقد تكررت الآراء الإيجابية حول أهمية مشاركة المرأة في السياسة بشكل عام والمذكورة سابقاً في الأسئلة حول أهمية تمثيل المرأة في لجان المجلس الوطني الاتحادي.

18 معظم إعلانات الحملات الموجودة لدى أرشيف وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي كانت من جريدة الخليج؛ ولم يحتو الأرشيف على معلومات عن مواقع الكترونية أو إعلانات للحملة في وسائل إعلامية أخرى مثل التلفاز. ورغم أن الأرشيف احتوى فقط على عينة من مواد الحملات، فهو يعدّ من أفضل أرشيفات حملات انتخابات المجلس الوطني الاتحادي المتوفرة.

توزيع عضوات المجلس في مواقع صنع القرار المجلس

لم يختلف الرجال والنساء في آرائهم بالنسبة إلى التوازن في توزيع الجنسين في مواقع صنع القرار في المجلس الوطني الاتحادي (النساء= 44%، والرجال= 64%)؛ إلا أن الفروق ظهرت عند البحث في أهمية هذا التوازن حيث ترى معظم النساء تقريباً أن التوازن بين الجنسين في مواقع صنع القرار مسألة مبدأ، في حين يؤيد نصف الرجال فقط هذا الرأي (النساء= 89%، والرجال= 48%). وتري جميع النساء أن التوازن في التوزيع على مواقع صنع القرار يعزز من جودة العمل (النساء= 100%، والرجال= 54%)، كما يحسن مناخ العمل (النساء= 100%، والرجال 62%) في مقابل نصف أعضاء البرلمان الرجال الذين يؤيدون هذه الآراء. وتؤكد هذه الآراء النتائج المذكورة سابقاً التي أظهرت أن الاختلاف بين تصور النساء والرجال فيما يتعلق بمخرجات مشاركة صنع القرار؛ فقد رأت معظم النساء تقريباً أن التنوع الاجتماعي إيجابيٌّ ومؤثرٌ، بينما يرى نصف الرجال أن تأثير مشاركة المرأة سابقٌ لأوانه وفي حاجة إلى التقييم. على سبيل المثال، وصفت بعض العضوات في المجلس الوطني الاتحادي التوازن بين الجنسين في مواقع صنع القرار بالعبارات التالية:

"بعدين نحن مازلنا 9 سيدات مقابل بقية الرجال، أكيد ما بيكون نوع من التوازن مهما حاولنا... وجود الرجل والمرأة في مكان واحد يوجد بيئة صحية."

"يخلق وجود التوازن بين الرجل والمرأة في المجلس الوطني الاتحادي بيئة قوية من الإبداع في صنع القرار."

"من خلال مشاركتنا الفاعلة في إدخال التعديلات على القوانين التي تمت مناقشتها في المجلس الوطني الاتحادي من قبل: قوانين الصحة والشؤون الاجتماعية وقانون الأخطاء الطبية وهي ما زالت قيد الدراسة، ولا يخفى أن مناقشة مثل هذه القوانين ووضع التعديلات المناسبة لها الأثر البالغ في المحافظة على سلامة المواطن."

ومقارنةً بآراء العضوات، كشفت المقابلات مع الأعضاء مزيداً من المواقف المتأرجحة التي عادلت النجاح في صنع القرار بقبوله على المستوى المجتمعي. وفيما يلي مثالين على ذلك:

"على المرأة أن تبذل المزيد من الجهود حتى تستطيع إقناع المجتمع أنها جديرة بعضوية المجلس الوطني الاتحادي."

"أطروحاتهم وشخصياتهم وشخصك هل هو مقبول؟ ، هل انت محل ثقة ومصداقية؟. القبول المجتمعي لك هو أهم مقياس."

ومع ذلك، اعتبر بعض الأعضاء أن تقبل المجتمع لدور المرأة في مواقع صنع القرار ليس مقياساً لأهليتها بل يأتي كنتيجة لقيامها بهذا الدور ومثال على ذلك وصف أحد الأعضاء الدور الرائد الذي تقوم به المجموعة الحالية من عضوات المجلس:

"اعتبر النساء الآن الموجودات الحمد الله من الأوائل من النساء الذين سيحفرون بأظافرهم جدر العادات والتقاليد الموجودة لهدم هذا الجدار القائم وهم سيسهلون على من سيأتي بعدهم، وهم سيكونون صورة مشرفة للمرأة ودورها وما تستطيع القيام به في عمل المجتمع والعام وسيضعون لمساتهم بحيث يغيرون تفكير المجتمع."

وفيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء انخفاض تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في لجان المجلس الوطني الاتحادي، فقد نسبته العديد من السيدات المشاركات في هذه الدراسة إلى انخفاض نسبة عضوات المجلس وإلى القانون الخاص بقصر العضوية في اللجان على لجنتين فقط لكل عضو. وبالمثل، يذكر تقرير الاتحاد البرلماني الدولي أن المشاركين في دراستهم كانوا على وعيٍ بأن نسب الرجال والنساء في البرلمانات حددت إمكانيات تمثيلِ المرأة في جميع اللجان (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 106). وبالإضافة إلى نسبة العضوات، أشارت الإجابات إلى أن الخيارات الشخصية ومجالات الخبرة كانت عاملاً حاسماً في اختيار المرأة للجان التي تشارك فيها. ومع ذلك، يرى الجميع تقريباً أن الانضمام إلى اللجان يوفر الخبرة التي تحتاجها المرأة لتوسيع مجالات أنشطتها في المجلس الوطني الاتحادي؛ فعلى سبيل المثال، عندما سئلت إحدى العضوات حول أسباب مشاركة المرأة في بعض اللجان أكثر من لجانٍ أخرى أجابت قائلة : "من خلال قراءاتهم يكون لهم دور، خاصةً في القوانين، مناقشة قوانين التشريعات يكون لهم دور... أنا أقصد الخبرة التي تتراكم مع الوقت هي أهم من خلال داخل اللجنة." إذن تعريف المشاركة في هذا السياق له دلالة أكبر من الممارسة الواقعية ألا وهو التعلم وتوسيع الخبرة في عدة مجالات لإحداث تغيير طويل المدى.

مجالات العمل التي يظهر فيها دور المرأة

وعند السؤال عن مجالات العمل التي يظهر فيها تواجد المرأة، حدد معظم المشاركين اللجان التي تترأسها النساء أو تنشط فيها العديد من النساء، وعلى وجه الخصوص ذُكرت كلٌّ من لجنة التعليم والشباب والإعلام والثقافة ولجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف، والخدمات العامة على أنهما مثالان على اللجان التي كان لصوت المرأة فيها تأثير. وفي كلتا الحالتين، كانت المرأة تترأس هذه اللجان وبها العديد من العضوات (أربع عضوات في كل لجنة). كما برزت لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، التي تتضمن أيضاً أربع عضوات، على أنها مثال على مساهمة المرأة في قضايا تشريعية هامة بشأن الصحة العامة مثل قانون الإخصاب. وبشكلٍ عام، تشير النتائج إلى وجود حاجة لتواجد العضوات بكثافةٍ أكبر في اللجان وفي المواقع القيادية الرسمية العديدة حتى يكون لها تأثير يعترف به الآخرون.[19]

19 وتشمل بعض المساهمات الخاصة الأخرى مطالبة العضوات بحقوق متساوية مع أعضاء المجلس فيما يتعلق بجوازات السفر، وكذلك عمل تعديلات على قانون الرواتب. ومع ذلك، لم يذكر العديد من أعضاء المجلس الذكور هذه التغييرات مقارنة بالتغييرات التي سبق ذكرها كالرعاية الصحية مثلاً.

لجنة شؤون المرأة

لا يوجد حالياً لجنة خاصة بشؤون المرأة في المجلس الوطني الاتحادي؛ وفي هذا الشأن، يتشابه المجلس الوطني الاتحادي مع حوالي نصف البرلمانات في العالم التي لا تشتمل على هذه اللجنة (57%). ورغم ذلك، غالباً ما تذكر البرلمانات التي لا تشتمل على لجنة لشؤون المرأة وجود فروع للأحزاب السياسية خاصة بالمرأة تركز على قضاياها (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 17). وعند السؤال عن رأيهم في إدخال لجنة لشؤون المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، انقسم أعضاء المجلس في آرائهم حول هذا الموضوع، رغم تأييد النساء لهذه الفكرة بنسبة أكبر من الرجال (النساء= 50%، والرجال= 27%). أما الهاجس الذي عبرت عنه العديد من عضوات المجلس فيتمثل في أن تكوين لجنة للمرأة قد يُهمش من قضاياهن. ولذلك، أبدت معظمهن فكرة وجود لجنة لشؤون الأسرة تشمل المرأة، ولكنها لا تكون قاصرة على "قضايا المرأة". وفي المقابل، كان اعتراض أعضاء المجلس من الرجال لهذه الفكرة مبنياً على الاعتقاد بأن المرأة تحصل بالفعل على حقوقها، وأن وجود مثل هذه اللجنة سيعطي الانطباع أن الحكومة لا تعطي المرأة كامل حقوقها. ومن ثم، في كلتا الحالتين، نظر الرجال والنساء إلى لجنة شؤون المرأة على أنها تتعارض مع فكرة "المشاركة"؛ وعلى سبيل المثال، نورد فيما يلي بعض آراء أعضاء المجلس من الرجال حول فكرة إنشاء لجنة لشؤون المرأة:

"لكن أنا اعتقد ما شاء الله عليها المرأة ماخذه حقها أو تبا تاخذ حقها فماله داعي يعني."

"اعتقد لا داعي لوجود لجان تختص بأوضاع المرأة، فالمرأة اليوم تحصل على حقوقها أكثر من الرجال."

"إذا الدولة والحكومة حددت أولويات البنت الإماراتية من تنشئتها ودخولها لـ... فيفترض أن المجلس يهتم بالمرأة.."

وعندما سئل أعضاء المجلس عن رأيهم إذا افترضنا إنشاء لجنة تعالج وضع المرأة، اتفق جميع أعضاء المجلس تقريباً على أن اللجنة يجب أن تتضمن رجالاً ونساءً (النساء= 100%، والرجال= 90%) وأن هذا سيكون فعالاً لضمان حماية القانون لمصالح المرأة مساواةً بالرجل.(النساء= 86%، والرجال= 73%).

المساواة في خدمات المجلس الوطني الاتحادي

هناك عددٌ من الخدمات التي ذكر توفير المجلس الوطني الاتحادي لها للرجال دون النساء؛ وعلى وجه الخصوص، عدم ملاءمة دورات المياه وتوفير الأماكن المخصصة للصلاة والاسترخاء بالقرب من قاعات الاجتماعات لجميع أعضاء المجلس من الذكور، في حين أن الأماكن المخصصة لهذه الأغراض بالنسبة للنساء غير كافية. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الأعضاء، أكد معظم الرجال أن الخدمات متوفرة بصورة متساوية بين الرجال والنساء (النساء= 56%، والرجال= 100%). على سبيل المثال، أجاب أحد أعضاء المجلس من الرجال على هذا الموضوع قائلاً: "الحمد لله حقوق المرأة على أحسن مستوى في الدولة، وهناك ما في أي تمييز، ووضعها الآن سليم. فكل واحد منهم ماخذ حقوقه بالكامل." وفي المقابل، ذكرت معظم عضوات المجلس تقريباً الحاجة لوجود مساحة ملائمة يمكنهن فيها أخذ فترات الاستراحة بعد الصلاة. ويشير تقرير الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن عدم المساواة في توفير هذه المرافق يجسد هيمنة الرجال على الموارد في المجال العام، بينما يتم تخصيص ملحقات فرعية للنساء، والتي إما أن توجد خارج المبنى أو بعيداً عن القاعة الرئيسية التي يجري فيها التصويت (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 108). ونظراً لأن البرلمانات القديمة بنيت للرجال، فهي لا تحتوي على حمامات يمكن للنساء استخدامها؛ ورغم ذلك فدخول المرأة في العملية السياسية يتطلب وصولهن إلى مرافق مساوية وتوفير الخدمات التي تفي باحتياجاتهن. وبالنسبة للمجلس الوطني الاتحادي، لا توجد أماكن رعاية للأطفال، رغم أن كلاً من الأعضاء الذكور والإناث ذكروا أن وجود سكن فندقي لأطفال الأعضاء في المجلس سيكون حلاً جيداً. وبصورة أعم، أعرب كلٌ من الرجال والنساء عن الحاجة لتحديث مرافق المجلس الوطني الاتحادي لمواءمة التقنيات الحديثة.

اتفق أعضاء المجلس رجالاً ونساءاً على أن وجود المرأة لم يغير من القوانين والممارسات في المجلس (النساء= 100%، والرجال= 97%)، بما في ذلك الالتزام بالجداول المعلنة (النساء= 22%، والرجال= 3%) والتقليل من الجلسات الليلية (النساء= 89%، والرجال= 97%). ومع ذلك، ذكر عددٌ من النساء ممارسة قانونية واحدة تغيرت بسبب عضوية المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، فقد أعطي أعضاء المجلس في دولة الإمارات جوازات سفر خاصة، والتي تمنح تلقائياً فيما بعد لزوجة عضو المجلس وأولاده. ورغم ذلك، لم ينطبق هذا على العضوات الإماراتيات، نظراً لأن هويتهن وحقوقهن مربوطة قانوناً بهوية أولياء أمورهن الذكور. وبعد طلب الحصول على نفس الامتيازات التي يحصل عليها الأعضاء من الرجال، تم منح عضوات المجلس نفس المزايا.

التواصل مع وسائل الإعلام والآلية الوطنية للمرأة

يتناول هذا الفصل الأخير الطريقة التي تقيم بها عضوات المجلس علاقتهن مع الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والآلية الوطنية للمرأة[20] في دولة الإمارات. أكدت عضوات المجلس أن وسائل الإعلام كانت إيجابية في تغطية مشاركة المرأة في السياسة بدولة الإمارات العربية المتحدة بوجهٍ عام، ولكنها أخفقت في نشر دور المجلس الوطني الاتحادي ووظيفته ومساهمة العضوات فيه. كما ذكرت العضوات أيضاً الدور الإيجابي الذي لعبه عامة الاتحاد النسائي العام والمنظمات غير الحكومية. ولكنهن أردن توسيع نطاق بعض هذه الأنشطة لتتعدى المناسبات الكبيرة التي تتم فيها التغطية الإعلامية. وبشكل عام، أرادت عضوات المجلس إنشاء علاقات أعمق مع المنظمات المهتمة بدعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال المساعدة أثناء الانتخابات والاتصال بالأفراد وجمع البيانات.

20 الآلية الوطنية للمرأة في أي دولة هي الهيئة الرسمية المسؤولة عن مراقبة وتحسين وضع المرأة، وغالباً ما يشمل ذلك تنسيق الأنشطة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بقضايا المرأة، ودمج برامج المرأة في خطط التنمية الوطنية، وعمل أبحاث متخصصة، ودعم المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة.

نظرة الإعلام لدور المرأة في السياسة

يرى حوالي نصف عضوات المجلس أن الإعلام تعامل مع عضوات المجلس بصورة مختلفة عن الأعضاء من الرجال (62%). وعندما سئلت عضوات المجلس عما إذا كن يعتبرن أن الإعلام ينظر إلى السياسيين الرجال بصورة مختلفة عن النساء ، أكدت معظمهن بأن هذا يأتي في مصلحة المرأة أكثر من الرجل (71%). وذلك لأن الإعلام يُنظر له على أنه معاد للمجلس الوطني الاتحادي بشكلٍ عام، وليس تجاه المرأة في المجلس الوطني الاتحادي بشكلٍ خاص. ويشير تقرير الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن 68% من المشاركات في المجلس يوافقن على أن الإعلام يعطي امتيازات للنساء العاملات في المجال السياسي، بينما أعرب العديد عن أن الإعلام يقوم بهذا بطرقٍ خاصة، وتركز التغطية الإعلامية على موضوعات تختلفٍ عن الموضوعات التي يحظى بها الرجل. على سبيل المثال، أجرت وسائل الإعلام مقابلات مستمرة مع النساء حول قضايا المرأة (الاتحاد البرلماني الدولي 2000، 170-169). وبالمثل، شعرت عضوات المجلس أن تغطية المرشحات في الانتخابات كانت إيجابية بشكلٍ عام، وخاصةً في مجلات المرأة، لكن كان الاهتمام قليلا بشأن تغطية التغييرات الحقيقية التي أحدثتها النساء في المجلس الوطني الاتحادي. على سبيل المثال، عندما سألت إحدى العضوات حول كيفية تفاعل الإعلام مع موضوع دور المرأة في السياسة، أجاب قائلاً:

"يعني لا يجوز لنا أن نجلس ونتحدث عن دور المرأة السياسي فترة الانتخابات ونسكت، فترة المؤتمر ونسكت، يعني الحين مثلاً من شهر 10 إلى الآن الحين دخلنا فيبعني شهرين وشي لم يتكلم أحد عن دور المرأة في السياسة وجود هذا الموضوع في وسائل الإعلام تأكيده، إظهار إنجازات المرأة هذا شيء مهم لكن أصبح دور المرأة بالمناسبات أصبح مرتبط بالمناسبات وهذا شيء سلبي."

وعندما سئلت العضوات عما إذا كن مستعدات للعمل مع جمعية مهنية للصحفيات، أصرت معظمهن على الشراكة مع الصحافة من كلا الجنسين ولم يردن التفريق بين الصحفيين الرجال والنساء. ومرة أخرى، أعربت عضوات المجلس عن التزامهن العميق بمفهوم الشراكة بين الرجل والمرأة، والرفض القوي لأي شيء يتم تحديده "للنساء فقط". وتقول إحدى عضوات المجلس:

"اعرف جمعية الصحفيين للصحفيات والصحفيين ما في مفرده ...أنا ما أحب فكرة الفصل هذه، الفصل بين المرأة والرجل، لأ لازم يشتغلون مع بعض،لأن المرأة في بعض الأمور تكون لها زاوية معينة تنظر لها وأيضاً الرجل ينظر من زاوية معينة وفيه أشياء مشتركة فبالتالي إذا كانوا مع بعض يعطي صورة أكمل ورأي أوضح."

التواصل مع الجمعيات النسائية والآلية الوطنية للمرأة

يعتبر الاتحاد النسائي العام في أبو ظبي الآلية الوطنية للمرأة في الإمارات. وعندما سئلت عضوات المجلس عن دور الاتحاد في دعم الأنشطة البرلمانية للنساء، أجاب حوالي نصف العدد أن الاتحاد النسائي العام كان على اتصالٍ دائم بهن (56%). ويدعم أنشطتهن البرلمانية (63%)، أو يقدمٍ المعلومات اللازمة (56%). وأشارت اثنتان فقط من العضوات إلى محاولتهن الوصول إلى المنظمات غير الحكومية لجمع بيانات معينة ومعرفة انطباعاتها ولكن الاتصال كان صعباً أو غير موفقاً. وفي المقابل، أعربت جميع عضوات المجلس عن رغبتهن في العمل بصورة أعمق مع الاتحاد النسائي العام والمنظمات غير الحكومية. وتحديداً تركزت رغبات عضوات المجلس في التالي:

أولاً، الرغبة في الحصول على مزيد من الدعم المتعلق بالجوانب التنظيمية لإجراء حملة انتخابية مثل المساعدة المالية، أو استضافة فعاليات في منشآتهن للمرشحات لمقابلة الناخبين.

ثانياً، إيجاد وسائل أكثر فعالية للتواصل مع المنظمات غير الحكومية لجمع بيانات دقيقة حول السياسة العامة والترويج للدور الذي يمكن أن تلعبه عضوات المجلس.

وأخيراً، الرغبة في أن يتخطى دور المنظمات النسائية الفعاليات الرسمية للسماح بمزيدٍ من التواصل وإقامة الشبكات بشكل غير رسمي وورش التدريب المكثفة التي يمكن أن تساعد النساء على أن يصبحن سياسيات أفضل وتمكنهن من توجيه الجيل الجديد من نساء الإمارات الطموحات.

التوصيات

تمثل نتائج الدراسة قاعدة أساسية لطرح عدد من التوصيات التي تتعلق بالعملية الانتخابية والمجلس الوطني الاتحادي على وجه الخصوص مضافاً إليها عموم المقترحات حول موضوع المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتركز التوصيات على هدف ذي شقين: تعزيز مشاركة المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، وإتاحة السبل اللازمة لتعزيز أدائها السياسي. وتنقسم التوصيات إلى ثلاثة أجزاء: توصيات حول العملية الانتخابية وثانية تخص المجلس الوطني الاتحادي وثالثة تتعلق بالعملية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة.

التوصيات بشأن العملية الانتخابية

نظام "الحصص المحايدة"

يشكل نظام الحصص أو المقاعد المحفوظة إجراءاً مهماً لضمان التوازن النسبي في عدد الرجال والنساء في دوائر صنع القرار. ومن المؤكد أن يكون تطبيق نظام الحصص بين الرجال والنساء في كل إمارة أكثر الوسائل فعالية لضمان التمثيل الملائم للمرأة في المجلس الوطني الاتحادي. وهناك العديد من التجارب الدولية التي تدعم هذا الطرح (Dahlerup 2005). خاصةً وأن نظام الحصص هو إجراء قصير الأجل يهدف إلى تكوين "كتلة مؤثرة" في مختلف المؤسسات السياسية حتى يحين الوقت الذي تستطيع المرأة فيه التأثير على السياسات بدون دعم نظام الحصص. وقد صمم نظام الحصص المحايدة للجنسين بحيث لا يستطيع أحد الجنسين الحصول على أكثر من نسبة معينة (على سبيل المثال 60%) أو أقل من نسبة محددة (مثلاً 40%) من المقاعد في دوائر صنع القرار. فيمكن تطبيق نظام الحصص المحايد للجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال قانون انتخابي مبني على أسس علمية يضمن حد أدنى من تمثيل الرجال والنساء في كل إمارة لفترة محددة من الزمن.

توفير التدريب المتميز للمرشحين

يجب أن يكون التدريب أحد الركائز الأساسية في التجربة الانتخابية فمثلاً يمكن توظيف لجنة الانتخابات الوطنية، أو أي هيئة يتم تخويلها لإدارة الانتخابات في المستقبل ، لتوفر لكل المرشحين التدريب المناسب لهم. ويشتمل التدريب على كيفية تنظيم الحملات الانتخابية، وتحديد الموضوعات الأساسية، ومهارات الخطابة، والتدريب على التعامل مع وسائل الإعلام، بالإضافة إلى تعريف عام بدور المجلس وأهمية التشريع ومسؤوليات الشخصيات العامة. وهناك حاجة لورش تدريب للمرشحين تساعدهم في تنفيذ حملات مفيدة، بدلاً من أسلوب المحاضرات الذي يستخدم في الفعاليات التي يحضرها الإعلام بشكل مكثف. وسيؤدي هذا المنهج إلى المزيد من النفع لكل من المرشحين والناخبين. وفي إطار تأهيل عضوات المجلس لامتلاك الأدوات اللازمة لدخول المجلس الوطني الاتحادي والتأثير فيه منذ البداية، يجب أن يركز التدريب على تعليم المرشحات القواعد المؤسسية والإجرائية لدورهم كعضوات في المجلس وتمكينهن من الاستفادة منها بفاعلية. وحبذا لو وجدت أيضاً برامج تدريب للنساء اللاتي يحتمل ترشيحهن مستقبلا في المجلس لتشجيع فرص التواصل بين الساسة من الرجال والنساء، والمرشحين وعضوات المجلس من دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية لتكوين نظم تعاون ومراقبة.

مشاركة عدد أكبر من النساء في العملية الانتخابية

إذا تكررت منهجية عمل اللجنة الوطنية الانتخابية في الانتخابات المقبلة، فلابد من زيادة عدد النساء في اللجنة الانتخابية. ولا نغفل دور زيادة عدد المشاركات في إدارة المراكز الانتخابية في جميع الإمارات من خلال نظام حصص قصير الأجل يوضَّح ويُقَّنن في دليل الانتخابات. كما يجب توسيع دائرة المستفيدين من التجربة الانتخابية الأولى، وتحديداً يمكن اتخاذ إجراءات مؤقتة تستهدف الفئات المستبعدة من هذه التجربة لجعلها أكثر وعياً بأهمية المشاركة السياسية للمرأة إلى أن تشمل العملية السياسية جميع فئات المجتمع فعلياً. فعلى سبيل المثال، يمكن لعضوات المجلس زيارة المناطق النائية في دولة الإمارات للتعرف على وضع المدارس والجمعيات لكي تستطيع العائلات التي لم تشارك في العملية السياسية مسبقاً مقابلة العضوات والتعرف عليهن خلال هذه الزيارات. تهدف هذه الأنشطة إلى زيادة الوعي عن دور المرأة و دور المرأة كصانعة قرار، وترسل إشارة مفادها أن السيدات المؤهلات يمكنهن الترشح لأدوار سياسية وأنهن أهل للثقة.

سد فجوة النوع الاجتماعي في حقوق المواطَنة

يجب إتاحة الحرية للنساء المؤهلات للترشيح في الانتخابات دون أي عوائق قانونية. ولأجل الوصول إلى نزاهة وشمولية العملية الانتخابية، يجب السماح للسيدات بتسجيل أنفسهن كمواطنات مستقلات باعتماد بطاقات الهوية الوطنية للتسجيل في الانتخابات المستقبلية.

زيادة المدة الزمنية للحملة الانتخابية

يجب تمديد فترة الحملة الانتخابية حتى يتسنى للمرشحات والمرشحين مقابلة الناخبين والتعرف عليهم وجهاً لوجه في مكان مناسب وتمويل حملاتهم بطريقة أفضل والتدريب على وضع برامج انتخابية أكثر تجديداً وفعالية.

توصيات بشأن المجلس الوطني الاتحادي

تشكيل لجنة لشؤون الأسرة

وجود لجنة تعالج قضايا المرأة تحت مظلة "شؤون الأسرة" يجعلها أكثر شمولاً ويمكن من خلالها مناقشة السياسات الخاصة بالمرأة دون سمة التشخيص بأنها لجنة منفردة لهذا الغرض. وستساعد تلك المظلة أيضاً في تسهيل عضوية الأعضاء ذكوراً وإناثاً بالإضافة إلى تفعيل دور اللجنة بواسطة التواصل مع اللجان الأخرى الخاصة بشؤون المرأة في البرلمانات العالمية وذلك لتفعيل دور اللجنة.

تحسين خدمات المجلس الوطني الاتحادي لأعضاء وعضوات المجلس

يجب توفير خدمات متساوية لعضوات وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي، بما في ذلك مرافق أكثر ملائمة من حيث الموقع، وفي ظل غياب الحضانة، إتاحة الإقامة الفندقية للأطفال الصغار.

مساندة صنع السياسات القائم على أسس بحثية

يجب تكوين فريق أبحاث في المجلس الوطني الاتحادي تربطه علاقات مؤسسية قوية بالجهات الحكومية وغير الحكومية ليساعد في إعداد الاقتراحات التي سيتم التصويت عليها وصياغة السياسات، وعقد الاجتماعات غير الرسمية لعضوات المجلس لمقابلة الوزراء الحاليين والسابقين، والاجتماعات مع المنظمات الأهلية النسائية والمؤسسات الأخرى.

توثيق تجربة عضوات المجلس

يجب توثيق تجربة عضوات المجلس في اللجان البرلمانية ومتابعة مدى إشراكهن أو استبعادهن من دوائر صنع القرار ومدى تفاعلهن في المناظرات والنقاشات. وسيقود هذا الأمر إلى اتساع نطاق البحث حول المشاركة السياسية النسائية لكي لا يقتصر على مجرد تدوين العوائق التي تقف في طريق وصول المرأة إلى المجلس.

توصيات عامة

توسيع نطاق خبرات المرأة في مجال السياسة

يجب إثراء الخبرة السياسية للمرأة من خلال مشاركة المزيد من النساء في المجال السياسي على الصعيد المحلي وفي المجالس الاستشارية لكل إمارة علاوة على اللجان الوطنية ودوائر صنع القرار الأخرى.

زيادة الوعي العام حول دور المرأة في المجلس الوطني الاتحادي

ينبغي أن تتطرق أنشطة التوعية العامة إلى موضوعين رئيسيين: دور المجلس الوطني الاتحادي ودور العضوات فيه. فمن المهم زيادة الوعي حول دور المجلس الوطني الاتحادي، وأهمية الانتخابات وأهمية المشاركة السياسية. كما يجب تدريس موضوع المواطنة والحقوق المدنية في المدارس والجامعات من أجل ترسيخ أفكار صنع السياسة العامة على المستوى المدرسي. وكذلك يجب أن يتجه تشجيع المشاركة السياسية للمرأة نحو إلقاء الضوء على نوعية مساهماتها الفريدة ووجهات النظر البديلة التي تجلبها إلى مواقع صنع القرار.

توسيع مجالات المشاركة مع المجتمع المحلي

إعطاء المزيد من الحريات للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتصبح جهة قادرة على التأثير في صنع السياسات وتقديم التوصيات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في جمع البيانات، وتوصيل عملية صنع السياسات ذات الصلة في المجلس الوطني الاتحادي والعمل مع تلك المنظمات لجمع بيانات أفضل عن موضوعات السياسة العامة ذات الاهتمام المشترك.

الدخول في شراكات مفيدة مع وسائل الإعلام

ينبغي زيادة دور وسائل الإعلام، ليتعدى مجرد تغطية الأحداث الكبرى أو الاحتفالات الرسمية، ويتحول إلى شراكة أكثر حيوية كما يجب مساعدة الإعلام على تغطية المواقف التي تتولى فيها المرأة تغيير التشريع، وتشكيل مفاهيم الثقافة السياسية. فلا شك أن تعميق الفهم للدور الذي تقوم به المرأة في المساهمة في العملية السياسية سوف يكون له دور كبير في تغيير النظرة السائدة عنه.

تمكين المجلس الوطني الاتحادي

ينبغي تفعيل دور المجلس الوطني وزيادة صلاحياته التشريعية وضمان شفافية العملية السياسية لأنه من المستحيل أن يتم تأسيس ثقافة تعزز المشاركة السياسية الفعالة إذا لم تشمل العملية جميع المواطنين وإن اقتصر دور المجلس على الدور الاستشاري.

وقد كانت مشاركة النساء، سواءً باعتبارهن ناخبات ومرشحات في انتخابات عام 2006 أو كعضوات في المجلس الوطني الاتحادي، نقطة تحول تاريخية لثقافة سياسية أكثر شمولية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أظهر صناع القرار التزامهم الراسخ بتشجيع مشاركة النساء؛ نأمل أن يستمر هذا الدعم للمحافظة على نجاح هذه العملية لأجيال المستقبل من النساء والتي لن يتم تحقيقها إلا بواسطة خلق شراكة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية وتحقيق ثقافة تعزز المشاركة السياسية للمرأة والرجل معاً.

المراجع

Al-Dabbagh, May (In press). The context for intergroup leadership among women's groups in Saudi Arabia. In *Crossing the Divide: Intergroup Leadership in a World of Difference*, ed. T. Pittinsky. Harvard Business School Press.

Al-Haj, A. J. 1996. The politics of participation in the Gulf Cooperation Council states: the Omani Consultative Council. *Middle East Journal* 50 (4): 559-71.

Al-Mughni, H., and M. A. Tétreault. 2003. Citizenship, gender and the politics of quasi-states. In *Gender and Citizenship in the Middle East*, ed. S. Joseph. New York: Syracuse University Press.

Buharoon, M. 2008. Interview regarding election campaigns of the 2006 United Arab Emirates FNC elections. Dubai, United Arab Emirates.

Dahlerup, D. 2005. Increasing women's political representation: New trends in gender quotas. In *Women in Parliament: Beyond Numbers Handbook*, ed. J. Ballington and A. Karam. 2nd ed. Stockholm: International IDEA.

Farah, N. R. 2006. Arab women's development: How relevant are UNDP measurements? *Middle East Policy* 13 (2): 38-47.

Federal National Council. 2008. The Constitution of the United Arab Emirates. United Arab Emirates: Federal National Council. http://216.176.179.74/english/uploads/CNSTIT_E.pdf

Gargash, A. 2008. Personal communication regarding polling results of the 2006 United Arab Emirates FNC elections. Dubai, United Arab Emirates.

Herb, M. 2002. Emirs and parliaments in the Gulf. *Journal of Democracy* 13(4): 41-47.

Inter-Parliamentary Union (IPU). 2000. *Politics: Women's Insight.* Geneva: Inter-Parliamentary Union.

Inter-Parliamentary Union (IPU). 2008. Women in national parliaments. http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world290208.htm.

Jones, R. 2006. Kuwaiti complexities: Women and politics. http://www.awid.org/eng/ Issues-and-Analysis/Library/Kuwaiti-complexities-Women-and-politics.

Kapiszewski, A. 2003. Political reforms in the GCC countries: Are monarchies in the Gulf democratizing? *Acta Asiatica* 15: 7-32.

Karam, A. 1999. Strengthening the role of women parliamentarians in the Arab region: Challenges and options. Program on Governance in the Arab Region (POGAR).

Kitbi, E. 2004. Women's political status in the GCC States. *Arab Reform Bulletin*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Kitbi, E. 2006. Tryst with democracy. *Khaleej Times*, October 20. http://www.khaleejtimes.com/DisplayArticleNew.asp?section=opinion&xfile=data/opinion/2006/october/opinion_october63.xml

Moghadam, V. M. 2003. *Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East*. 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

National Elections Committee (NEC). 2007. *National Elections Committee Report for the 2006 Federal National Council Elections*. Abu Dhabi: Ministry of State for Federal National Council Affairs of the United Arab Emirates.

Nazir, S. 2006. Challenging inequality: Obstacles and opportunities towards women's rights in the Middle East and North Africa. In *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Citizenship and Justice*. Washington, DC: Freedom House.

Nonneman, G. 2007. Political reform in the Gulf monarchies: From liberalization to democratization? A comparative perspective. In *Reform in the Middle East Oil Monarchies*, ed. A. Ehteshami and S. M. Wright. Reading: Ithaca Press.

Norris, P. 2007. Opening the door: Women leaders and constitution building in Iraq and Afghanistan. In *Women and Leadership: The State of Play and Strategies for Change*, ed. B. Kellerman and D. L. Rhode. San Francisco, CA: Jossey-Bass.

Norton, A. R., D. Singerman, M. E. Morris, V. M. Moghadam, M. Fakhro, S. Carapico, B. Cheriet, A. Saktanber, and L. Taraki. 1997. Gender, politics and the state: What do Middle Eastern women want? *Middle East Policy* 5 (3).

Reynolds, A. and B. Reilly. 1997. *The International IDEA Handbook of Electoral System Design*. Stockholm: International IDEA.

Robson, V. 2008. Women's wealth: The $350bn Gulf opportunity. *Middle East Economic Digest (MEED)*, January.

Sabbagh, A. 2005. The Arab states: Enhancing women's political participation. In *Women in Parliament: Beyond Numbers Handbook*, ed. J. Ballington and A. Karam. 2nd ed. Stockholm: International IDEA.

Salem, F. and Y. Jarrar. 2007. Enhancing trust in e-voting through knowledge management: The case of the UAE. In *Managing Knowledge to Build Trust in Government*, ed. H. Qian, M. Mimicopoulos, and H. Yum. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA).

Sharabi, H. 1992. *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*. New York: Oxford University Press.

United Nations Development Programme (UNDP). 2002. Creating opportunities for future generations. *Arab Human Development Report*. New York: United Nations Development Programme.

United Nations Development Fund for Women (UNIFEM). 2004. *The Progress of Arab Women.* New York: United Nations Development Fund for Women.

Watani. 2006. Proposal to the National Election Committee: Workshops for candidates of the 2006 Federal National Council elections, UAE. Dubai, United Arab Emirates: Watani.

الملحق 1
المجلس الوطني الاتحادي - الدستور واللجان

يعتبر المجلس الوطني الاتحادي الذي تأسس في عام 1972 كمجلس استشاري عقب تأسيس اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة من أهم السبل لتحقيق المشاركة السياسة في دولة الإمارات العربية المتحدة. أما من الناحية الدستورية، يأتي ترتيب المجلس الوطني الاتحادي الرابع من السلطات الخمس المنصوص عليها في المادة 45 من الدستور[21] والتي تشمل: المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الدولة ونائبه، ومجلس الوزراء، والمجلس الوطني الاتحادي، والقضاء الاتحادي. ويتشكل المجلس الوطني الاتحادي من 40 عضواً من الإمارات الأعضاء، ويُترك لكل إمارة حق اختيار المواطنين الإماراتيين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الاتحادي، وينوب عضو المجلس الوطني عن شعب الاتحاد جميعه وليس فقط عن الإمارة التي يمثلها "دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المواد (68) و(69)".

وتجدر الإشارة إلى أن الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس هي صلاحيات استشارية أكثر من كونها تشريعية. وللمجلس هيئة تتشكل من رئيس المجلس ونائبيه ينتخبهم المجلس من بين أعضائه؛ حيث يكون المجلس مسؤولاً بموجب الدستور عن دراسة وتعديل كافة التشريعات الاتحادية المقترحة، ويحق له استدعاء وزراء الدولة لمساءلتهم عن أمور داخلة في إطار اختصاصاتهم وأدائهم الوزاري. كما أن للمجلس دور هام في عملية سن القوانين في دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من أنه ليس سلطة تنفيذية.

ويقوم مجلس الوزراء بإعداد وصياغة القوانين ومن ثم إرسالها إلى المجلس الوطني الاتحادي لدراستها ومناقشتها. وبمجرد أن يقوم المجلس بإضافة ملاحظاته واقتراحاته على تلك القوانين، يتم تمرير القوانين إلى الرئيس الذي يحصل على تصديق المجلس الأعلى للاتحاد قبل التوقيع على تلك القوانين وإصدارها. كما يقوم المجلس الوطني الاتحادي أيضاً بمناقشة الموازنة السنوية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومراجعتها والموافقة عليها. وقد تم تأسيس لجان فرعية متخصصة ووحدة الأبحاث والدراسات لمساعدة أعضاء المجلس وتوفير الدعم اللازم لهم.

وللمجلس ثمان لجان دائمة متخصصة في شأن أو أكثر من شؤون الاتحاد، يشكلها المجلس خلال الأسبوع الأول من اجتماعه السنوي (اللائحة الداخلية للمجلس، المواد (38) و (39). كما أن للمجلس لائحة داخلية يتولى وضعها بنفسه وتصدر بمرسوم إتحادي يصدره رئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء، وله نظام داخلي خاص به، واستقلال مالي وإداري (الدستور، المادة 85). وللمجلس ثمان لجان دائمة ومتخصصة، ولا يحق للعضو أن يكون عضواً بأكثر من لجنتين من تلك اللجان (انظر الجدول 1) وتجدر الإشارة إلى أن وجود المرأة على رأس اثنتين من تلك اللجان الثماني وهما (لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة ولجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة). كما أن المرأة عضو بجميع هذا اللجان باستثناء لجنتين فقط هما (لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية).

وللمجلس أمانة عامة يرأسها أمين عام يتم تعيينه بقرار من رئيس الدولة بعد موافقة مسؤولي الحكومة (الدستور المادة 85) واللائحة الداخلية المادتان (123) و(124). وللمجلس دور انعقاد عادي سنوي لا يقل مدته عن ستة شهور تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر من كل عام (الدستور المادة (78) و اللائحة الداخلية المادة (54).

وتكون دعوة المجلس للانعقاد وفض دورته بمرسوم يصدره رئيس الدولة. وقد كان يتم اختيار أعضاء المجلس بالتعيين من قبل حكام الإمارات خلال الفصول التشريعية الثلاثة عشر السابقة في الفترة ما بين العام 1972 والعام 2005. وتوزع مقاعد المجلس على الإمارات كما يلي: ثمانية مقاعد لكل من إمارة أبو ظبي ودبي ، وستة مقاعد لكل من إمارة الشارقة ورأس الخيمة ، وأربعة مقاعد لكل من إمارة عجمان وأم القيوين والفجيرة. ومدة العضوية في المجلس سنتان ميلاديتان تم مدها إلى أربع سنوات وفقاً لتعديل دستوري في ديسمبر 2008. وتوجد خمسة شروط لعضوية المجلس الوطني الاتحادي كما ورد في نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك كما يلي: يشترط في عضو المجلس أن يكون من مواطني إحدى إمارات الاتحاد، ومقيماً بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها في المجلس، وألا تقل سنه عند اختياره عن خمس وعشرين سنة ميلادية، وأن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية، محمود السيرة، حسن السمعة، لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره طبقاً للقانون، وأن يكون لديه إلمام كاف بالقراءة والكتابة." الدستور المادتان (70) و(71) واللائحة الداخلية المواد (3) و (4) و(5).

21 يمكن الرجوع إلى كافة مواد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ولوائح المجلس الوطني الاتحادي المشار إليها أعلاه على الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الاتحادي: http://216.176.179.74/english/uploads/CNSTIT_E.pdf

الجدول 1
لجان المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

لجنة الشؤون الداخلية والدفاع	تختص اللجنة بمناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المحولة من المجلس والمتعلقة بالأمن والدفاع.
لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية	تختص اللجنة بمناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المحولة من المجلس والمتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية والصناعية. كما تختص اللجنة بمناقشة الحسابات الختامية للوزارة والهيئات الاتحادية كذلك الاطّلاع على تقارير ديوان المحاسبة.
لجنة الشؤون التشريعية والقانونية	تختص اللجنة بمناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المحولة من المجلس والمتعلقة بالجوانب القانونية ذات العلاقة بالسلطة القضائية والفتوى والتشريع وكل ما يتعلق بشئون العدل.
لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة	تختص هذه اللجنة بمناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المحولة من المجلس والمتعلقة بشئون التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والأنشطة الشبابية والثقافة والسياحة وكل ما يتعلق بوسائل الإعلام المرئي والسمعي والمقروء.
لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية	تختص اللجنة بمناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المحولة من المجلس والمتعلقة بشئون الصحة والعمل والمرافق المرتبطة بالشئون الاجتماعية.
لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية	تختص اللجنة بمناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المحولة من المجلس والمتعلقة بالشئون الخارجية والتخطيط والنفط ومشتقاته ومجال الزراعة والثروة السمكية.
لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة	تختص اللجنة بمناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المحولة من المجلس والمعلقة بالشؤون الإسلامية والمرافق المرتبطة بها جميع الجوانب المتعلقة بالكهرباء والماء والمواصلات والأشغال العامة والإسكان.
لجنة فحص الطعون والشكاوى	تختص اللجنة على وجه الخصوص في الفصل في الطعون والنظر في الشكاوى المحولة من رئيس المجلس بموجب مقتضيات المادة (119) من نظام اللائحة الداخلية للمجلس.

الملحق 2
معدلات المشاركة حسب الإمارة والنوع

الإمارة	ذكور (%)	إناث (%)	الإجمالي (%)
أبو ظبي	64.75	43.98	60
دبي	71.33	69.47	71.05
الشارقة	82.38	81.75	82.20
عجمان	85.22	83.33	85.09
أم القيوين	88.64	100	88.83
رأس الخيمة	79.54	75.66	78.98
الفجيرة	90.77	88.89	90.41

المصدر: الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات الوطنية: www.uaenec.ae

الملحق 3
القائمة الكاملة لنتائج الاختبار

#	المُحدد	إجابات الإناث (%)	إجابات الذكور (%)	اختبار الثقة بطريقة مربع كاي **Chi Squared** **[X^2 (df, N=) = value, p <.05]**
	الاتجاهات حول المشاركة السياسية للمرأة. N= 95			
	الاتجاهات العامة تجاه المشاركة السياسية للمرأة			
1	يُنظر للمرأة الإماراتية على أنها عضو فعال في الحياة السياسية الوطنية (الاتحادية) مثل الرجل؟	77	71	X^2 (1, N = 94) = .56, p > .05
2	هل ترى أن المرأة في دولة الإمارات تتمتع بنفس الفرص القانونية التي يتمتع بها الرجل من حيث المشاركة في الحياة السياسية الوطنية (الاتحادية)؟	68	88	X^2 (1, N = 94) = .035, p < .05
3	هل ترى أن الحياة السياسية في دولة الإمارات يتم تشكيلها وإدارتها من جانب المرأة مثل الرجل؟	75	62	X^2 (1, N = 89) .30, p > .05
4	بالإشارة إلى السؤال السابق "هل ترى أن المرأة في دولة الإمارات تتمتع بنفس الفرص القانونية التي يتمتع بها الرجل من حيث المشاركة في الحياة السياسية الوطنية (الاتحادية)؟". ما هو المعيار الذي تستند إليه إجابتك؟			
(أ)	هل هو أرقام المشاركين في التصويت؟	50	57	X^2 (1, N = 73) = .61, p > .05
(ب)	هل هو نسبة تمثيل الرجل والمرأة في المجلس الوطني الاتحادي؟	89	67	X^2 (1, N = 72) .068, p > .05
(ج)	نسبة تمثيل الرجل والمرأة في الحكومة؟	90	75	X^2 (1, N = 78) .14, p > .05
5	هل ترى أن الناخبين في دولة الإمارات: (ينطبق هذا على المرشحين فقط)			
(أ)	يثقون بالمرأة نفس درجة الثقة بالرجل؟	13	28	X^2 (1, N = 79) .236, p > .05
(ب)	يثقون بالمرأة أكثر من ثقتهم بالرجل؟	0	3	X^2 (1, N = 75) .512, p > .05

#	المُحدد	إجابات الإناث (%)	إجابات الذكور (%)	اختبار الثقة بطريقة مربع كاي Chi Squared [X^2 (df, N=) = value, p < .05]
6	هل تعتقد أن الناخبين في الانتخابات في بلدك يرغبون بشكل عام في انتخاب المرأة بالمجلس الوطني الاتحادي؟ (ينطبق هذا على المرشحين للمجلس فقط)	38	61	X^2 (1, N = 75) .130, p > .05
7	هل ترى أن انتشار القيم الخاصة بمشاركة الرجل والمرأة في دولة الإمارات تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟	50	48	X^2 (1, N = 86) .905, p > .05
	الاتجاهات حول دور المرأة في الحياة السياسية			
1	هل تعتقد أن المرأة تتمتع بمواهب ومزايا خاصة للعمل بشكل فعال في الحياة السياسية مقارنة بالرجل؟	84	38	X^2 (1, N = 87) .00, p < .05
2	هل تعتقد أن: المرأة قادرة على تغيير الحياة السياسية؟	90	54	X^2 (1, N = 85) .004, p < .05
3	هل تعتقد أن النساء العاملات بالسياسة يستعدن ثقة الجمهور بالسياسية؟	71	45	X^2 (1, N = 92) .034, p < .05
4	هل ترى أن المشاركة المتزايدة للمرأة في الحياة السياسية من شأنها أن تساعد على تغيير نتائج الحياة السياسية؟	78	47	X^2 (1, N = 90) .020, p < .05
	الاتجاهات حول نظام الحصص			
1	هل تساند فكرة وجود مقاعد محجوزة للمرأة؟	81	57	X^2 (1, N = 90) .043, p < .05
2	هل تعتقد أن وجود مقاعد محجوزة على أساس الجنس تختلف عن وجود مقاعد محجوزة على أساس الإمارة؟	94	47	X^2 (1, N = 78) .000, p < .05
3	هل تعتقد أن وجود نظام الحصص / المقاعد المحجوزة للمرأة من شأنها أن تعوق التقدم الطبيعي للمرأة إلى المجلس؟	14	37	X^2 (1, N = 77) .050, p = .05

#	المُحدد	إجابات الإناث (%)	إجابات الذكور (%)	اختبار الثقة بطريقة مربع كاي Chi Squared [X^2 (df, N=) = value, p < .05]
4 (أ)	هل ترى أن وجود نظام الحصص/المقاعد المحجوزة للمرأة سوف يساعدها على دخول المجلس؟	95	88	X^2 (1, N = 89) .35, p > .05
4 (ب)	هل تعتقد أن المزيد من النساء سوف يتشجعن على ترشيح أنفسهن في حالة وجود مقاعد محجوزة للمرأة؟	95	80	X^2 (1, N = 90) .095, p > .05
5 (أ)	هل أنت على علم بنظام الحصص/المقاعد المحجوزة للمرأة في دول أخرى؟	72	32	X^2 (1, N = 80) .002, p < .05
5 (ب)	في حالة الإجابة بنعم، يرجى ذكر مثال لإحدى الدول التي تفيد في هذا الخصوص.	36	15	X^2 (1, N = 95) .029, p < .05
تقييم تجربة الانتخابات، N= 79				
التجارب السابقة				
1	هل يوجد لديك/أو هل كان لديك أحد من أفراد عائلتك يعمل بالسياسة؟	67	27	X^2 (1, N = 75) .004, p < .05
2	هل يمكنك تحديد جوانب وظيفتك الحالية أو السابقة التي جعلتك تشعر بأن لديك أفضلية أو ميزة تنافسية على المرشحين الآخرين؟	73	83	X^2 (1, N = 66) .440, p > .05
3	هل اشتركت في الحياة السياسية على المستوى المحلي؟	43	38	X^2 (1, N = 75) .721, p > .05
دوافع خوض غمار الحياة السياسية				
1	عندما أصبحت مرشحاً/عندما تم اختيارك/ماذا كانت دوافعك الأساسية:			
(أ)	هل هي رغبة عامة في القيام بعمل شيء لمجتمعك؟	100	100	لم يتم احتساب أي إحصائيات لأن هذا البند ثابت
(ب)	هل هي روح التحدي أو الرغبة في المخاطرة؟	77	71	X^2 (1, N = 61) .664, p > .05
2	هل هو مشروع سياسي أو مشروع آخر معين؟	86	47	X^2 (1, N = 59) .010, p < .05

#	المُحدد	إجابات الإناث (%)	إجابات الذكور (%)	اختبار الثقة بطريقة مربع كاي Chi Squared [X^2 (df, N=) = value, p < .05]
	التوازن بين العمل والحياة والدعم الأسري خلال الانتخابات			
1	هل حصلت على دعم من أقربائك نتيجة عملك وأنشطتك السياسية؟	93	76	X^2 (1, N = 66) .149, p > .05
2	عندما أصبحت مرشحا / عندما تم اختيارك/ ماذا كانت دوافعك الأساسية: هل هي الحصول على دعم من محيط أسرتك؟	92	79	X^2 (1, N = 55) .317, p > .05
3	للتوفيق بين الحياة الأسرية والعمل السياسي: هل ترى أن الحصول على دعم عائلي يعد أمراً ضرورياً؟	100	83	X^2 (1, N = 66) .094, p > .05
4	عندما أصبحت مرشحا / عندما تم اختيارك/ ما هي الصعاب والموانع الأساسية التي واجهتك: هل تتعلق بعمل توازن للوقت المكرس للحياة الخاصة والحياة المهنية وأنشطتك السياسية؟	20	41	X^2 (1, N = 76) .131, p > .05
5	هل تمارس مهنتك خلال فترة عضويتك بالمجلس؟	54	51	X^2 (1, N =56) ., p.865 > .05
	الصعاب التي تواجهها خلال الانتخابات			
1	عندما أصبحت مرشحا / عندما تم اختيارك/ ما هي الصعاب والموانع الأساسية التي واجهتها:			
(أ)	هل هي أمور تتعلق بكونك أصبحت شخصية مشهورة؟	13	18	X^2 (1, N = 75) .647, p > .05
(ب)	هل هي أمور تتعلق بتخوفك من مخاطبة الجمهور؟	0	8	X^2 (1, N = 75) .247, p > .05
(ج)	هل هي مشكلات عدم الثقة؟ هل كانت هناك:	7	9	X^2 (1, N = 74) .819, p > .05
2	أية مشكلات مواصلات؟	27	5	X^2 (1, N = 75) .010, p < .05
3	مسائل مالية؟	54	39	X^2 (1, N = 75) .314, p > .05
4	عندما أصبحت مرشحا / عندما تم اختيارك/ ما هي الصعاب والموانع الأساسية التي واجهتها فيما يتعلق ب:			

#	المُحدد	إجابات الإناث (%)	إجابات الذكور (%)	اختبار الثقة بطريقة مربع كاي Chi Squared [X^2 (df, N=) = value, p < .05]
(أ)	القيام بواجبات وضعك السياسي دون التخلّي عن هويتك النسائية وأسلوبك؟	7		
(ب)	القيم والاتجاهات الثقافية المعادية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية؟	57		
	الإعداد والتوجيه الشخصي			
1	إذا كنت لم تتلق أي نوع من الإعداد. هل ترى أن ثمة استفادة لو كان هناك بعض الإعداد؟	90	68	X^2 (1, N = 57) .161, $p > .05$
2	بصفتك مرشح. هل حصلت على أي دعم أو نصيحة بشأن:			
(أ)	كيفية إدارة حملتك الانتخابية بأفضل طريقة؟	64	48	X^2 (1, N = 76) .282, $p > .05$
(ب)	دورك المستقبلي كعضو في المجلس؟	50	48	X^2 (1, N = 72) .916, $p > .05$
3 (أ)	العمل التشريعي المناسب؟	29	48	X^2 (1, N = 74) .180, $p > .05$
3 (ب)	تحليل الموازنة الوطنية؟	25	33	X^2 (1, N = 73) .596, $p > .05$
4	في حالة الإجابة بنعم. هل يمكنك أن تذكر إذا ما كان هذا الإعداد قد تم على يد:			
(أ)	موجهة؟	43	19	X^2 (1, N = 33) .195, $p > .05$
(ب)	موجه	63	65	X^2 (1, N = 45) .899, $p > .05$
5 (أ)	على ضوء خبرتك. هل تعتقدين أن السياسيات القادمات في المستقبل يمكنهن الاستفادة من الدعم والنصيحة المباشرة من السياسيات اللاتي كان لهن نصيب في دورات تشريعية سابقة؟ (ينطبق هذا على أعضاء المجلس من النساء فقط)	100		
	التدريب			
	هل حصلت على أي تدريب رسمي بشأن:			
1(أ)	التصويت؟	53	34	X^2 (1, N = 77) .163, $p > .05$
1(ب)	العملية الانتخابية؟	60	38	X^2 (1, N = 76) .117, $p > .05$

#	المُحدد	إجابات الإناث (%)	إجابات الذكور (%)	اختبار الثقة بطريقة مربع كاي Chi Squared [X^2 (df, N=) = value, $p < .05$]
2	(أ) إدارة الحملة الانتخابية؟	21	22	X^2 (1, N = 74) .984, $p > .05$
2	(ب) تدبير التمويل اللازم؟	7	10	X^2 (1, N = 75) .691, $p > .05$
	الميزانيات			
1,2	ما هي الميزانية التي وضعتها للإنفاق على حملتك الانتخابية؟	المتوسط = 90,000 المعدل= 30,000-200,000	المتوسط = 241,000 المعدل = 4,200-2,000,000	
3	هل كان حجم الإنفاق	23	12	
(أ)	أكثر من الميزانية المحددة؟	23	63	X^2 (1, N = 62) .324, $p > .05$
(ب)	أقل من الميزانية المحددة؟	93	97	X^2 (1, N = 61) .011, $p < .05$
4	هل كان التمويل ذاتياً؟	36	15	X^2 (1, N = 73) .576, $p > .05$
5	هل حصلت على أي دعم مالي من أسرتك؟	0	7	X^2 (1, N = 74) .075, $p > .05$
6	هل حصلت على أي قروض من البنوك؟	7	2	X^2 (1, N = 73) .316, $p > .05$
7	هل اشتركت في أي أنشطة لجمع التمويل اللازم؟			X^2 (1, N = 72) .268, $p > .05$
	الوصول إلى الناخبين			
1	هل كان من السهل الوصول إلى الناخبين؟	46	51	X^2 (1, N = 72) .759, $p > .05$
2	هل كانت هناك أي عقبات في الوصول إلى الناخبين والناخبات؟	47	52	X^2 (1, N = 75) .729, $p > .05$
	تقييم التجربة البرلمانية في المجلس الوطني الاتحادي. N= 40			
	توزيع عضوات المجلس في اللجان			
1	فيما يتعلق بنسب تمثيل الرجل والمرأة في المجلس الوطني الاتحادي. هل ترى أن التوزيع الحالي مرض؟	87	92	X^2 (1, N = 33) .700, $p > .05$
2	هل ترى أن			
(أ)	وجود المرأة في جميع لجان المجلس الوطني الاتحادي يعد أمراً جيداً؟	100	86	X^2 (1, N = 36) .257, $p > .05$
(ب)	عدم وجود المرأة في جميع لجان المجلس الوطني الاتحادي يمكن أن يكون له تأثير على التشريعات؟	86	85	X^2 (1, N = 33) .943, $p > .05$

#	المُحدد	إجابات الإناث (%)	إجابات الذكور (%)	اختبار الثقة بطريقة مربع كاي Chi Squared [X^2 (df, N=) = value, p < .05]
	توزيع عضوات المجلس في مواقع صنع القرار في المجلس			
	يرجى ذكر إذا ما كان ما يلي يتم في المجلس:			
1	هل يتم توزيع مواقع صنع القرار بشكل متوازن بين الرجل والمرأة؟	44	64	X^2 (1, N = 37) .292, p > .05
2	هل ترى أن لهذا التوازن أهمية باعتباره مسألة مبدأ؟	89	48	X^2 (1, N = 36) .032, p < .05
3	هل ترى أن ذلك يعزز من نوعية العمل الذي يتم إنجازه؟	100	54	X^2 (1, N = 36) .016, p < .05
4	هل ترى أن ذلك يعزز أيضاً من بيئة العمل داخل المجلس الوطني الاتحادي؟	100	62	X^2 (1, N = 35) .028, p < .05
	لجنة شؤون المرأة			
	فيما يتعلق بتشكيل لجنة في المجلس الوطني الاتحادي تتعامل مع وضع المرأة، يرجى تقديم البيانات التالية:			
1	هل توجد لجنة بالمجلس الوطني الاتحادي تعنى بوضع المرأة؟	0	0	
2	هل ينبغي تشكيل هذه اللجنة في المجلس الوطني الاتحادي؟	50	27	X^2 (1, N = 35) .282, p > .05
3	هل ينبغي تشكيل تلك اللجنة من الرجال والنساء؟	100	90	X^2 (1, N = 39) .323, p > .05
	هل ترى أن تلك اللجنة			
4	سوف تقوم بعمل فعال يضمن أن تضع التشريعات مصالح المرأة في الاعتبار مثل الرجل؟	86	73	X^2 (1, N = 33) .489, p > .05
	المساواة في الخدمات بالمجلس الوطني الاتحادي			
	هل يوجد بالمجلس الوطني الاتحادي:			
1	حمامات/ مرافق ملائمة قرب صالة الاجتماعات للرجال والنساء؟	56	100	X^2 (1, N = 40) .000, p < .05
2	روضة أطفال/ مركز حضانة نهاري؟	0	0	

#	المُحدد	إجابات الإناث (%)	إجابات الذكور (%)	اختبار الثقة بطريقة مربع كاي Chi Squared [X² (df, N=) = value, p < .05]
3 (أ)	بناء على تجربتك الشخصية، هل يمكنك القول أن وجود المرأة في المجلس الوطني الاتحادي قد ساعد على إدخال أية تعديلات على الأحكام والممارسات فيما يتعلق بساعات العمل؟	0	3	X^2 (1, N = 39) .579, p > .05
	على سبيل المثال:			
3 (ب)	التقيد بالجداول الزمنية المعلن عنها	22	3	X^2 (1, N = 38) .068, p > .05
3 (ج)	جلسات قليلة أثناء الليل	11	3	X^2 (1, N = 39) .354, p > .05

عضوات المجلس وتفاعلهن مع الإعلام والآلية الوطنية الخاصة بالمرأة = N=9

#	كيف ينظر الإعلام إلى المرأة السياسية	إجابات الإناث (%)		
1	بناءً على تجربتك الشخصية، هل تعتقد أن الإعلام ينظر إلى النساء والرجال العاملين في مجال السياسة بشكل مختلف؟	62		
2	إذا كنت ترى أن الإعلام ينظر إلى النساء والرجال العاملين في السياسة بشكل مختلف، هل ترى أن ذلك يضفي المزيد على مزايا المرأة بشكلٍ عام؟	71		
	تجارب علاقات عضوات المجلس بمؤسسات المرأة / الآلية الوطنية للمرأة			
1	فيما يتعلق بنشاطك السياسي في المجلس، هل ترى أن الاتحاد النسائي العام لدولة الإمارات العربية المتحدة:			
(أ)	على اتصال بك بشكل كاف؟	56		
(ب)	يقوم بدعمك بشكل فعال في أنشطتك في المجلس؟	63		
(ج)	يقدم لك المعلومات اللازمة؟	56		

الملحق 4
قوانين الانتخابات

الفصل (4) قواعد الترشيح

المادة (22)
لكل عضو في الهيئة الانتخابية الحق في ترشيح نفسه لعضوية المجلس الوطني الاتحادي متى توافرت فيه الشروط الواردة في الدستور. وذلك وفق النموذج المعد لذلك خلال المدة المقررة للترشيح. مصحوباً بما يفيد أداء مبلغ (1000درهم) لخزينة اللجنة الوطنية للانتخابات. وللمرشح أن يعدل عن ترشيح نفسه بإخطار لجنة الإمارة في موعد تحدده اللجنة الوطنية للانتخابات.

المادة (23)
يجوز لكل مرشح أن يختار وكيلا عنه من المقيدين في القائمة الانتخابية بالإمارة. على أن يتقدم بطلب للجنة الإمارة وفق النموذج المعتمد وذلك قبل الموعد المحدد للانتخابات بسبعة أيام على الأقل. ويتم اعتماد وكلاء المرشحين من قبل اللجنة الوطنية للانتخابات. ويقتصر دوره على حضور عملية الانتخاب وإجراءات الفرز ويمارس صلاحيات المرشح في هذا الخصوص.

المادة (24)
يحق لكل موظف عام أن يرشح نفسه لعضوية المجلس الوطني الاتحادي. ويعتبر متوقفاً عن ممارسة وظيفته العامة من تاريخ إعلان قائمة المرشحين. ويجوز له العودة إلى وظيفته في حالة عدم فوزه في الانتخابات. مع خصم أيام توقفه من إجازاته المقررة أو تحتسب له إجازة بدون راتب إذا لم يكن له رصيد كاف.

وإذا كان المرشح من ذوي الصفة العسكرية فيجب عليه الحصول على موافقة جهة العمل على منحه الإجازة.

وإذا كان المرشح من أعضاء السلطة القضائية فيجب عليه تقديم استقالته من وظيفته عند الترشيح.

الفصل (5) قواعد الانتخابات

المادة (26)
يتم الانتخاب عن طريق التصويت السري المباشر.

المادة (27)
تشكل لجنة إدارة الانتخابات لجان مراكز الانتخاب وفقا لمن تراه مناسبا لتسيير العملية الانتخابية وتحديد مسئول لمركز الانتخاب بكل إمارة. وتتولى هذه اللجان تنفيذ عملية الانتخاب في الأيام المحددة بالإمارة.

المادة (29)
يحق للناخب الإدلاء بصوته بعد التأكد من أحقيته في الانتخاب من خلال جواز السفر أو بطاقة الهوية الصادرة من هيئة الإمارات للهوية.

المادة (44)
الغرض من عضوية المجلس الوطني الاتحادي هو تمثيل شعب الاتحاد جميعه وليس فقط تمثيل الإمارة.
ويراعى على وجه الخصوص – التزام المرشح بما يلي:

1.السعي إلى تعزيز الانتماء الوطني والعمل على تحقيق المصلحة العامة.

2.المحافظة على قيم ومبادئ المجتمع والتقيد بالنظم واللوائح واحترام النظام العام.

3.عدم تضمين الحملة الانتخابية أفكاراً تدعو إلى إثارة التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي أو العرقي تجاه الغير.

المصادر: الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات الوطنية: www.uaenec.ae.
وقرار رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (3) لسنة 2006 بشأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي.
– التعليمات التنفيذية الانتخابات المجلس الوطني الاتحادي. اللجنة الوطنية للانتخابات

الملحق 5
جدول مواعيد ورش العمل

المدة (بالدقيقة)	الفصل	المسؤولية
	الاستقبال	لجنة الاستقبال
15	الافتتاح	سيادة الوزير
20	العملية الانتخابية والتوجيهات	لجنة الانتخابات
20	التوقعات الخاصة بالمجلس الوطني الاتحادي	عضو المجلس الوطني الاتحادي السابق
10	ماذا يعني تمثيل الناخبين	محاور
10	توقعات الناخبين من ممثليهم	محاور
15	إدارة الحملة بشكل مسؤول وفعال	محاور
	فاصل	
20	وضع جدول أعمال والتعبير عنه بما يعود بالنفع على دولة الإمارات العربية المتحدة	محاور
30	التدريب على عرض البرنامج الذي تمثله	منسق
30	التدريب على التقديم وتقييم برامج المرشحين	منسق
10	ملاحظات واستنتاجات	منسق

المصدر: وطني (2006): مقترح مقدم إلى اللجنة الوطنية للانتخابات المعنية بورش العمل الخاصة مرشحي المجلس الوطني الاتحادي

الملحق 6
جدول مواعيد الانتخابات

التاريخ من	التاريخ إلى	الفترة	البرنامج
19 نوفمبر 2006	22 نوفمبر 2006	4 أيام	تسجيل أسماء المرشحين
23 نوفمبر 2006	24 نوفمبر 2006	يومان	القائمة المبدئية للمرشحين
25 نوفمبر 2006	26 نوفمبر 2006	يومان	تقديم الاحتجاجات
27 نوفمبر 2006	28 نوفمبر 2006	يومان	الموعد النهائي لقرارات اللجنة بشأن الاحتجاجات
30 نوفمبر 2006		يوم واحد	القائمة النهائية للمرشحين
1 ديسمبر 2006	14 ديسمبر 2006	14 يوماً	الحملات الانتخابية
9 ديسمبر 2006		يوم واحد	الموعد النهائي لتقديم أسماء ممثلي المرشحين
9 ديسمبر 2006		يوم واحد	الموعد النهائي للانسحاب
16 ديسمبر 2006		يوم واحد	اليوم الأول للانتخابات (أبو ظبي والفجيرة)
16 ديسمبر 2006		يوم واحد	نتائج فرز الأصوات المبدئية
17 ديسمبر 2006	18 ديسمبر 2006	يومان	الموعد النهائي للطعن في فرز الأصوات
18 ديسمبر 2006		يوم واحد	اليوم الثاني للانتخابات (دبي ورأس الخيمة)
18 ديسمبر 2006		يوم واحد	نتائج فرز الأصوات المبدئية
19 ديسمبر 2006	20 ديسمبر 2006	يومان	الموعد النهائي للطعن في فرز الأصوات
20 ديسمبر 2006		يوم واحد	اليوم الثالث للانتخابات (الشارقة وأم القيوين وعجمان)
20 ديسمبر 2006		يوم واحد	نتائج فرز الأصوات المبدئية
21 ديسمبر 2006	22 ديسمبر 2006	يومان	الموعد النهائي للطعن في فرز الأصوات
23 ديسمبر 2006		يوم واحد	قرارات اللجنة بشأن الطعون
24 ديسمبر 2006		يوم واحد	الإعلان النهائي للنتائج
25 ديسمبر 2006		يوم واحد	الانتخابات التكميلية الأولى
26 ديسمبر 2006	27 ديسمبر 2006	يومان	الموعد النهائي للطعن في فرز أصوات الانتخابات التكميلية
27 ديسمبر 2006		يوم واحد	الانتخابات التكميلية الثانية
28 ديسمبر 2006	29 ديسمبر 2006	يومان	الموعد النهائي للطعن في فرز أصوات الانتخابات التكميلية
30 ديسمبر 2006		يوم واحد	الموعد النهائي للطعن في فرز الأصوات
30 ديسمبر 2006		يوم واحد	الإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات التكميلية

المصدر: www.uaeinteract.com.

جدول التدريب

قام المجلس الوطني الاتحادي بالتعاون مع كليات التقنية العليا بعقد ندوات التوعية التالية قبل فترة الانتخابات

التاريخ	المدة	البرنامج
1 نوفمبر 2006	يوم واحد	أبو ظبي
2 نوفمبر 2006	يوم واحد	رأس الخيمة
5 نوفمبر 2006	يوم واحد	دبي
7 نوفمبر 2006	يوم واحد	الفجيرة
8 نوفمبر 2006	يوم واحد	الشارقة وأم القيوين وعجمان

المصدر: www.uaeinteract.com.

كلية دبي للإدارة الحكومية

كلية دبي للإدارة الحكومية هي مؤسسة بحثية وتعليمية تركز على السياسات العامة في الوطن العربي. تأسست الكلية عام 2005 برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي.

تهدف الكلية لتعزيز إمكانات الإدارة العامة عن طريق زيادة قدرات المنطقة على اعتماد سياسة عامة فعالة. وفي هذا السياق، تتعاون الكلية مع كلية كينيدي بجامعة هارفارد ومع مؤسسات إقليمية وعالمية أخرى لتنفيذ برامج البحث والتدريب. كما تنظم الكلية منتديات ومؤتمرات دولية لتشجيع تبادل الأفكار والخبرات حول السياسات العامة في الوطن العربي.

وتلتزم الكلية بإنتاج المعرفة ونشر أفضل الممارسات وتدريب صناع السياسات في الوطن العربي. ومن هذا الهدف، تسعى الكلية لتطوير قدراتها لدعم برامج البحث والتدريس بما فيها:

- بحوث تطبيقية في السياسات العامة والإدارة العامة.
- ماجستير في السياسات العامة والإدارة العامة.
- تعليم تنفيذي لكبار المسؤولين والمديرين.
- منتديات المعرفة للباحثين وصناع السياسات.

كلية دبي للإدارة الحكومية
برنامج النوع الاجتماعي والسياسات العامة

يهدف برنامج النوع الاجتماعي والسياسات العامة في كلية دبي للإدارة الحكومية إلى الإسهام الدراسات العلمية حول النوع الاجتماعي والسياسات العامة في المنطقة العربية مع إدراج منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة في برامج تعليم وتدريب القادة الحاليين والقادمين التي تقدمها الكلية. وبالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات الأكاديمية، تعمد المبادرة إلى إقامة شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص والهيئات الحكومية وصناع السياسات فتكون بذلك أداةً مؤثرةً في السياسات العامة المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تأسست وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي مع صدور المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2006 بتشكيل مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة متضمناً لأول مرة وزارة تعنى بشؤون المجلس الوطني الاتحادي في الدولة، يكون أحد مهامها هو المساهمة في تنفيذ ما جاء بخطاب رئيس الدولة حفظه الله في كلمته بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لقيام الاتحاد في الأول من ديسمبر من العام 2005، وقد انيط بالوزارة القيام بالمهام التالية:

- التنسيق بين الحكومة والمجلس الوطني الاتحادي فيما يتعلق بمباشرة المجلس الوطني الاتحادي لاختصاصاته.
- المشاركة في إعداد التشريعات ذات الصلة بدور المجلس الوطني الاتحادي.
- الإشراف على شؤون الإعلام فيما يتعلق بالحياة النيابية

قسم الدراسات

تأسس قسم الدراسات بوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في سبتمبر 2007 بهدف إنتاج إصدارات بحثية وسياسية تعني بالوعي السياسي والمشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يقوم الفصل أيضاً بدعم اثنتين من اللجان الوطنية بالإضافة إلى التركيز على بعض القضايا مثل العمل والاتجار بالبشر وحقوق الإنسان.

كليـــة دبـــي للإدارة الـحـكـومـيـــة
DUBAI SCHOOL OF GOVERNMENT

الطابق الثالث عشر، برج المؤتمرات
مركز دبي التجاري العالمي
ص.ب: 72229، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3290 329 04، فاكس: 3291 329 04
البريد الإلكتروني: info@dsg.ae، الموقع الإلكتروني: www.dsg.ae

United Arab Emirates
وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
Ministry of State for Federal National Council Affairs

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
ص.ب: 130000، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 1139/00 404 02، فاكس: 1155 404 02
هاتف: 9445/333 295 04، فاكس: 6252 295 04
البريد الإلكتروني: mfnca@mfnca.gov.ae، الموقع الإلكتروني: www.mfnca.gov.ae